جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية

جامعة الدول العربية وأزمات الحكم في النظم السياسية العربية بعد 2011

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إقليمية في العلاقات الدولية

إعداد الطالبة:
- الحيمر رشيدة

تحت إشراف الأستاذ:
زيتوني محمد

لجنة المناقشة

أ. مراد شحماط	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
أ. محمد زيتوني	مشرفا و مقررا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
أ. وسام ميهوب	عضوا مناقشا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية: 2015-2016

بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

يا رب إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا و إذا أعطيتنا تواضعا فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا.

فإذا أسأت يا رب إلى الناس فامنحنا شجاعة العفو، و لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا و لا باليأس إذا أخفقنا، بل ذكرنا دائما أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح

آمين

شكـــــر و تقديـــــر

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وأشكره وحده جلّ شأنه على ما أولانا من نعمة التّوفيق، وصلى وسلم وبارك على الحبيب المصطفى المبعوث رحمة للعالمين محمد ابن عبد الله خاتم الأنبياء و المرسلين.

فهبني اللّهم الصّبر والقدرة لأرضى بما ليس منه بدّ، وهبني اللّهم الشّجاعة والقوّة لأغيّر ما تقوى على تغييره يد، وهبني اللّهم السّداد والحكمة لأميّز بين هذا وذاك.

بشكري الخاصّ وامتناني الكبير إلى أستاذي المشرف بفائق التّقدير والاحترام أتقدّم

– محمد زيتوني – الذي قبل وارتضى الإشراف على هذا البحث العلمي، فلم يبخل على بتوجيهاته ونصائحه السديدة في سبيل إتمامه وإخراجه في صورة تليق بالبحث العلميّ الموثّق.

كما لا يفوتني أن أتقدّم بامتناني وعرفاني الكبيرين إلى أعضاء اللّجنة المناقشة الذين أشرفوا على تصويب هذا البحث وتقويمه.

ولا أنسى تقديم جزيل الشّكر والامتنان إلى كلّ من ساعدني في بحثي هذا، ومن كان لي عونا وسندا ناصحا ومرشدا، وأخصّ بالشّكر الأستاذ " شايب بشير"، والأستاذتيـــن "عيساوة آمنة و صورية باراك" .

إهداء

أحمد الله سبحانه الذيوفقني وأمدني بالقوة والشجاعة والصبر على مواصلة مشواري
الدراسي وتتويجه بهذا العمل.
تحية عرفان وحب إلى أغلي شيء أملكه في الوجود بعد الله عز وجل.
إلى معلمي في هذه الحياة إلى فخري واعتزازي إلى الدين لو خيرت بينهما
لما اخترت سواهما من رأفة وعواتها: أمي وأبي.
إلى التي وسى من دمهاوروحي ومنروحها سعادتي من سعادتها،
إلى التي سهرت الليالي لراحتي إلى من قاسمتني هموم لدنيا ومشاكلها إلى منبع الحنان والحب
إلى أمي الغالية أطال الله عمرها وأمدها بالصحة الزهراء.
إلى من كساني ثوب الأخلاق وعلمني معنى الكفاح إلى مثلي الأعلى في الحياة
إلى الذي شق طريق الحياة وأنار دربي من اجل تعليمي وتحقيق مبتغاي أبي العزيز
أحسن حفظه الله وأطال عمره ومده بالحياة والعافية.إلى اخواتي
رابح حسين نصر الدين أسامة. وإلى اخواتي رابحة حسينة نسيمة سعيدة مع تمنياتي لهم
النجاح والتوفيق في حياتهم.
إلى زوج أختي كمال سعد الله وخالي محمد.
إلى بنات عمي ريمة رزيقة وبنات عمتي جميلة مسعودة
إلى صديقتي فتيحة سهيلة آمينه صورية.
إلى كل الأصدقاء والأحباء إلى كل من ساعدني في إتمام عملي
إلى كل من عرفني وأحبني إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: جامعة الدول العربية دراسة بين المؤسساتية والوظيفية

المبحث الأول: نشأة جامعة الدول العربية

المطلب الأول: الخلفية التاريخية نشأة جامعة الدول العربية

المطلب الثاني: اللجنة التحضيرية وبروتوكولات الإسكندرية

المطلب الثالث: اللجنة السياسية وميثاق المشروع

المبحث الثاني: مبادئ وأهداف جامعة الدول العربية

المطلب الأول: مبادئ جامعة الدول العربية

المطلب الثاني: أهداف جامعة الدول العربية

المبحث الثالث: أجهزة الجامعة العربية المعنية بتسوية النزاعات

المطلب الأول: مجلس جامعة الدول العربية

المطلب الثاني: الأمانة العامة

المطلب الثالث: اللجان الدائمة

الفصل الثاني: أزمات الحكم العربية بعد 2011

المبحث الأول: محركات التغيير في الوطن العربي

المطلب الأول: محركات سياسية

المطلب الثاني: محركات اقتصادية واجتماعية

المطلب الثالث: محركات خارجية

المبحث الثاني: أنواع التغيير في الوطن العربي

المطلب الأول: التغيير السلمي

المطلب الثاني :التغيير الإصلاحي

المطلب الثالث: التغيير العنفي

المبحث الثالث: موقف جامعة الدول العربية من التغيرات السياسية في المنطقة العربية

المطلب الاول: موقف الجامعة من الثورة الليبية

المطلب الثاني: موقف الجامعة من االثورة اليمنية

المطلب الثالث: موقف الجامعة من الثورة السورية

الفصل الثالث: التحديات والفرص التي تواجه جامعة الدول العربية في إدارة وحل أزمات الحكم في النظم السياسية العربية.

المبحث الأول: التحديات التي تواجه جامعة الدول العربية

المطلب الأول: انتشار الجماعات الإرهابية

المطلب الثاني: تحدي التجزئة والتفكك

المطلب الثالث: التدخلات الخارجية في شؤون الدول العربية

المبحث الثاني: آليات جامعة الدول العربية لإدارة النزاعات العربية

المطلب الأول: الآليات المنصوص عليها في الميثاق

المطلب الثاني: الآليات غير المنصوص عليها في ميثاق الجامعة

المطلب الثالث: الآليات المنصوص عليها في الوثائق الملحقة بالميثاق

المبحث الثالث: أداء جامعة الدول العربية في ظل الأزمات العربية

المطلب الأول: اسهامات جامعة الدول العربية في إدارة الأزمات العربية

المطلب الثاني: اخفاقات جامعة الدول العربية في إدارة الازمات العربية

المطلب الثالث: مشروعات تطوير جامعة الدول العربية

خاتمة

مقدمـــــة

جامعة الدول العربية هي منظمة إقليمية عربية تضم في عضويتها الدول الموقعة على ميثاقها، هدفها التعاون الإقليمي في إطار قومي، فقد جاءت كاستجابة شكلية للشعور القومي العربي ولمطلب الوحدة العربية من قبل بريطانيا والحلفاء في الحرب العالمية الثانية.

تعتبر جامعة الدول العربية أحد أقدم المنظمات الإقليمية الدولية نشأة، حيث تزامن قيامها مع نهاية الحرب العالمية الثانية فكان تأسيسها على يد بعض الدول المستقلة آنذاك كل هذا جعل من أسسها وفلسفتها ومنطقتها انعكاسا لظروف معينة سواء أكانت داخلية – الدول المؤسسة – أم خارجية– بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

كما تسعى جامعة الدول العربية لتحقيق مجموعة من الأهداف وتتمثل في تعزيز التعاون والاعتماد المتبادل المتكافئ ومواجهة التهديدات الخارجية، والعمل على توثيق الصلات بين الدول الأعضاء فيها، وصيانة استقلالها والتخلص من الهيمنة الاستعمارية والعمل على منع نشوب النزاعات الداخلية والتصدي لها بالوسائل السلمية وحفظ السلم والأمن العربيين، واحترام سيادة الدول العربية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

فلقد شهدت منطقة الشرق الأوسط منذ نهاية **2010** حركات احتجاجية عديدة بدأت من تونس لتمتد إلى دول أخرى معبرة عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية وشعور بالإحباط واليأس من التغير نحو الأفضل، مما ولد حالة من العصيان والتمرد وتركز الهدف الأساسي لها في إسقاط النظم السلطوية بشكل كلي عن طريق التغيير الشامل للنظام، سواء بطريقة ثورية عنيفة أو جزئياً من خلال إدخال بعض الإصلاحات على المستويات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية ومن هنا كان لزاما على جامعة الدول العربية التدخل واتخاذ الخطوات اللازمة والتراجع عن مبدئها الذي رسخته لسنوات حفاظا على أمن هذه الدول وحفاظا على كيانها السياسي خاصة في ظل تراجع دورها وعجزها في الوصول إلى حلول للتحديات المطروحة، لذلك وجب إعادة تفعيل دور جامعة الدول العربية من خلال إعادة النظر في ميثاقها و القيام بإصلاحات حتى تستجيب لمتطلبات الواقع العربي وتقويتها من أجل مجابهة التحديات.

1-مبررات اختيار الموضوع:

إن الموضوع محل البحث يحتاج لجهد كبير ولدراسة عميقة ومنهجية دقيقة، تجعلنا نفهم واقع وطبيعة الجامعة العربية، وانطلاقا من هذا فقد تنوعت المبررات والدوافع لمعالجة الموضوع.

أ-المبرارت العلمية:

تسعى هذه الدراسة إلى تطوير الجانب العلمي من خلال توظيف النظرية الوظيفية والتركيز على منهج دراسة الحالة والمنهج التاريخي من أجل المساهمة في تغطية جانب من جوانب النقص، كما أن هذه الدراسة تفيدنا في مجال البحث العلمي فهي تواكب التغيرات الحاصلة في المنطقة العربية.

ب-المبررات الموضوعية :

إن اختيار هذا الموضوع لا يتوقف فقط على إنجاز هذا البحث من أجل الوصف وإنما في أن يكون هذا العمل ذو قيمة علمية أكاديمية نتوصل من خلاله إلى نتائج موضوعية جديدة، وإضافة مرجع جديد يعالج جانب من جوانب الموضوع وهذا ما يجعل البحث لا يقل أهمية عن باقي البحوث العلمية الأخرى خصوصا وأنه يعالج أحد أهم جوانب الواقع العربي.

ج-المبررات الذاتية:

إن الدافع الذاتي لمعالجة هذا الموضوع هو الرغبة في البحث في مختلف القضايا التي تهتم بالعالم العربي والإسلامي، خصوصا موضوع تفعيل دور جامعة الدول العربية، وهذا لما لها من خلفيات، أبعاد ورهانات نظرا لتأثيرها الكبير على النظام الإقليمي العربي وتأثرها به، ومن هنا نتوصل إلى معرفة أوضاع الجامعة العربية.كما أن هناك رغبة في معرفة موقف جامعة الدول العربية من التحولات التي تشهدها الساحة العربية.

2-أهداف الدراسة:

نظرا للأهمية البالغة للموضوع الذي سنعالجه، فقد اختلفت الأهداف لإنجاز هذه الدراسة ونذكر منها:

أ-هدف علمي: نسعى من خلاله إلى معرفة واكتشاف الحقائق العلمية باستخدام مختلف المناهج العلمية وذلك قصد فهم واستيعاب هذه الدراسة، والخروج بنتائج موضوعية عن دور جامعة الدول العربية في استقرار الأمن الإقليمي العربي الراهن المليء بالانقسامات

والصراعات والأزمات إضافة إلى التحديات الخارجية والداخلية، كل هذه الأسباب وغيرها تحفزنا على إنجاز هذا الموضوع وبلوغ هذا الهدف.

ب-هدف عملي: يتجلى أساسا في التوصل لعمل علمي أكاديمي نبرز من خلاله طبيعة الواقع العربي وأهمية الجامعة العربية، قصد تشخيص الداء وتقديم الحلول المناسبة والوصول إلى نتائج مقبولة، وكذلك إفادة كل مهتم بالجامعة العربية والمنظمات الإقليمية خصوصا قصد الأخذ به لإدراك الواقع، وتجاوز ما هو موجود من أجل تفعيل بناء المشروع العربي.

3-أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تقديم رؤية تحليلية حول واقع الأمة العربية وما الم بها من حالة التراجع ومعرفة ماهية طبيعة جامعة الدول العربية وكيفية إدارتها للأزمات العربية، كما تفيد في مجال البحث العلمي فهي دراسة جديدة تواكب التغيرات السياسية العربية مابين 2011-2016، ولذلك تمثل هذه الدراسة مرجع لفترة زمنية معينة مليئة بالأحداث المتسارعة في المنطقة العربية.

4 -أدبيات الدراسة:

تعرف الأبحاث العلمية بصفة عامة والسياسية بصفة خاصة عدد هائل من الدراسات في شتى المواضيع كذلك تنوع تناول هذه المواضيع من عدة زوايا، لكل باحث منظوره الخاص حسب اتجاهه الفكري وكذلك طبيعة المواضيع التي تناولها، كل هذه العوامل أدت إلى إثراء الساحة السياسية بكم معرفي هائل. فمن أولى واجبات الباحث أن يقدم على البحث في مواضيع جديدة لم يتم التطرق إليها من قبل، قصد الوصول إلى أصالة البحث العلمي وفتح الباب لدراسات مستقبلية.

انطلاقا من هذا قمنا بمسح معرفي لمختلف المراجع والمواضيع الخاصة بجامعة الدول العربية لكن الملاحظ هو النقص في الكتابات الأكاديمية التي تعالج موضوعنا إلا بعض الإسهامات التي قدمها بعض الباحثين ومراكز البحث.ومن بين الدراسات نذكر:

دراسة عصام بن نكاع بعنوان"إصلاح جامعة الدول العربية في ظل الواقع العربي الراهن.

تناولت نشأة الجامعة العربية وتطورها، ودور ومواقف الجامعة تجاه الأزمات العربية العربية وتحليل موقفها الايجابي في كافة المجالات"السياسية والاقتصادية والثقافية

والاجتماعية"، ومن ثم تطرقت إلى الإخفاقات التي رافقت الجامعة العربية والوقوف على نقاط القوة والضعف، ومن ثم اقترحت الدراسة بعض المشاريع لإصلاح جامعة الدول العربية[1]

هذه الدراسة تناولت الجامعة كمؤسسة دون التطرق إلى الدول العربية كنموذج وإلى الزعماء العرب وتأثيرهم على المؤسسة في موقفها وركزت على المواقف الايجابية كثيرا دون السلبية.

دراسة لمجموعة من الباحثين بعنوان "حال الامة العربية 2013_2014"مرجعات ما بعد التغيير

تناولت هذه الدراسة حالة الانقسام والانهيار في وحدات النظام العربي الإقليمي في ظل التحولات التي تشهدها المنطقة العربية وموقف جامعة الدول العربية من هذه التحولات كإحدى مؤسسات هذا النظام، وكذلك أوضحت الدراسة أوجه القصور في أداء جامعة الدول العربية[2]

هذه الدراسة لم تطرح البدائل التي يجب أن تتبع في الاصلاح العام كمؤسسة عربية والدول المنضوية كما لم تقدم الاقتراحات لأوجه القصور التي تطرقت اليها

حلقة نقاشية لمجموعة من الباحثين لمركز الدارسات الإقليمية بعنوان "موقف جامعة الدول العربية من الثورات العربية"، جامعة الموصل، العراق،2012 .

أجابت هذه الدراسة عن عدة تساؤلات عن مدى تأثر الجامعة العربية برياح التغيير التي تهب على الدول العربية. وهل ستنجح الجامعة في تطوير أدائها لتكون معبرة عن آمال الشعوب العربية وتطلعاتها؟ أم أن الجامعة التي اعتادت أن تكون صوت القادة لا الشعوب هي التي ستطبع الثورات العربية بطابعها" الجامد "و"البطيء"؟ خاصة أن كثيرا من الدول العربية مازالت تبدو بعيدة عن رياح التغيير.[3]

---

[1] .عصام بن نكاع، إصلاح جامعة الدول العربية في ظل الواقع الراهن، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم الساسية والاعلام ،قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2005،ص

[2]. علي هلال وآخرون، حال الأمة العربية 2013_2014 مرجعات ما بعد التغيير،الطبعة الأولى،لبنان:مركز درسات الوحدة العربية،2014.

[3]. حلقة نقاشية لمجموعة من الباحثين، بعنوان "موقف جامعة الدول العربية من الثورات العربية"، العراق: مركز الدراسات الإقليمية،2012

كما أنها لم تتطرق إلى مواقف الدول العربية كل واحدة على حدى و السبب االرئسي في هذا الجمود و البطيء صراحة لا كنايةِ

دراسة لإبراهيم ابراش بعنوان" في تفسير الانقلاب في سياسة جامعة الدول العربية"، الحوار 2011، الحوار المتمدن، العدد3565.

تناولت الدراسة تسليط الضوء علي بعض الأزمات العربية- العربية كأزمة لبنان **1975**وأزمة الجزائر والمغرب **1963** وحرب اليمن عام **1972** والتي أثبتت عجز جامعة الدول العربية عن حلها، حيث وصفتها الدراسة بالمؤسسة الرسمية للأنظمة العربية التي تحافظ عليها لبقائها شكلياً بما تتوافق عليه هذه الأنظمة، وقد تم طرح عدة مشاريع إصلاح لتغيير الميثاق، وطرح الكاتب تساؤل عن تدخلات جامعة الدول العربية في الشأن الداخلي لأكثر من دولة عربية كسوريا وليبيا وتصدر قرارات بدون إجماع دولها وتصل لحد تمهيد الطريق للناتو للتدخل في الشأن الداخلي لهذه الدول؟ وكيف كان الإجماع مطلوباً قبل ذلك في خلافات سابقة؟،وأخيرا يدعو الكاتب إلى الثورة على الجامعة وميثاقها ومؤسساتها وشخوصها لتواكب موجة الثورات العربية.[1]

هذه الدراسة ركزت على السلبيات التي ترتكبها الجامعة العربية كمؤسسة دون ذكر الزعماء العرب الذين هم السبب في هذه المواقف و لم يقترح حلولا للإصلاح غير الثورة على الجامعة العربية .

دراسة لمجموعة من الباحثين بعنوان"حال الأمة العربية 2010 -2012،تحرير يوسف احمد، ونيفين مسعد

تناولت الدراسة الوضع الإقليمي العربي والعلاقات العربية في المحيط الإقليمي كإيران وتركيا، والعلاقات مع الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي، ومن ثم استعرضت حال الأمة العربية ورياح التغيير الجارية في المنطقة العربية، وثورات الديمقراطية الوطن العربي وسلطت الضوء على ردود الأفعال الدولية والإقليمية على الثورات العربية كثورة تونس ومصر والثورات الأخرى.[2]

---

[1]. إبراهيم أبراش، تفسير الإنقلاب في سياسة جامعة الدول العربية، الحوار المتمدن، العدد 3565،2011

[2]. أحمد يوسف ونيفين مسعد، حال الأمة العربية 2010 -2012، دون طبعة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012 .

تناولت هذه الدراسة جامعة الدول العربية ومراحل تطورها فعلى الرغم من تعددها وتنوعها إلا أنها لم تستطع إعطاء صورة معمقة عن أداء ومواقف جامعة الدول العربية اتجاه الأزمات العربية، كما أنها اقتصرت على دراسة الثورات العربية في بدايتها لاسيما موقف جامعة الدول العربية من هذه التحولات.

5-المشكلة البحثية:

جامعة الدول العربية كأي منظمة إقليمية دولية لها مبادئ وأهداف تسعى إلى تحقيقها لإرضاء الأطراف المنضوية تحتها والحفاظ على كينونتها ولكن تراجع دورها في ظل التحديات والنكبات التي شهدتها المنطقة العربية، مما جعل إشكالية وجودها وفعاليتها محل تساؤلات دراسة عديدة وتهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل التالي:

ما مدى فعالية جامعة الدول العربية في إدارة وحل الأزمات العربية في ظل التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية بعد2011 ؟

6-حدود المشكلة:

حدود زمانية: سنحاول دراسة الإشكالية المختارة في الإطار الزماني الممتد ة من **2011** إلى غاية **2016.**

حدود مكانية: تركز هذه الدراسة على دول المنطقة العربية التي شهدت تحولات وتغيرات في أنظمتها الساسية.

حدود موضوعية:سنحاول من خلال هذه الدراسة أن نتوصل إلى تفعيل البيئة الحقيقة للجامعة العربية فهو ليس تفعيلا شكليا فحسب، بل تفعيل وإصلاح الهياكل والبنى وتعديل الميثاق.

7-الأسئلة الفرعية:

وتندرج تحت هذه الإشكالية أسئلة فرعية:

_هل الخلل يكمن في بنية الجامعة العربية أم في مواقف الفواعل المكونة لها؟

_كيف أثرت البيئة الداخلية على أداء جامعة الدول العربية بعد **2011** ؟

_ماهي التحديات الأمنية التي تعرقل مسار جامعة الدول العربية في ظل أزمة الحكم؟

8-فرضيات الدراسة:

الفرض العام:

هناك علاقة سلبية بين جملة العوائق والتحديات الداخلية والخارجية وعدم فاعلية جامعة الدولية العربية كمنظمة تختص بالقضايا العربية-العربية.

الفرضيات الجزئية:

- تحتاج جامعة الدول العربية مشاريع إصلاحات سريعة لتتماشى مع التغيرات السياسية المستجدة.

-الأزمات التي اجتاحت دول العالم العربي بعد **2011** عرقلة أداء جامعة الدول العربية.

-إن ضعف جامعة الدول العربية فتح المجال لتدخلات قوى خارجية أدت في نهاية المطاف إلى تصدع الأمن الإقليمي العربي.

9-أدوات التحليل:

1.9 -الإطار النظري

النظرية الوظيفية:

ظهرت النظرية الوظيفية كرد فعل على الظروف التي أنجرت عن الحرب العالمية الثانية وذلك من أجل إقامة نظام للسلم الدولي، تزعمها **دافيد ميتراني** الذي انطلق من مسلمات مثالية متفائلة حول إمكانية تحسين وتطوير المجتمعات، إذا اعتمدت على وسائل عقلانية ونفعية، ومن أجل تحقيق ذلك أي إقامة مجتمع مسالم خالي من الحروب، ولابد من ثلاث مراحل وهي:

ضرورة تحديد الاهتمامات المشتركة للإنسانية جمعاء بغض النظر عن اختلافاتهم. تكوين المنظمات الدولية المتخصصة والمكلفة بتلبية الحاجات المشتركة، دون ربطها بقوانين وطرق تسيير مسبقة.

تعيين الأشخاص المشرفين على الهيئات الدولية والذين يشترط فيهم أن يكونوا من بين الخبراء والفنيين المتخصصين في المجالات التي أنشئت لها المنظمات من التزامية خضوعهم إليها بدل الدول القومية وللوصول إلى التكامل الدولي.

تعتمد الوظيفة على مبدأ الانتشار أو التعميم الذي يعني حسب **ميتراني** أن تطور التعاون الدولي في حقل واحد سيؤدي إلى خلق تعاون في مجالات أخرى، إذ أن التعاون في هذا

الحقل كان ناتجا عن الشعور بالحاجة لهذا التعاون، ولكن إقامة هذا التعاون سيؤدي إلى خلق حاجات جديدة وبالتالي الدفع نحو التعاون في مجالات أخرى[1].

كما يرى بأن هناك إمكانية لإقامة مجتمع دولي مسالم خال من الحروب عبر التعاون في المجالات الاقتصادية و المنفعية وليس عبر توقيع اتفاقيات وإنشاء مواثيق بين الدول ،كما يرى بأن الدولة لا يمكن تفادي النزاعات وكل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لأن المجتمع الدولي مقسم بصفة تعسفية إلى وحدات تسند إلى الأقاليم بدلا من المشاكل المراد حلها والمطلوب إدن هو إنشاء مؤسسات تقوم على الوظيفة ولا تقوم على الاقليم من أجل حل المشاكل المطروحة، هذه المؤسسات تستبعد التيار العسكري في العلاقة بين الدول وتمكن من إقامة وحدات متكاملة لإزالة المصاعب والنزاعات وحسب **ميتراني** الحروب سوف تختفي عند تعميق التعاون الدولي في مختلف المجالات، وأن ضعف التعامل في هذه المجالات سوف يؤدى إلى زيادة التصادم بين الدول .

من المهام الاساسية لأي منظمة دولية أو إقليمية تسوية ما قد ينشأ من نزاعات وصراعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية، ولقد حاولت جامعة الدول العربية أن تقوم بوظيفتها السياسية من خلال التدخل وتقديم بعض الأفكار والمبادرات لتسوية بعض النزاعات العربية العربية إلا أنها لم ترقى إلى أن تعتبر مبادرات قابلة للتنفيذ وذلك لضعف البنية القيادية التنفيذية فإذا كانت جامعة الدول العربية هي المؤسسة المرجعية المتخصصة فقد كان منتظرا منها أن تقوم بدور فاعل وإيجابي في حل المنازعات التي تنشب بين الدول العربية، وتسهم في إرساء بينة مستقرة مثلما هو شأن المنظمات الإقليمية الأخرى وكلها أحدث منها نشأة ولا تقوم بين أعضاءها هذه المشتركات(الدين، اللغة، الثقافة، حدة المصير)، لكن للمؤسف أن الجامعة أخفقت في حل الكثير من النزاعات العربية، حيث أثبتت ثورات ما بعد الربيع العربي ضعفا إداريا وتنظيميا وبنيويا على مستوى هياكل ومؤسسات الجامعة وعدم قدرتها على التعامل مع معطيات التحولات في الأنظمة السياسية العربية وهذا يدل على أن الجامعة غير قادرة على القيام بدورها ووظائفها التي أنشئت بهدف تحقيقها سياسيا.

[1].جيمس دورتي، و روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، 1985 ص 73.

الاقتراب النسقي:

نظر لطبيعة الموضوع فقد تم الإستعانة بالإقتراب النسقي **لدافيد استون** ضمن المنطلقات المنتهجة في هذا البحث، من أجل فهم وتوضيح علاقة النظام السياسي بمحيطه وتفسير عملية التحول السياسي في المنطقة العربية و الإنتقال من الحزب الواحد إلى التعددية السياسية للتكيف مع متغيرات ومتطلبات البيئة الدولية، وكذا تفسير تفاعلها داخل المجتمع من خلال مبدأ الإسترجاعية.

2.9 –الإطار المفاهيمي:

جامعة الدول العربية:هي منظمة إقليمية تضم الدول العربية تجمعها منطقة جغرافية تمتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي.[1]

التغيير:يعرف على أنه انتقال المجتمع بإرادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطورا.[2]

مفهوم الإدارة: هي عملية منتظمة تبذل فيها الجهود للسيطرة على مبار التغيرات المفاجئة، في محاولة لتخفيف السلبيات واستثمار الإيجابيات، واستغلال الموارد المتاح بأكبر كفاءة ممكنة وبدورنا نرى الإدارة بأنها الجهود المبذولة من أجل حل ما تمّ إشكاله وبالصورة التي يرتضي بها أصحاب العلاقة.

إدارة الأزمة: هي عملية شاملة مستمرة تهتم باستشعار الأزمات المحتملة، وماهية الوسائل والأدوات المتبعة في إدارة الأزمة من خلال رصد المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية المولدة للأزمات، وتعبئة الموارد والإمكانات المتاحة لمواجهة الأزمات بأكبر قدر من الكفاءة والفاعلية لما يحقق أقل قدر من الضرر للدولة والبيئة والمواطنين، مع ضمان العودة

[1].علا زكي داود القاق، دور النظرية الوظيفية في تحليل سياسات جامعة الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الأدب والعلوم، قسم العلوم الساسية، جامعة الشرق الأوسط،2015، الأردن، ص7.

[2].طه حميد محسن، "دور شباب التغييرت في الدول العربية في إعادة صياغة العلاقة بين الحاكم والمحكوم"، مؤتمر التحولات والتغيرات في الوطن العربي الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي،الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، قاعة المؤتمرات في جامعة العلوم التطبيقية، عمان:2013، ص83.

للأوضاع الطبيعية في أسرع وقت ممكن، وبأقل تكلفة ممكنة ودراسة أسباب الأزمة واستخلاص النتائج لمنع حدوثها.[1]

الحكم: هو ليس مفهوم جديد بل إنه قديم قدم الحضارة البشرية لأنه ببساطة يعني عملية صناعة القرار أو العملية التي تجرى من خلالها تنفيذ أو عدم تنفيذ القرارات، وكذلك ينصب تركيزه على الفاعلين الرسميين وغير الرسميين المنخرطين في هاتين العمليتين، كما أنه يركز على البنى أو الهياكل الموضوعة من أجل الوصول إلى القرار وتنفيذه.[2]

الثورة: هي حركة إحتجاج عنيفة ضد نظام سياسي للحكم القائم للإطاحة به وتعويضه بنظام آخر، معنى ذلك إحداث تغيير جذري في الحياة السياسية.[3]

3.9 –الإطار المنهجي: يعد موضوع المناهج العلمية من الموضوعات الجوهرية في القيام بالدراسات وإعداد البحوث وتطبيق نتائجها في مجال العلوم الإنسانية والطبيعية على حد سواء، وينظر إلى المنهج العلمي على أنه الأساس السليم للحصول على بيانات ومعلومات دقيقة والتوصل إلى نتائج موثوق فيها ووضع توصيات قابلة للتطبيق، ولأهمية المنهج العلمي فقط ظهر علم مستقل يتناول دراسة المنهج أو المنهجية. ومن المتعارف عليه أن العلم لا يكون علما إلا بوضوح المنهج الذي يعتمد عليه في التوصل إلى نتائج وصياغة الحقائق والمبادئ التي تكون هذا العلم وتميزه عن العلوم الأخرى، وعادة ما يعتمد الباحث على أكثر من منهج في بحثه.

أ- المنهج التاريخي:

هو ذلك المنهج الذي يستخدمه الباحثون لتحليل مختلف الأحداث التي حدثت في الماضي وتفسيرها بهدف الوقوف على مضامينها وتفسيرها بصورة علمية تحدد تأثيرها على الواقع الحالي للمجتمعات واستخلاص العبر منها. وبناء عليه يستخدم هذا المنهج

---

[1]. طارق عبد الله النافع، دور جامعة الدول العربية في إدارة الأزمة الحدود بين المملكة السعودية وقطر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الأدب، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،2009، ص7.

[2]يسرى محمد، "حول الحكم الجيد"، نقلا عن موقع :boulemkahel.yolasite.com بتاريخ 1مارس 2016 على الساعة 11:00

[3].وليدة ساعو، الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيو ستراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية دراسة حالة سوريا، رسالة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص أنظمة سياسية مقارنة وعولمة ، قسم علوم سياسية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014، ص22.

الاسترجاعي للحصول على أنواع مختلفة من البيانات والمعلومات ذات الطابع المعرفي وذلك لتحديد تأثير هذه الاحداث الماضية على المشكلات أو القضايا التي يعاني منها أفراد المجتمعات في الأوقات الحالية. يفيدنا هذا المنهج بشكل كبير في دراسة موضوع جامعة الدول العربية من أجل الاحاطة بكل جوانب الماضي لفهم الحاضر لأنه يصعب علينا فهم الحاضر دون الرجوع الى الماضي.

خطوات المنهج التاريخي:

اختيار الموضوع وتحديد المشكلة:

المقصود بتحديد المشكلة العلمية التاريخية هنا هو تحديد الموضوع العلمي التاريخي الذي تقوم حوله التساؤلات والاستفسارات العلمية التاريخية الأمر الذي يؤدي إلى تحريك البحث العلمي لاستخراج الفرضيات العلمية التي تمكن من الإجابة الصحيحة والثابتة لهذه التساؤلات والاستفسارات التاريخية، فالمشكلة العلمية هي تلك الفكرة المحركة والقائدة والموجهة للبحث العلمي التاريخي حتى الوصول نظريات وقوانين علمية ثابتة وعامة تفسر وتكشف الحقيقة العلمية التاريخية.

جمع البيانات والمعلومات التاريخية حصرها:

نظرا لحيوية وأهمية وخطورة الدور الذي تقوم به الوثائق التاريخية والمصادر حيث أن الوثائق التاريخية هي جوهر المنهج التاريخي، لذلك يطلق البعض على المنهج التاريخي تسمية منهج الوثائق أو بحث الوثائق.

لذلك يستوجب الأمر هنا التصرف لتحديد معنى الوثائق وبيان معناها اللغوي والاصطلاحي وتحديد أنواعها المختلفة وتوضيح كيفية تحليلها ونقدها وتقيمها كأداة علمية للتجريب والتحليل والتركيب للوقائع والأحداث الماضية لاستنباط الحقائق العلمية في صورة فرضيات ونظريات وقوانين عامة وثابتة ودقيقة.

وتعرف الوثيقة بأنها جميع الآثار التي خلفتها أفكار البشر القدماء. كما تعرف بأنها كل ما يمكن أن يكشف لنا عن ماضي الإنسان.

تقسم الوثائق إلى وثائق ومصادر أصلية ووثائق ومصادر مشتقة، وغير أصلية (مراجع) كما تقسم إلى وثائق مكتوبة وأخرى غير مكتوبة، كما تقسم إلى الروايات المأثورة والمخلفات.

نقد المصادر والمعلومات:

تأتي مرحلة فحص وتحليل هذه الوثائق تحليلا علميا دقيقا عن طريق استخدام كافة أنواع الاستدلالات والتجريب، للتأكد منت مدى أصالة وهوية وصدق هذه الوثائق التاريخية فيما تحمله من أدلة تاريخية للحقيقة التاريخية للموضوع أو المشكلة، وتعرف هذه العملية من فحص وتحليل بعملية النقد وتتطلب في الباحث صفات خاصة مثل الحس التاريخي القوي والذكاء اللماح والإدراك العميق والمعرفة الواسعة والثقافة المتنوعة وكذا القدرة على استعمال فروع العلوم الأخرى في تحليل ونقد الوثائق التاريخية.

صياغة الفروض وتحقيقها:

تأتي عملية التركيب والتفسير التاريخي حتى تتم وتنجز عملية التاريخي الحقيقي حيث تكشف وتفسر الحقيقة التاريخية في صورة نظرية أو قانون ثابت وعام يكشف ويفسر الحقيقة العلمية التاريخية حول حدث أو واقعة من الأحداث والوقائع التاريخية، وتتضمن عملية التركيب والتفسير التاريخي للوقائع التاريخية المراحل التالية:

1-تكوين صورة فكرية واضحة لكل حقيقة من الحقائق المحصلة لدى الباحث التاريخي وللموضوع ككل.

2-تنظيم المعلومات والحقائق الجزئية والمتفرقة والمبعثرة المحصلة وتوصيفها وتصنيفها وترتيبها على أساس معايير وأسس منطقية مختارة.

3-عملية ملء التغييرات التي تظهر بعد عملية التوصيف والتصنيف والتركيب للمعلومات والحقائق التاريخية الجزئية والمتفرقة والمتناثرة في إطار وهيكل الترتيب.

استخلاص النتائج وكتابة تقرير البحث:

وهي مرحلة ربط الحقائق التاريخية بواسطة علاقات حتمية وسببيه قائمة بينها أي عملية التسبيب والتعليل التاريخي وهي مرحلة البحث عن التعليلات المختلفة، فعملية التركيب والبناء والاستعادة التاريخية لا تتحقق بمجرد تجميع الوثائق التاريخية بل تكمن في البحث والكشف والتفسير والتعليل عن أسباب الحوادث وعن العلاقات الحتمية والسببية التاريخية للوقائع والحوادث التاريخية.

وتنتهي عملية التركيب والتفسير التاريخي باستخراج وبناء النظريات والقوانين العلمية والثابتة في الكشف عن الحقائق العلمية والتاريخية وتفسيرها وتقريرها.[1]

يفيدنا هذا المنهج بشكل كبير في دراسة موضوع جامعة الدول العربية من أجل الإحاطة بكل جوانب الماضي لفهم الحاضر، لأنه يصعب علينا فهم الحاضر دون الرجوع للماضي ولقد استعنا به في الفصل الأول من خلال دراسة مراحل نشأة جامعة الدول العربية.

ب- منهج دراسة الحالة :

هو المنهج الذي يتجه الى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرّ بها وذلك قصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة ويعتبرها من الوحدات المتشابهة لها..

خطوات منهج دراسة الحالة

تحديد مشكلة الدراسة أو نوع السلوك المطلوب دراسته.

تحديد المفاهيم الفروض العلمية والتأكد من توفر البيانات المتعلقة.

اختبار العينة المماثلة للحالة التي يقوم بدراستها

تحديد وسائل جمع البيانات كالملاحظة والمقابلة والوثائق الشخصية كتواريخ الحياة والسير والمفكرات ... الخ.

تدريب جمع البيانات.

جمع البيانات وتسجيلها وتحليلها

استخلاص النتائج وتعميمها[2].

حيث سنحاول من خلال هذه الدراسة معرفة موقف جامعة الدول العربية إزاء التغييرات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية بعد **2011** من خلال دراسة بعض النماذج ومعرفة الوسائل التي لجأت إليها هذه المنظمة للإدارة وحل هذه النزاعات.

---

[1] علي دحامنية،"محاضرات في المنهجية"،معهد الحقوق،المركز الجامعي ،الوادي،2009،ص47.

[2] محمد شلبي ،المنهجية في التحليل السياسي المناهج المفاهيم الأدوات الإقتربات، دون طبعة، الجزائر: دار هومة للنشر، 1978، ص78.

10- التقسيم العام للدراسة:

حيث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول تناولنا في الفصل الأول جامعة الدول العربية من حيث النشأة والأهداف والمبادئ التي جاء بها ميثاق الجامعة. أما في الفصل الثاني الذي جاء بعنوان أزمات الحكم العربية تناولنا فيه أسباب والمحركات التي دفعت الشعوب العربية نحو التغيير السياسي مع إبراز موقف جامعة الدول العربية ازاء ذلك. الفصل الثالث جاء تحت عنوان التحديات والفرص التي تواجه جامعة الدول العربية في إدارة أزمة الحكم في النظم السياسية تناولنا فيه أبرز التحديات المطروحة على مستوى جامعة الدول العربية وفي الأخير قمنا بدراسة تقييمية لأداء الجامعة العربية في ظل ما يعرف بثورات العربية.

الفصل الأول:

جامعة الدول العربية دراسة بين المؤسساتية والوظيفية

جامعة الدول العربية أقدم منظمة إقليمية في العالم تأسست قبل هيئة الأمم المتحدة بسبعة أشهر في **22 مارس1945**. ولقد جاءت هذه المنظمة نتيجة لظروف استثنائية جمعت بين كل من إدارة الدول العربية والدول الأجنبية على حدّ سواء وخاصة بريطانيا وكذلك الضغوط التي مارسها الرأي العام العربي. كما نص ميثاق جامعة الدول العربية على العديد من المبادئ والأهداف في مقدمتها تحقيق الوحدة العربية، وإرساء الأمن والسلم وضرورة حل وتسوية النزاعات بالطرق السلمية ويتطلب ذلك إنشاء العديد من المؤسسات والهياكل التي تضطلع بممارسة مهامها. وتهدف الدراسة في هذا الفصل إلى معرفة:

- مراحل نشأة جامعة الدول العربية.
- المبادئ والأهداف التي سطرتها هذه الجامعة.
- البنية التنظيمية المعنية بتسوية المنازعات.

المبحث الأول: نشأة جامعة الدول العربية

جاءت نشأة جامعة الدول العربية في ظروف استثنائية حيث أنها جمعت بين كل من إرادة الدول العربية والدول الأجنبية المحتلة على حد سواء خاصة بريطانيا، وكذا الجهود الكبيرة والضغوطات التي مارسها الرأي العام العربي حيث كان مؤيدا تماما لفكرة إنشاء منظمة إقليمية عربية من أجل توحيد الصف العربي.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لنشأة جامعة الدول العربية

يعتبر العامل الجغرافي وعوامل التضامن الاجتماعي المشترك بين مجموعة الدول العربية كان لها دور كبير في تسهيل قيام الجامعة حيث تتمركز هذه الدول في نقطة جغرافية متقاربة[1]،فجامعة الدول العربية تضم دول تجمعها قواسم مشتركة لغة دين تاريخ ثقافة مشتركة، [2] فهي ليست تنظيما إقليميا تندرج في عضويته دولة من دول النظام المهيكل في النظام السياسي الدولي كما في منظمة الدول الأمريكية أو منظمة الكوميكون، وكذلك ليست منظمة قومية فوق الدول[3] ولقد كان لبريطانيا دور إيجابي في إنشائها، ومشجع ومؤيد لإنشاء أي نوع من التعاون حتى إذا كانت بصبغة وحدة عربية يكون المقصود منها دعم الروابط المشتركة بين الدول العربية وتحقيق الوحدة بينهم.[4]

لمست بريطانيا عن كثب ما يدور في الدول العربية من عداء للدول الاستعمارية وبالذات بريطانيا صاحبة (وعد بلفور) والسند القوي للحركة الصهيونية، فأرادت أن تخفف من حدة العداء العربي لها والسعي إلى استمالة الدول العربية إلى جانبها، فأطلقت الإعلان عن

---

[1]. عبد الله علي عبو، المنظمات الدولية: الأفكار العامة وأهم المنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة، الطبعة الأولى، الأردن: دار قنديل،2001، ص368.

[2]. ياسين ميرصة، تاريخ العرب الحديث و المعاصر، الطبعة الأولى، الأردن: دار الفكر، 2010، ص 338.

[3]. علي الدين هلال، جميل مطر، النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية،دون طبعة، دون بلد النشر، مركز دراسات الوحدة العربية، ص168.

[4]. عبد الله علي عبو، مرجع سابق، ص،ص. 368،369.

عطفها على أفكار استقلال بعض الدول العربية بأي عمل يحتوي اتجاه الوحدة العربية، وقد جاء ذلك الإعلان على لسان وزير خارجيتها **أنطوني إيدن"Antony EDEN"**

في 29 ماي 1941م.والحرب العالمية الثانية دائرة على أشدها، ولقد جاء في ذلك التصريح "لقد خطا العالم العربي خطوات واسعة في طريق الرقي، وهو يطمح الآن إلى تحقيق نوع من الوحدة يجعل منه عاملاً متماسكا، ويرجو أن تساعده بريطانيا العظمى في بلوغ هذا الهدف، ويسرني أن أعلن باسم حكومة صاحبة الجلالة عن ترحيب بريطانيا بهذه الخطوة، وعن استعدادها لمساعدة القائمين بها طالما تتوفر لديها الأدلة على تأييد الرأي العام العربي لها".[1]

وبعد أقل من عامين كرر وزير خارجية بريطانيا مضمون تصريحه السابق وكانت المناسبة سؤالا وجهه أحد الأعضاء في مجلس العموم البريطاني، إلى **أنطوني إيدن "Antony EDEN"** في **24 فيفري1943ً م** مستفسرا عما إذا كانت هناك تدابير بهدف إنشاء حلف عربي في النهاية، وقد جاء رد وزير خارجية بريطانيا بقوله " إن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية، أو الثقافية أو السياسية بينهم.[2]

إلى جانب ذلك ظهور الثورة المضادة لبريطانيا في العراق بقيادة رشيد الكيلاني وهو زعيم التيار الوطني في العراق الذي تبنى فكرة استغلال اشتراك بريطانيا في الحرب وتأجج الوضع في فلسطين، كما في ألمانيا وإيطاليا أظهرت تعاطفهما مع الحرية العربية من أجل الاستقلال رغبة في زيادة الصعوبات أمام بريطانيا والقيام بتحركات عملية لدعم ثورة **رشيد الكيلاني** في العراق ضد بريطانيا.[3]

---

[1]. غالب بن غلاب العتيبي، جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية، الطبعة الأولى، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010، ص 18.

[2]. غالب بن غلاب العتيبي، مرجع سابق، ص 19.

[3]. محمد رفيق الطيب، العالم العربي والتحديات المعاصرة، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2014، ص9.

وبعد تصريح **إيدن الثاني** اقترح **نوري السعيد** عقد مؤتمر عربي لبحث الموضوع، غير أن وزارة الخارجية البريطانية رفضت الاقتراح الذي تقدم به **نوري السعيد** في صورة مذكرة تتضمن النقاط التالية:

1. توحيد سوريا ولبنان وشرقي الأردن وفلسطين في دولة واحدة.
2. انشاء جامعة عربية تضم العراق سوريا وأي دولة عربية أخرى إذا شاءت ذلك.
3. انشاء مجلس دائم للجامعة يتولى شؤون الدفاع والخارجية والعملة والمواصلات والجمارك وحماية حقوق الأقليات.
4. إقامة إدارة ذاتية لليهود في فلسطين في المناطق التي يشكلون فيها أكثرية سكانية.
5. منح الموارنة في لبنان وضعا مماثلا للوضع الذي كانوا عليه أواخر العهد العثماني.

ولكن وزارة خارجية بريطانيا رفضت الاقتراح خشية من أن يستعمل من أجل الدعاية ضد الصهيونية وإثارة الجماهير العربية ضد بريطانيا.[1]

وبناء على ذلك لجأ **نوري لسعيد** إلى المباحثات الثنائية مع بعض الدول العربية وبعث برسالة إلى **مصطفى النحاس** في **17 مارس 1943** يعرض عليه فكرة عقد المؤتمر وبعث برسالة مماثلة إلى **الملك عبد العزيز**، وأرسل وفدا رسميا عراقيا إلى كل من سوريا والأردن للتشاور حول عقد مؤتمر عربي عام. وبالفعل بدأت المباحثات الثنائية في القاهرة بين رئيس وزراء الحكومة المصرية **مصطفى النحاس** وبين رؤساء الحكومات العربية الأخرى في المشرق العربي لتبادل وجهات النظر حول كيفية قيام وحدة عربية.

المطلب الثاني: اللجنة التحضيرية وبروتوكولات الإسكندرية.

وجه رئيس وزراء مصر **مصطفى النحاس** دعوة إلى الحكومات العربية التي شاركت في المشاورات التمهيدية (العراق، السعودية، سوريا، الأردن، اليمن) لإرسال مندوبية للاشتراك في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام التي ستتولى صوغ المشروعات لتحقيق الوحدة

[1]. غالب بن غلاب العتيبي، مرجع سابق، ص 19.

العربية[1]. حيث أنهت اللجنة التحضيرية العربية أعمالها وصاغت البروتوكول الخاص بقيام جامعة الدول العربية الذي أطلق عليه اسم "بروتوكول الإسكندرية" (مصر، سوريا، لبنان الأردن، العراق، السعودية، اليمن) الذي يعلن عن قيام جامعة الدول العربية، [2] وهذا لبحث الأسس التي تقوم عليها الوحدة العربية المنشودة. وخلال هذا المؤتمر ظهرت ثلاثة تصورات للوحدة العربية:

التصور الأول يرى ضرورة تحقيق وحدة فورية للدول العربية عن طريق إنشاء دولة عربية موحدة مركزية، أما التصور الثاني فيرى ضرورة إقامة دولة عربية اتحادية لها برلمان اتحادي[3] والثالث وهو الذي يدعو إلى إقامة تنظيم سياسي يسمح بتعاون وثيق بين لدول العربية المنظمة له، ويحافظ على استقلالها وسيادتها نادت به كل من لبنان واليمن.[4]

وترجع تسمية المنظمة باسم جامعة الدول العربية إلى الاقتراح الذي تقدمت به مصر إلى اللجنة التحضيرية في **1944/10/02** وكانت هناك عدة اقتراحات أخرى قدمت إلى اللجنة التحضيرية مثل اقتراح سوري بتسمية "التحالف العربي" واقتراح عراقي بتسميتها "الاتحاد لعربي" أما الوفد المصري فقد رأى أن اسم "الجامعة العربية" أكثر ملاءمة للتنظيم العربي بعد أن نقحوه من الجامعة العربية إلى جامعة الدول العربية.[5]

1. يتفق مع المصطلحات اللغوية والسياسية العربية لأن كلمة الجامعة تفيد الرأي أو النظام الذي يربط بين الأفراد والجماعات ولأنها في الشريعة الإسلامية تعني جماعة المؤمنين وقد يقابلها اصطلاح الأمة وتفيد كذلك الاتفاق.

---

[1]. خليل حسين، التنظيم الدولي والمنظمات الإقليمية والقارية، الطبعة الأولى، لبنان: دار المنهل،2010، ص 45.

[2]. أنس الرهب، جامعة الدول العربية شرخ في مستقبل وطن،دون طبعة، سوريا: الهيئة العامة للكتاب، 2014، ص 36.

[3]. نصيرة فسيخ، جامعة الدول العربية ودورها في دعم القضية الفلسطينية 1945_1974، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، جامعة بسكرة،2014، ص11.

[4]. غالب بن غلاب العتيبي، مرجع سابق، ص 20.

[5]. محمد عبد العاطي، جامعة الدول العربية المبادئ والأهداف، 2004 نقلا عن موقع:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/441136a3 1 مارس 2016 الساعة 12:12.

2. كما أن هذا الاسم يتميز بإزالة الغموض وسوء الفهم المتولدين عن كل من اسم "التحالف" و"الاتحاد"، فالاسم الأول يعني الاقتصار على الروابط العارضة الأمر الذي لم يتفق مع حقيقة العلاقات العربية التي ترجع إلى عدة قرون[1] وتأكيدا منها على ترسيخ وجود دول عربية لا دولة واحدة.[2]

المطلب الثالث: اللجنة السياسية وميثاق المشروع

بدأت اللجنة الفرعية السياسية اجتماعاتها في **4 فيفري 1945** بوزارة الخارجية المصرية، وكان عليها أن تسير وفق الخطوط التي وضعها بروتوكول الإسكندرية، وتحاول أن تصنع نظاما أو ميثاقا يترجم هذه المبادئ من الناحية العلمية، وقد بدأت الجلسات بخطاب ترحيبي من **محمود فهمي النقراشي** وزير الخارجية المصرية ورئيس اللجنة الفرعية السياسية.[3]

و خلال الاجتماعات التي عقدت بالقاهرة قدم الوفد العراقي مشروع لميثاق جامعة الدول العربية، وقام الوفد اللبناني بتقديم مشروعه الخاص، وقدم الطرف السعودي بعض المقترحات المكملة لهذين المشروعين، لكن الوفد المصري كان حريصا جدا على أن لا يخرج ميثاق الجامعة عن المبادئ التي تضمنها بروتوكول الإسكندرية، [4] فالمشروع العراقي ركز على مسألة ضمان استقلال الدول العربية و سيادتها و حماية استقلالها و عدم انتهاج سياسة خارجية تضر بسياسة الجامعة أو بسياسة أية دولة عربية من الأعضاء و توحيد النظم و الأسلحة و الجيوش العربية البرية و الجوية و البحرية، أما المشروع الثاني (اللبناني أكثر نصوصه مستمدة من مواد البروتوكول و غلبت عليه مسألة الاستقلال و السيادة و جاء

[1]. عبد القادر نابي، دور جامعة الدول العربية في الحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء، رسالة دكتوراه في القانون العام، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2014، ص 69.

[2]. أنس الرهب، مرجع سابق، ص 38.

[3]. نصيرة فسيخ، مرجع سابق، ص14.

[4]. عصام بن نكاع، مرجع سابق، ص54 .

الحل الوسط المصري لكي يضمن اسم المنظمة كلمة "جامعة" مما يعني الدعوة للتوحيد ونبذ التفرقة و توثيق الصلات و كلمة الدول، تعني احترام مبدأ السيادة و عدم التدخل في الشؤون الداخلية[1] وكلمة عربية مما يعكس الهوية و الانتماء الحضاري و التقاضي و من ثمة التطلع للمزيد من التنسيق و التوحيد العربي في شتى المجالات بالإرادة الحرة المستقلة للدول الأعضاء،[2] في **22 مارس 1945** بقصر الزعفران في القاهرة اجتمعت اللجنة التحضيرية لإقرار ميثاق الجامعة العربية بصيغته النهائية، فأقرته وبعد يومين وقع مندوبو الدول العربية الميثاق باستثناء مندوبي السعودية و اليمن، لكن اكتمل توقيعهما بعد ذلك بأشهر، وبعد عام من ذلك تمكنت الدول العربية من التصديق عليه و إيداعه لدى الأمانة العامة للجامعة العربية، و بذلك تأسست جامعة الدول العربية كمنظمة اقليمية عربية تضم الدول العربية التي تقع في شمال و شمال شرق افريقيا و عرب آسيا في **22 مارس 1945** بالقاهرة حيث كانت تضم ست دول هي (مصر ، العراق، الأردن ،لبنان، السعودية، سوريا) ثم التحقت اليمن بعضوية الجامعة **5 ماي 1945** حاليا تضم الجامعة 22 دولة.

يتكون ميثاق جامعة الدول العربية من مقدمة و عشرون مادة تبين الأحكام الخاصة بالعضوية و أجهزتها و مقرها و حصاناتها و تعديل الميثاق و التصديق عليه و ثلاث ملاحق الأول خاص بفلسطين يعلن فيه مجلس الجامعة توليه أمام اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في أعماله حتى يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا، واستقلاله الدولي من الناحية الشرعية[3] أمر لاشك فيه كما أنه لا شك في استقلال البلدان العربية، وإن كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة، فلا يكون ذلك حائل دون اشتراكهما في أعمال مجلس الجامعة و الثاني خاص بالتعاون مع الدول العربية غير المشتركة في مجلس جامعة الدول العربية، و الثالث خاص بتعيين أول أمين عام للجامعة.

---

[1]. المادة 08 من ميثاق جامعة الدول العربية في الملحق رقم:1.

[2]. المادة 09 من ميثاق جامعة الدول العربية في الملحق رقم:1.

[3]. زهلول الموسوعة العالمية المجانية، جامعة الدول العربية، ص 07، نقلا عن موقع:www.zuhlool.org بتاريخ 5 مارس 2016 على الساعة 16:00.

الجدول التالي يوضح دول الجامعة العربية تاريخ استقلالها وتاريخ انضمامها إلى الجامعة[1].

البلد	سنة الاستقلال	سنة الانضمام للجامعة العربية
مصر	1922	1945
سوريا	1946	1945
السعودية	1932	1945
لبنان	1946	1945
العراق	1932	1945
الجمهورية العربية اليمنية	1911	1945
الأردن	1957	1945
الكويت	1962	1961
ليبيا	1952	1953
السودان	1956	1956
تونس	1956	1958
المغرب	1956	1958
الجزائر	1962	1962
البحرين	1971	1971
عمان	1972	1971
قطر	1971	1971
الإمارات	1971	1971
الصومال	1960	1974
جيبوتي	1977	1977
جمهورية اليمن الديمقراطية	1967	1967
فلسطين	.....	1976
جزر القمر	1975	1993
موريطانيا	1961	1973

[1]. محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، دون طبعة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004ص486 .

المبحث الثاني: مبادئ وأهداف جامعة الدول العربية

حيث تسعى جامعة الدول العربية كغيرها من المنظمات الإقليمية الأخرى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال المبادئ المنصوص عليها في الميثاق ومعاهدة الدفاع المشترك 1955، المتمثلة توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتحقيق التعاون في جميع المجالات، وكذلك العمل على تحقيق الأمن والسلم العربي وتسوية النزاعات بالطرق السلمية ومن خلال هذا المبحث سوف نتعرف على مبادئ والأهداف جامعة الدول العربية المستخلصة من مواد ميثاقها.

المطلب الأول: مبادئ جامعة الدول العربية

لم تصدر حكومات الدول التي وافقت على إنشاء جامعة الدول العربية إعلان مبادئ يتصدر هذه المنظمة ويتضمن المبادئ التي تعمل وفقا لها الدول المشتركة في الجامعة وتباشر نشاطها و اختصاصاتها على أساسها و ذلك على غرار ما استهلت به الأمم المتحدة ميثاقها بالديباجة أو المقدمة التي ذكرت فيها المبادئ التي تهتدي بها الهيئة و أعضاؤها في سعيها لتحقيق أهداف و أغراض الأمم المتحدة، ولكن عدم وجود تصريح في صيغة نظرية في مستهل ميثاق الجامعة لا يعني انتفاء وجود المبادئ التي استلهمتها الجامعة العربية في ممارستها و مباشرة اختصاصها.[1]

ولقد تضمنت ديباجة الميثاق والمواد (5، 6، 1) المبادئ التي تقوم عليها جامعة الدول العربية وهي كما يأتي[2]:

1-الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة:

لم يذكر هذا المبدأ صراحة في ميثاق جامعة الدول العربية، حيث أعلنت قيام جامعة الدول العربية قبل إنشاء الأمم المتحدة، ولذلك من البديهي أن يكتفي ميثاق المنظمة العربية

[1]. غالب غلاب العتيبي، مرجع سابق، ص 30.

[2]. أنس الرهب، مرجع سابق، ص 59.

بتوجيه عام، للدول الأعضاء على التعاون مع أي هيئات دولية قد تقام مستقبلا وتسعى لحفظ الأمن والسلم الدوليين، خاصة أن مشاورات إنشاء الأمم المتحدة كانت دائرة أثناء قيام الجامعة العربية.[1]

فبعد خمس سنوات من إعلان قيام جامعة الدول العربية لم يتم تدارك النقص في ميثاقها بخصوص (مبدأ الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة) بالإشارة الواضحة إليه في نصوص معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي التي وقعتها الدول العربية الأعضاء بالجامعة في عام **1950م**. فلقد دأب الأمين العام للجامعة العربية باستمرار منذ توقيع معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي على الاشتراك شخصيا في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، كان ذلك على أثر تكليف من الجمعية العمومية للسكرتير العام للأمم المتحدة بدعوة الأمين العام للجامعة العربية لحضور دورها عام **1950**.

كما اهتمت جامعة الدول العربية بالاحتفاظ بتمثيل دائم لها لدى الأمم المتحدة، وامتد هذا الاهتمام أيضا[2] ليشمل المشاورات والمعلومات والوثائق والتمثيل ووسائل الاتصال وقامت كذلك جامعة الدول العربية بإنشاء مكتب الاتصال برئاسة الأمين المساعد للجامعة وللشؤون السياسية هدفه تنظيم الاتصال بين المنظمة الدولية والجامعة العربية والإشراف عليه.[3]

2-المساواة القانونية بين الدول الأعضاء:

جامعة الدول العربية من أقدم المنظمات الإقليمية فقد تأسست في **22 مارس 1945** وهذا يعني أنها تأسست قبل منظمة الأمم المتحدة بست أشهر،[4] كما أن الجامعة العربية ذات طابع سياسي وشخصية قانونية مستقلة، ومتشكلة من دول ذات سيادة متساوية قائمة على

---

[1]. المادة 03 من الميثاق "تقرر وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية".

[2]. غالب غلاب العتيبي، مرجع سابق، ص 31.

[3]. مصطفى العبد الله الكفري، "جامعة الدول العربية المبادئ والأهداف"، 2003، نقلا عن موقع: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=12896 بتاريخ 25 مارس 2016 على الساعة 9:33.

[4]. غالب غلاب العتبي ، مرجع سابق، ص 32.

أساس التعاون الاختياري وليس سلطة سياسية لها اختصاصات تعلو حكومات الدول الأعضاء، لذلك فإن كل الدول الأعضاء تتمتع في مجلس الجامعة و لجانها و فروعها بحقوق متساوية[1]، فلكل دولة صوت واحد ومن يقرره مجلس الجامعة بالإجماع يكون ملزما بجميع الأعضاء، ومن يقرره بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبله[2] ورئاسة الجامعة حق لكل دولة عضو تمارسه بالتناوب مع غيرها.*

3-فض النزاعات بين الدول العربية بالطرق السلمية:

حيث تنص المادة الخامسة من الميثاق على تحريم استخدام القوة لفض النزاعات والتأكيد على ضرورة اللجوء إلى الوسائل السلمية المعنية بتسوية النزاعات وتحدد بذلك مجموعة من الأسس التي تقوم عليها التسوية السلمية للنزاعات التي تقع بين دول أخرى ومن هذه الأسس[3]:

- على الدول الأعضاء عدم اللجوء إلى القوة لحل النزاعات الناشئة بينها و أوجبت اللجوء إلى مجلس الجامعة لعرض النزاع و فض الخلاف القائم بينهما، إما بالتحكيم أو الوساطة ومن واجبات مجلس الجامعة حال نشوء النزاع بين دولتين عربيتين أن يتدخل لفض النزاع ولكن بضوابط معينة منها لجوء الأطراف المتنازعة إلى الجامعة وحتى في هذه الحالة فإن قرارات الجامعة أيضا لا تتصف بالإلزامية و بعبارة أخرى إذا حدث خلاف بين دولتين عربيتين لا يحق للجامعة أن تتدخل لفضه إلا إذا طلبت منها ذلك كما أن قراراتها ليست ملزمة للأطراف المتنازعة.[4]*

---

[1]. محمد طلعت العتيمي، الجامعة العربية : دراسة قانونية وسياسية، دون طبعة، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1974، ص 74.

[2]. أنس الرهب، مرجع سابق، ص 59.

*نصت الفقرة الأولى بعد الديباجة في بروتوكول الإسكندرية على أن "يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة، ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها" وكذلك المادة 03 من ميثاق الجامعة

[3]. طارق عبد الله النافع، مرجع سابق، ص 57.

[4]. محمد عبد العاطي، مرجع سابق.

– قيام مجلس الجامعة بمهمة التحكيم في النزاعات وذلك في حالة لجوء الدول المتنازعة إليه، شريطة عدم ارتباط النزاع باستقلال الدولة وسيادتها أو سلامة أراضيها، حيث تصدر قرارات المجلس بالإجماع مع استثناء رأي الدول المتنازعة من التصويت على القرار ومن مداولات المجلس، ويعتبر عندها قرار المجلس نافذا وملزما.[1]

والواضح أن التزام الجامعة العربية بمبدأ فض النزاعات العربية بالطرق السلمية، أمر مهم لأن أحد أهداف جامعة الدول العربية المحافظة على الأمن والسلام في المنطقة العربية ولن تنجح الجامعة في تحقيق هذا الهدف إلا إذا اعتمدت مبدأ التسوية للنزاعات بين الدول الاعضاء بها، وجعله واحدا من المبادئ التي يقوم عليها، أما فض النزاعات بالقوة فهو أمر يتناقض مع هذا الهدف.[2]

4-عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء:

ويعتبر هذا المبدأ وقائيا يعمل على الحيلولة دون وقوع نزاعات بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية، وذلك من خلال اتفاق الدول الأعضاء على احترام الشؤون الداخلية لبعضها وعدم التدخل فيها بما قد يهدد استقرار تلك الدول.

فتؤكد المادة الثامنة من الميثاق على أن تحترم كل دولة من دول الجامعة نظام الحكم القائم في الدول الأخرى وتعتبره حقا من حقوق تلك الدول وتتعهد بألا تقوم بأي عمل يرمي إلى تغيير النظام فيه[3]. وعليه يتضح من نص المادة السابقة دعوة الدول الاعضاء إلى الالتزام بعدم تدخل أي منها في الشؤون الداخلية الخاصة للدول الأعضاء الأخرى وعدم القيام بأي عمل يهدف إلى تغيير نظام الحكم فيها، ويأتي هذا المبدأ نتيجة طبيعية لمبدأ المساواة القانونية في السيادة بين الدول الأعضاء وحقها في اختيار ما تراه من النظم

---

*لقد حدث تعديل بهذا النظام في اتفاقية الدفاع المشترك هام 1950 التي أقرت اتخاذ التدابير والوسائل بما في ذلك القوة المسلحة لرد أي اعتداء يقع على دولة من الدول الأعضاء.

[1]. طارق عبد الله النافع، مرجع سابق، ص 44.

[2]. غالب غلاب العتيبي، مرجع سابق، ص 36.

[3]. طارق عبد الله النافع، مرجع سابق، ص 45.

السياسية والاقتصادية وغيرها وإدارة شؤونها بالشكل الذي يتفق وتوجهاتها، وهو ما أكدته المواثيق والمبادئ الدولية.[1]

و يرجع مبدأ عدم التدخل في جامعة الدول العربية إلى طبيعتها كمنظمة التعاون الاختياري بين الدول العربية الداخلة فيها، إذ لا تتمتع الجامعة بأي سلطة إلزامية على الدول الأعضاء تفرض عليها نظما معينة أو تقوم بإجراءات لتعديل النظم القائمة على تلك الدول سواء كانت نظما سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها و هو ما أكدت عليه المادة السابعة من الميثاق التي تشير إلى أن القرارات الصادرة على مجلس الجامعة لا تلزم إلا الدول الموافقة عليها، الأمر الذي يؤكد التزام الجامعة كمنظمة إقليمية بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الأعضاء.[2]

إضافة إلى ذلك هناك مجموعة من المبادئ تطرق إليها ميثاق الجامعة منها: احترام المعاهدات و المواثيق الدولية احترام مبادئ الديمقراطية و قيم العدل و المساواة، و ضمان حماية حقوق الإنسان و تعزيز الحكم الراشد و سيادة القانون و نبذ العنف و التطرف تعزيز الهوية العربية في الدول العربية، و إضفاء البعد الشعبي على العمل العربي المشترك من خلال تنمية علاقات التعاون والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني و القطاع الخاص[3] والارتقاء باللغة و الثقافة العربية والتعريف بالتاريخ والحضارة العربية و تعزيز الدول العربية على المستوى الدولي من خلال توثيق التعاون، وبناء الشراكات مع الدول والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية....إلخ.[4]

---

[1]. علي عيسى العدوان، موقف جامعة الدول العربية من المنازعات العربية–الدولية (أزمة لوكربي)، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل، 2004، ص 14.

[2]. غالب غلاب العتيبي، مرجع سابق، ص 35.

[3]. تقارير متخصصة، الجامعة العربية تناقش التعديلات المقترحة على الميثاق الأساسي لعمل الجامعة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2015 نقلا عن موقع: http://www.cihrs.org بتاريخ 26 مارس 2016 على الساعة10:15

[4]. تعديل ميثاق الجامعة والنظام الأساسي لمجلس الأمن والسلم، جريدة الحياة، مصر،2015 نقلا عن موقع: http://www.alhayat.com/Articles/8277832 بتاريخ 28 مارس 2016 على الساعة 00: 07

المطلب الثاني: أهداف جامعة الدول العربية.

تهدف جامعة الدول العربية إلى تحقيق أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية، نص عليها الميثاق واتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وهذه الأهداف هي:

أولا: توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة استقلالها وسيادتها.

أوجبت المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية على الدول الأعضاء في الجامعة توثيق الصلات بين الدول العربية وذلك لأن الغرض من الجامعة هو توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها.[1]

ويجوز للدول العربية أن تقيم اتصالات أقوى مما نص عليه ميثاق الجامعة، وأن تعقد بينها الاتفاقيات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض.[2]

ويقصد بتوثيق الصلات تلك الصلات الرسمية الشعبية بين الدول العربية في مختلف المجالات، أي يجب أن يكون هناك تعاون بين الدول العربية وعلاقات دبلوماسية متطورة وروابط متينة مما يعزز التقارب بينها، وهذا يعني العمل على إقامة علاقات دبلوماسية متطورة وروابط متينة مما يعزز التقارب بينها، وهذا النص يسهل توثيق الروابط بين الدول الأعضاء في الجامعة.

تسعى جامعة الدول العربية إلى توثيق التعاون بين الدول الأعضاء في الجامعة بحسب نظم كل دولة وأحوالها في المجالات التالية[3]:

1-الشؤون الاقتصادية والمالية وتتضمن: التبادل التجاري والجمارك والمجالات الصناعية والزراعية والمائية.

---

[1]. المادة 02 من ميثاق جامعة الدول العربية في الملحق رقم:01.

[2]. المادة 09 من ميثاق جامعة الدول العربية في الملحق رقم:01.

[3]. سهيل حسين الفتلاوي، التنظيم الدولي، الطبعة الأولى، عمان: دار الثقافة، 2007، ص 260.

2-شؤون المواصلات وتتضمن: التعاون في مجال الحديدية والطرق والطيران والبرق والبريد والهاتف.

3-الشؤون الثقافية

4-الشؤون الاجتماعية

5-الشؤون الصحية

6-الجنسية وجوازات السفر[1]

كما أن ميثاق جامعة الدول العربية انطلق من احترام سيادة الدول الأعضاء ولم يجعل من الجامعة أداة للوحدة بل جهازا للتنسيق بين الأقطار العربية في إطار المحافظة على سيادتها واستقلالها. ويبدو ذلك واضحا بصفة خاصة في النصوص المتعلقة بالتصويت التي تشترط الإجماع في أغلب قرارات الجامعة، والقرار الذي لا يحصل على الإجماع لا يلزم إلا من وافق عليه، كما أن الميثاق استبعد أحد بنود (بروتكول الاسكندرية) الذي ينص على أنه لا يجوز لأي دولة عربية أن تنتهج سياسة تضر سياسة الجامعة أو سياسة عربية أخرى.[2]

ثانيا: تحقيق الوحدة العربية:

إن الهدف الأساسي من إنشاء الجامعة العربية هو تحقيق الوحدة العربية[3] و هذا ما أكدته ديباجة الميثاق و بروتوكول الاسكندرية.[4] حيث طالبت بعض الحكومات العربية – خلال المرحلة التحضيرية لإنشاء الجامعة– بإقامة شكل من الوحدة، أو الاتحاد بين الدول العربية يتميز بوجود حكومة أو سلطة مركزية يمكن فرض إرادتها على الدول العربية الأعضاء بها وتوحيد سياسات هذه الدول في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية

[1].NGO Law Monitor، strong symbolic importance to all parties. The U.S. government. Online Library ,2013،p3

[2]. فاطمة الزهراء الدين، جامعة الدول العربية وموقفها من الربيع العربي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2013، ص12.

[3]. سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص 259.

[4]. سعيد الدقاق، المنظمات الدولية، دون طبعة، الإسكندرية: المؤسسة الثقافية الجامعية، 1978، ص 43.

والاجتماعية والثقافية، سواء أخذ هذا الاتجاه شكل الاتحاد الفيدرالي أو الكونفدرالي، و لكن هذا الاتجاه لم يلق استجابة من جانب باقي الحكومات العربية، ومن ثم فقد أسفرت المفاوضات عن الاتفاق على إنشاء الجامعة العربية كهيئة دولية لتنسيق السياسات بين الدول الأعضاء و تحقيق التعاون الاختياري فيما بينها.[1]

يمكن القول أن جامعة الدول العربية شهدت مئات الاتفاقيات الدولية لتحقيق الروابط بين الدول العربية بشكل لم تشهده منظمة دولية أخرى، و أن هذه الاتفاقيات لو طبقت من قبل الدول الأعضاء بشكل صحيح لكانت الجامعة العربية قد حققت الوحدة العربية، حيث عقدت في إطار جامعة الدول العربية اتفاقية بين الدول العربية مثل الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة، الجنسية والإعلام والثقافة والتعاون العلمي والتكنولوجي ومؤسسات تجارية وصناعية، [2] ومعاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي لدى الجامعة التي تم التوقيع عليها في عام **1950م**، وقد أنشئت هذه المعاهدة المجلس الاقتصادي الذي اكتسب كيانا ذاتيا مستقلا بمقتضى البروتوكول الذي وافق عليه مجلس الجامعة في عام **1959م** كما أنشئت إلى جانب الجامعة مجموعة من المنظمات العربية المتخصصة، كما قامت بإنشاء مجالس الوزراء العربية في إطار الجامعة وذلك بهدف تحقيق مزيد من التعاون و الوحدة بين الدول العربية.

ثالثا: المحافظة على السلام والأمن العربي

لقد نص ميثاق جامعة الدول العربية وبروتوكول الاسكندرية على عدم جواز اللجوء إلى القوة لفض النزاعات بين دول الجامعة حيث ورد في بروتوكول الإسكندرية النص على أنه[3] "لا يجوز على كل حال الالتجاء إلى القوة لفض النزاعات بين دول الجامعة"[4]. كما أشار أيضا إلى وجوب أن يتوسط مجلس الجامعة في أي نزاع يخشى أن يؤدي إلى نزاع مسلح بين

[1]. حسن نافعة، التنظيم الدولي، دون طبعة، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ص 190.

[2]. سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص 259.

[3]. حسن نافعة، مرجع سابق، ص، ص. 196،197.

[4]. المادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية في الملحق رقم 01.

الدول العربية حيث جاء به[1] " يتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دول الجامعة وبين أية دولة من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما."[2]

فالجامعة العربية إذن تختص بمنع الحروب بين الدول العربية، وبتوفير الأسباب التي تجعلها آمنة على نفسها من أي اعتداء وتحقيقا لهذا الهدف فرض الميثاق على الدول الأعضاء أن تحترم كل منها نظام الحكم القائم في دول الجامعة، وان تعده حقا من حقوق تلك الدول وتتعهد بأن لا تقوم بأي عمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام. كما أن نظام جامعة الدول العربية تضمن في حفظ الأمن وتسوية النزاعات بين الدول العربية ثلاث أحكام رئيسية ضمن مواده وهي:

1. التزام عام على الدول الأعضاء بعدم الالتجاء إلى القوة لفض النزاعات.
2. التحكيم الاختياري لمجلس الجامعة لفض الخلافات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، شرط ألا يكون الخلاف متعلقا باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها.
3. وساطة مجلس الجامعة في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دول الجامعة وبين أية دولة من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهم.[3]

رابعا: تحقيق التعاون العربي

أوجب ميثاق الجامعة العربية أن تتعاون الدول العربية تعاونا وثيقا وفق نظم كل دولة وخاصة في الشؤون الاجتماعية والصحة والشؤون الاقتصادية والمالية، [4] الذي يشمل التبادل التجاري والجمارك والمالية والزراعة والصناعة، حيث اعتمد ميثاق الجامعة في بادئ الأمر على آلية اللجان التي تتولى وضع قواعد التعاون و مداه وصياغتها في شكل اتفاقيات

---

[1]. حسن نافعة، المرجع نفسه.

[2]. المادة 56 من ميثاق جامعة الدول العربية في الملحق رقم01.

[3]. غالب بن غلاب العتيبي، مرجع سابق، ص،ص.24 ،26.

[4]. المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية في الملحق رقم 01.

تعرض على مجلس الجامعة للنظر فيها[1]. ولقد عقدت الدول العربية العديد من المعاهدات في الشؤون الاقتصادية من أهمها[2]:

أ. الوحدة الاقتصادية:

بعد التطورات الاقتصادية التي استجدت منذ منتصف الخمسينات اتضح للدول العربية أن إقامة وحدة اقتصادية ضرورة تفرضها طبيعة هذه التطورات ومن تمّ اتجهت إلى أسلوب آخر للعمل الاقتصادي المشترك والمتمثل في أسلوب متعدد الأطراف في إقامة هذه الوحدة رغبة منها في إعطاء نقلة نوعية لعلاقتها الاقتصادية والانتقال بها إلى مدى أبعد من ذلك الذي نصت عليه المادة السابعة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، وعلى ضوء ذلك، عقدت عدة اتفاقيات للتكامل الاقتصادي العربي وذلك في إطار الجامعة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ويتعلق الأمر هنا بكل من:

1. اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بصورة شمولية وعلى مراحل تاريخية.
2. اتفاقية الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بهدف تحقيق التكامل المالي.
3. اتفاقية صندوق النقد العربي بهدف تحقيق التكامل النقدي[3].

أهم أحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية: لم يمض على إبرام اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت لعام **1953**، ثلاث سنوات حيث لم يتضح آثر هذه الاتفاقية على حركة تنشيط المبادلات التجارية العربية، حتى طرح على المجلس الاقتصادي العربي مقترح لوضع اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية بتاريخ

[1]. محمد غربي، التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة، الطبعة الأولى، بيروت: دار الروافد الثقافية، 2014، ص 45.

[2]. سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص 269.

[3]. حسين عمر، اللجان والخصخصة، دون طبعة، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 1997، ص 54.

1956/05/22 في دمشق، [1] وبناء على هذا القرار تمّ تشكيل لجنة الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية والخطوات التي يجب أن تتبع لتحقيقها دون الدخول في التفاصيل عملت لجنة الخبراء والأفكار التي طرحت خلالها[2] فإن مشروع الاتفاقية تمّ إقراره من قبل المجلس الاقتصادي العربي بقراره رقم 85 بتاريخ **1957/05/25** حيث استهدفت اتفاقية الوحدة الاقتصادية، إقامة وحدة اقتصادية كاملة بين الدول العربية على أن يتم ذلك وفق مسار مرحلية تدريجية وهذه الاتفاقية تعبر عن نية الدول العربية المعنية للمرحلية والتدريج كأسلوب لتحقيق عملية التكامل الاقتصادي، ويتضح ذلك جليا من خلال ما أقرته، حيث نصت على وجه الخصوص على ما يلي[3]: ضمان حرية انتقال رؤوس الأموال من بلد إلى آخر وحرية انتقال الاشخاص والبضائع والمنتجات الوطنية وضمان الإقامة والعمل وإزالة الحواجز الجمركية وتوحيد قواعد النقل وتنسيق السياسات المالية والنقدية والضريبية.[4]

إلى جانب اتفاقية الوحدة الاقتصادية عقدت الجامعة العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الأخرى لتكملة اتفاقية الوحدة الاقتصادية، ومن أهم هذه الاتفاقيات:

- اتفاقية بشأن جدول موحد للتعريفة البترولية المنعقدة في **1956/01/25**
- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول جامعة الدول العربية المعقودة في 07/**09/1953**.
- عقد تأسيس شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة المعقودة في **1956/01/25**.

---

[1].سليمان المنذري، تحرير التجارة العربية البينية الاتجاهات الاقتصادية،2013،نقلا عن موقع:
http://www.ahramorg.eg بتاريخ 20 مارس 2016الساعة:12:00.

[2]. مراد خليفة، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية تجارب وتحديات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي، كلية الحقوق، قسم العلوم القانونية، جامعة باتنة، 2006، ص 75.

[3]. مراد خليفة، مرجع سابق، ص 91.

[4]. عبد السلام صالح عرفة، التنظيم الدولي، الطبعة الثانية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،1997، ص192.

- المنظمة العربية للثروة المعدنية المعقودة بتاريخ **1979/02/24**.[1]

فعلى الرغم من أهمية المجلس الاقتصادي للوحدة العربية بالشكل المنصوص عليه في الاتفاقية، ولم يعمل على توحيد الاقتصاد بين الدول العربية بسبب الخلافات السياسية بين الدول العربية[2]، كما أخفق في إقامة السوق العربية المشتركة في بداية السبعينيات، فبعدها اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية قراره رقم **17** في **1964/08/13** بإنشاء السوق العربية المشتركة بعدما وافقت عليه كل من سوريا ومصر والعراق والأردن والكويت حيث أصبحت الاتفاقية سارية المفعول عام **1965** وبدأ فرض التخفيضات الجمركية بالنسبة للمنتجات الزراعية والثروات الطبيعية ثم المنتجات الصناعية لتصل عام **1971** إلى إعفاء كامل، لكن على مستوى التطبيق الفعلي لم يتم الإعفاء الكامل حيث أدرجت الدول عدة استثناءات من جدول الإعفاء مما أدى إلى فشل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.[3] ويمكن القول أنه لو أن مجلس الوحدة الاقتصادية استطاع تحقيق أهدافه لكانت جامعة الدول العربية على غير ما هي عليه اليوم و لاستطاعت أن تخلق نظاما عربيا متكاملا.[4]

ب. التعاون في الشؤون الاجتماعية والثقافية:

فقد اهتمت جامعة الدول العربية منذ نشأتها بكل ما يؤدي إلى دعم الوحدة الثقافية حيث أكدت ديباجة الميثاق ذلك إلى تثبيت العلاقات الوثيقة والروابط وتوطيدها وتوجيهها إلى ما فيه خير البلاد وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها.[5]

ولقد عقدت العديد من الاتفاقيات في إطار جامعة الدول العربية في هذا الصدد.

1. اتفاقية تنفيذ الأحكام بتاريخ **1952/09/14**.

---

[1]. سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص 269.

[2]. سهيل حسين الفتلاوي، جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010، ص 160

[3]. غالب غلاب العتيبي، مرجع سابق، ص 27.

[4]. سهيل حسين الفتلاوي، جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة، مرجع سابق، ص 270.

[5]. غالب غلاب العتيبي، مرجع سابق، ص 28.

2. اتفاقية المنظمة العربية للدفاع عن الجريمة المعقودة بتاريخ **1962/04/10**.

3. الميثاق العربي للعمل المعقود.

4. اتفاقية تنقل الأيدي العاملة المعقودة.[1]

ولقد كانت أول معاهدة تعقد في نطاق جامعة الدول العربية هي المعاهدة الثقافية التي وافق عليها مجلس الجامعة في جلسته المنعقدة في **1945/11/27**. ومن ناحية أخرى فقد توطدت علاقة الجامعة باليونسكو، حيث أنشأت وفدا دائما في باريس ووقعت معها اتفاقية كذلك في نوفمبر **1957** وهو الأمر الذي أدى إلى اعتماد اللغة العربية لغة عمل رسمية لديها في نوفمبر **1966**.

وخلاصة القول أن هدف الجامعة ومنظمتها العربية للتربية والثقافة والعلوم هو العمل على توضيح فكرة الأمة العربية وتوثيق الصلات وتمتين الروابط بين الدول العربية على أساس استقلال هذه الدول وسيادتها.[2]

ج. التعاون في المجالات العسكرية:

نصت معاهدة الدفاع العربي المشترك المعقودة في إطار جامعة الدول العربية عام **1950** على ما يلي: "...تتعاون الدول المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها وتشترك وفق مواردها وحاجاتها في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح."[3]

تؤلف هيئة استشارية عسكرية من رؤساء أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة للإشراف على اللجنة العسكرية الدائمة المنصوص عليها في المادة الخامسة من المعاهدة وتوجيهها

---

[1]. سهيل حسين الفتلاوي، التنظيم الدولي، مرجع سابق، ص 271.

[2]. غالب غلاب العتيبي، مرجع سابق ، ص، ص. 29، 30.

[3]. سهيل حسين الفتلاوي، التنظيم الدولي، مرجع سابق، ص 272.

في جميع اختصاصاتها[1]. وطبقا للنص المذكور يطلب من الدول العربية أن تتعاون فيما بينها على تنظيم قدراتها العسكرية ضد أي عدوان تتعرض له دولة عربية[2].

ويتحقق هذا التعاون عن طريق التعاون في تجهيز المعدات العسكرية والتعاون في التدريب العسكري في الأكاديميات العسكرية وتنظيم الخطط العسكرية وتبادل المعلومات.[3]

ولعل أهم أسباب قصور الأجهزة العسكرية بجامعة الدول العربية هو أن اختصاصاتها تقف عند حد التخطيط ودراسة المواقف وإصدار التوجيهات دون تزويدها بسلطات تنفيذية أو مكونات القيادة والسيطرة التي لا غنى عنها للتعاون العربي المشترك إذا ما أريدت لها الجدية والتأثير الإيجابي فالهيئة الاستشارية أو اللجنة العسكرية مجرد عنصرين من عناصر جامعة الدول العربية تقتصر مجالات عملهما على تقديم المقترحات وهما لا يملكان أية مكونات للقيادة والسيطرة، بل ولم يزودوا بأية صلاحيات لممارستها عمليا.[4]

د. التعاون في شؤون المواصلات:

حيث عقدت جامعة الدول العربية مع بعضها العديد من الاتفاقيات الخاصة في تنظيم شؤون المواصلات ومن أهمها:

1. اتفاقية الاتحاد العربي للاتصالات السلكية واللاسلكية في **1953/09/09**.
2. دستور الاتحاد العربي المعقود بتاريخ **1946/02/19**.
3. اتفاقية المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية المعقودة في **1976/03/12**.[5]

---

[1]. حسن البدري، التعاون العسكري العربي المشترك، ماضيه حاضره ومستقبله، دون طبعة، الرياض: دار المريخ، 1982، ص 105.

[2]. أحمد طلعت مسلم، التعاون العسكري العربي، دون طبعة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص 107.

[3]. سهيل حسين الفتلاوي، التنظيم الدولي، مرجع سابق، ص 269.

[4]. حسن البدري، مرجع سابق، ص 169.

[5]. سهيل حسين الفتلاوي،التنظيم الدولي، مرجع سابق، ص 270.

المبحث الثالث: أجهزة الجامعة العربية المعنية بتسوية النزاعات.

تضطلع جامعة الدول العربية كتنظيم إقليمي بالعديد من المهام والأدوار التي يتطلب القيام بها وجود مجموعة من الأجهزة والهيئات التي تمكن الجامعة من ممارسة اختصاصاتها لتحقيق أهدافها وتطبيق مبادئها. وهذه الأجهزة إما أن يكون الميثاق قد نص على وجودها وإما أنها أنشئت تلبية متطلبات تطور عمل جامعة الدول العربية[1] فأنشئت بموجب معاهدة الدفاع المشترك الموقعة بين الدول العربية* أو بموجب قرارات مجلس الجامعة ويركز هذا المبحث على الأجهزة المعنية بالوظيفة الأمنية للجامعة والمرتبطة بالمحافظة على الأمن والسلم في المنطقة العربية وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، إذ نص ميثاق الجامعة على وجود ثلاث أجهزة رئيسية تمكن الجامعة من ممارسة أعمالها واختصاصاتها بما في ذلك الاختصاصات المرتبطة بتسوية النزاعات بالطرق السلمية وهذه الأجهزة هي: مجلس الجامعة، الأمانة العامة واللجان الدائمة.[2]

المطلب الأول: مجلس الجامعة.

يتألف مجلس الجامعة من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها.[3]

---

[1]. علي عيسى العدوان، مرجع سابق، ص 15.

* من الأجهزة التي أنشئت بموجب معاهدة الدفاع المشترك وبروتوكولاتها: مجلس الدفاع المشترك، اللجنة العسكرية الدائمة، القيادة العربية الموحدة، الهيئة الاستشارية العسكرية والمجلس الاقتصادي. لمزيد من التفاصيل حول الأجهزة انظر: عبد السلام صالح عرفة، التنظيم الدولي، الطبعة الثانية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،1997 ، ص. ص 182، 192.

[2]. طارق عبد الله النافع، مرجع سابق، ص 59.

[3]. المادة الثالثة من ميثاق جامعة الدول العربية في الملحق رقم 01.

يعد مجلس الجامعة الهيئة العليا في جامعة الدول العربية والجهاز الرئيسي الذي يشرف على إدارة وشؤون الجامعة وتحقيق أهدافها[1] بحيث تشمل اختصاصاته جميع الجوانب والشؤون المتعلقة بالجامعة وهو بذلك يعتبر صاحب الاختصاص العام في الجامعة.[2]

ينعقد مجلس الجامعة على مستويات القمة ووزراء الخارجية والمندوبين الدائمين.[3]

وينعقد به اجتماعين عاديين سنويا و يجوز أن ينعقد في دورات غير عادية–استثنائية –كلما تطلبت الحاجة لذلك بناء على طلب دولتين أو أكثر، و في حالة وقوع اعتداء على إحدى الدول الأعضاء يكون انعقاد المجلس بناء على طلب الدولة المعتدى عليها أو طلب أي دولة عضو، وخلال ثلاثة أيام من وصول طلب الانعقاد إلى الأمين العام[4] وقد ينعقد المجلس في دورة عادية سابقة[5]، ويبدأ المجلس دورته باستعراض جدول الأعمال المعروض عليه، وبعد الموافقة على المواضيع والقضايا الواردة في الجدول يقوم المجلس بإحالته إلى اللجان المؤقتة [6] التي يتم تشكيلها في بداية كل دورة اجتماع المجلس وهي: لجنة الشؤون السياسية، لجنة الشؤون القانونية، لجنة الشؤون الاقتصادية، لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية و لجنة الشؤون الإدارية والمالية لدراسة هذه القضايا ولتقديم تقاريرها للمجلس مضمنة التوصيات المناسبة ليقوم المجلس بالبث فيها لاحقا.[7] وللمجلس أن يشكل لجانا مؤقتة أخرى وفقا لما يقتضيه عمل دورة الاجتماع.[8] وتعتبر لجنة الشؤون السياسية من أبرز اللجان المؤقتة، حيث تلعب دورا بارزا في دراسة القضايا السياسية التي يعرضها عليها

---

[1]. عبد السلام صالح عرفة، مرجع سابق، ص 182.

[2]. علي عيسى العدوان ، مرجع سابق، ص 16.

[3]. المادة 11 من ميثاق جامعة الدول العربية في الملحق رقم 01.

[4]. المادة 06 من النظام الداخلي لمجلس جامعة الدول العربية في الملحق رقم 01.

[5]. المادة 17 من النظام الداخلي لمجلس جامعة الدول العربية في الملحق رقم 01.

[6]. طارق عبد الله النافع، مرجع سابق، ص 60.

[7]. علي يوسف الشكري، المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة، دون طبعة، دون بلد النشر، إيترك للنشر والتوزيع ،2004، ص 196.

[8]. المادة 18 من النظام الداخلي لمجلس جامعة الدول العربية.

مجلس الجامعة خاصة تلك القضايا المرتبطة بالمنازعات والخلافات السياسية وذلك لتقديم التقارير والتوصيات المناسبة بخصوصها.[1]

وفي الممارسة العملية توسعت لجنة الشؤون السياسية في مجال اختصاصها ليشمل جوانب أخرى غير الجوانب السياسية كالجوانب الاقتصادية، الاجتماعية وغيرها وذلك لكون اللجنة مؤلفة من رؤساء وفود الدول الأعضاء في المجلس الذين يصوتون على القرارات النهائية التي تصدر عن المجلس الأمر الذي يمنحها عمليا صلاحية بحث ومراجعة اللجنة الأخرى.[2]

وفيما يتعلق باختصاصات مجلس الجامعة فيما يخص المحافظة على الأمن والسلم في المنطقة العربية، فقد جاءت العديد من مواد الميثاق لتنص على ذلك سواء بالإشارة إلى اختصاصات المجلس في تسوية النزاعات سلميا أو إلى اختصاصه بقمع العدوان الذي تتعرض له أي دولة عضو.[3]

فلمجلس الجامعة مهمة فض النزاعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء أو بين دولة أخرى بالطرق السلمية وذلك من خلال اعتماد الوساطة والتحكيم.[4]

ويتخذ تدخل مجلس الجامعة في النزاع إحدى الصورتين:

1. **التدخل السابق (الوقائي):** ويأخذ هذا التدخل صورة الوساطة بين الدول التي تخشى أن تقع الحرب بينها[5]. ولقد حدّد ميثاق الجامعة المعدل مهام المجلس من خلال إعداد استراتيجيات الحفاظ على السلم والأمن العربي وتعزيز القدرات العربية في مجال العمل الوقائي من خلال تطوير نظام الإنذار المبكر وبذل المساعي الدبلوماسية بما فيها الوساطة والمصالحة وذلك من أجل إزالة أسباب التوتر ومنه النزاعات المستقبلية، واتخاذ

---

[1]. علي عيسى العدوان، مرجع سابق، ص 17.

[2]. طارق عبد الله النافع ، مرجع سابق، ص 60.

[3]. علي عيسى العدوان، مرجع سابق، ص 17.

[4]. المادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية في الملحق رقم 01.

[5]. علي يوسف الشكري، مرجع سابق، ص 197.

الإجراءات الجماعية المناسبة إزاء أي اعتداء على دولة عربية أو التهديد بذلك مع مراعاة أحكام الميثاق وأحكام معاهدة الدفاع المشترك.

2. **التدخل اللاحق:** ويلجأ المجلس إلى هذا التدخل عادة عند وقوع خلاف بين دولتين او أكثر من دول الجامعة لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها.[1] كما أنه في حالة وقوع اعتداء أو يخشى وقوعه على دولة عضو من الجامعة، فلدولة المعتدى عليها أو المهددة أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فورا فيجوز لممثل الدولة المعتدى عليها طلب انعقاد المجلس في حالة عجز دولته عن ذلك، أما حالة عدم تمكن ممثل الدولة المعتدى عليها من الاتصال بالمجلس يجوز لأي دولة من الدول الأعضاء أن تطلب انعقاد المجلس للنظر في الاعتداء أو التهديد به، وعندما يقرر المجلس الإجراءات والتدابير الواجب اتخادها لدفع الاعتداء حيث يصدر المجلس قرارا بالإجماع وفي حالة كون الاعتداء من إحدى دول الجامعة لا يدخل رأي الدولة المعتدية في حساب الإجماع.[2]

وعلى الرغم من أن المادة السابقة قد وضعت الأسس الأولية لشكل النظام الأمني الجماعي العربي المعني بتوفير الأمن والحماية لكل دولة عربية عضو في الجامعة من أي تهديد أو اعتداء خارجي عربيا كان أم أجنبيا، إلا أنه يلاحظ عجز و فشل ذلك النظام الأمني نتيجة للعديد من جوانب الضعف والقصور التي يتسم بها، فالمجلس لا يستطيع أن يبحث في أي قضية في أي قضية اعتداء على أي دولة عضو من تلقاء نفسه، إذ لا بد من طلب الدولة المعتدى عليها أو إحدى الدول الأعضاء لعقد اجتماع المجلس لمناقشة القضية هذا من ناحية، [3] ومن ناحية أخرى لم تحدد المادة السادسة طبيعة أو نوعية التدابير اللازمة اتخاذها لمساعدة الدولة المعتدى عليها أو المعنية بردع الدولة المعتدية، فضلا عن عدم إيجادها للأدوات أو الآلية الفاعلة لتنفيذ التدابير التي قد يتخذها المجلس في حالة إقرارها، أو

---

[1]. المرجع نفسه.

[2]. غالب غلاب العتيبي، مرجع سابق، ص 76.

[3]. علي عيسى العدوان، مرجع سابق، ص، ص .18،19.

من ناحية ثالثة جاءت قاعدة الإجماع داخل المجلس لإقرار أية التدابير في هذا السياق باستثناء رأي الدولة المعنية إذا كانت عضو في الجامعة لتعرقل نشاط الجامعة في المجال الأمني للدول الأعضاء.

ونتيجة لجوانب القصور السابقة يلاحظ فشل المجلس في اتخاذ أي تدابير فاعلة لقمع العدوان في معظم حالات الاعتداء التي وقعت على العديد من الدول الأعضاء بحيث اقتصر دور الجامعة ومجلسها على إصدار القرارات والبيانات الداعمة للأطراف العربية في مواقفها ومطالبها، والداعية كذلك لتسوية النزاع بالطرق السلمية.[1]

المطلب الثاني: الأمانة العـــامة:

هي هيئة إدارية وظيفتها تصريف الأمور الإدارية، المالية والسياسية للجامعة. وتعتبر الأمانة العامة بمثابة الجهاز الإداري للجامعة. تتألف من الأمين العام للجامعة بدرجة سفير وأمناء مساعدين بدرجة وزراء مفوضين ومجموعة من الموظفين والمستشارين وفقا للمادة 12 من نص الميثاق، [2] والمجلس هو الذي يقوم بتعيين الأمين العام بأغلبية الثلثين لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد، ويقوم الأمين العام بتعيين الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين بموافقة المجلس.[3]

يرأس الجهاز الإداري شخص يتم اختياره من قبل الجمعية العامة بناء على ترشيح من دولته، وقد يختص المجلس التنفيذي في اختياره. ويقوم بتعيين المساعدين والمشاورين والخبراء والموظفين وفق معاهدة إنشاء المنظمة واللوائح التى تضعها ويتولى عدد من الموظفين أعمال السكريتارية للجمعية العامة والمجلس التنفيذي واللجان التابعة للمنظمة.[4]

---

[1]. طارق عبد الله النافع، مرجع سابق، ص 62.

[2]. عصام نكاع، مرجع سابق، ص 61.

[3]. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية ،ج2، بيروت:دار الهدى، ص 20.

[4]. سهيل حسين الفتلاوي، جامعة الدول العربية في مواجهة العولمة، مرجع سابق، ص 143 .

أولا: الأمين العام

الأمين العام هو الرئيس الأعلى المسؤول عن أعمال الأمانة العامة والهيئات الملحقة فهو الموظف الإداري الكبير في الجامعة، وبهذه الصفة يمثل الجامعة ولا يمثل دولة فيها كما لا يتلقى تعليماته منها وهو ممثل الجامعة والناطق الرسمي باسمها.[1]

لقد شهدت جامعة الدول العربية تعاقب العديد من الأمناء العامين، * ويلاحظ أن جميع الأمناء العامين مصريو الجنسية، وفي هذا الشأن يظهر اتجاهين:

الاتجاه الأول: يرى أن الجامعة العربية منظمة إقليمية يجب أن يتداول فيها منصب الأميين العام بين الدول الأعضاء تحقيقا لمبدأ المساواة بين الدول الأعضاء لاسيما وأن ميثاق الجامعة لم يحصر المنصب في دولة معينة، ومن الواجب تداول منصب الأمين العام فيما بينها.

الاتجاه الثاني: يرى أن الجامعة العربية تهدف إلى تحقيق أغراض قومية الأمر الذي يلقي أعباء وواجبات خاصة على أكثر الدول الأعضاء بها وهي مصر التي يجب عليها القيام بعملية تجميع قوى هذه الدول وأنه بسبب هذا المركز الخاص لما يتوفر لديها من إمكانيات فإن تكوينها يقتضي اختيار الأمين العام من رعاياها.[2]

اختصاصات الأمين العام لجامعة الدول العربية:

يمكن تصنيف مهام الأمين العام إلى مهام إدارية وأخرى سياسية:

---

[1]. علي يوسف الشكري، مرجع سابق، ص 201.

* أول أمين عام للجامعة هو عبد الرحمان عزام(1945–1952)، ثاني أمين عام للمنظمة هو السيد محمد عبد الخالق حسونة (1952–1972)،وتلاه محمود الرياض الذي لم تتجاوز ولايته 7سنوات من(1972_1979)حيث اعلن عن استقالته عند عقد القمة العربية ببغداد حيث قررت مقاطعة مصر ردا على اتفاق السلام مع اسرائيل ،وجاء بعده الشاذلي القبلي من تونس(من 1979–1991)وبعده عصمت عبد المجيد الذي تولى مهامه من (1991–2001)وتلاه الأمين العام عمرو موسى (2001–2011)، جاء نبيل العربي خلفا لعمر موسى من سنة 2011 إلى 2016 وأخيرا جاء أحمد أبو الغيط من 2016 إلى يومنا هذا .

[2] .عبد القادر نابي، مرجع سابق، ص 76.

1) المهام الإدارية للأمين العام: منها المهام المالية ومن أمثلها إعداد ميزانية الجامعة ويعرضه على المجلس للموافقة عليه قبيل بدء كل سنة مالية، [1] ومنها مهام فنية مثل إعداد تقارير عن أعمال الأمانة العامة في المدة ما بين الدورين، وعن الاجراءات التي اتخذها لتنفيذ قرارات المجلس وكذلك يختص بإعداد التقارير والمذكرات الخاصة.

2) المهام السياسية: للأمين العام حق حضور اجتماعات مجلس الجامعة والمشاركة في المناقشات المعروضة على المجلس وتقديم التقارير أو البيانات الشفوية أو المكتوبة عن أي مسألة يبحثها المجلس، وحق توجيه نظر المجلس أو الدول الأعضاء لمسألة يراها مهمة كما له الحق في تمثيل الجامعة في المنظمات الدولية.[2]

وفي سياق اختصاص الأمانة برز دورها الواضح في مجال التسوية السلمية للنزاعات العربية، حيث قامت الأمانة العامة بمحاولات عديدة لتسوية النزاعات أو الحد من توترها بالإضافة إلى ما يقوم به من دور كبير في ترتيب اللقاءات المشتركة بين الدول المتنازعة بهدف تسوية نزاعاتها، كما قامت الأمانة العامة بالدعوة للعديد من اجتماعات مجلس الجامعة وتنظيمها في سبيل بحث النزاعات العربية أو ما يستجد على الساحة العربية من قضايا.[3]

المطلب الثالث: اللجان الدائمة.

إن مجلس الجامعة باعتباره الهيئة العليا للجامعة فإنه يحتاج إلى هيئات أخرى مساعدة تقوم بإعداد الدراسات الفنية المتخصصة يحال إليها من اختصاصات.[4]

---

[1]. المادة 13 ميثاق جامعة الدول العربية في الملحق رقم 01.

[2] .عبد الرزاق كرار عثمان، جامعة الدول العربية ومحاولات الإصلاح 2004، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات العليا، 2005، ص 15.

[3]. طارق عبد الله النافع، مرجع سابق، ص 50.

[4]. المادة 04 من ميثاق جامعة الدول العربية في الملحق رقم 01.

لذلك أنشئ مجلس الجامعة اللجان الدائمة لمتابعة مهام نشاط الجامعة في مختلف النشاطات وهي: اللجنة السياسية، اللجنة القانونية، المالية، الثقافية، الإدارية، الإعلامية لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية،[1] ولقد أجاز الميثاق بقرار من مجلس الجامعة اشتراك الدول العربية غير الأعضاء في الجامعة في عضوية اللجان لإتاحة الفرصة لكل الدول العربية[2]، يعين مجلس الجامعة رئيسا لكل لجنة لمدة سنتين قابلة للتجديد[3]، وتعقد اللجان اجتماعاتها بمقر الجامعة ويكون انعقادها صحيحا بحضور أغلبية الأعضاء وتصدر قراراتها بأغلبية الأصوات.[4] وفي إطار العمل السياسي العربي برز بشكل كبير دور اللجنة السياسية في تسوية المنازعات العربية فعلى الرغم من تأكيد ميثاق الجامعة على ضرورة تسوية المنازعات العربية التي تنشأ بين الدول الأعضاء سلميا إلا أنه حصر تلك المهمة لمجلس الجامعة ومع ذلك فقد أبرزت الممارسة العملية دور أجهزة أخرى منها اللجنة الفنية حيث قامت بمعالجة العديد من الأزمات التي عجز المجلس عن حلّها، كما تقوم اللجنة السياسية في سياق جهودها الرامية لتسوية النزاعات بإسناد مهمة متابعة القرارات والتقريرات الصادرة عنها، وكذلك البحث عن أفضل سبل لتحقيق التسوية أو لتطبيق القرارات إلى لجان فرعية منبثقة عنها ومن أبرز النزاعات التي سعت اللجنة السياسية لتسويتها أو للحدّ من تصعيدها أزمة الضفة الغربية عام **1950**.[5]

خلاصة الفصل:

تطرقنا في الفصل الأول مراحل نشأة الجامعة العربية، حيث أشرنا إلى الدور الذي لعبته القوى الخارجية في إنشاء هذا الكيان العربي المتمثلة أساسا في فرنسا وبريطانيا التي شجعت الدول العربية على إقامة تنظيم إقليمي يجمع ويوحد الدول العربية، واتضح ذلك من خلال تصريحي **انطوني إيدن وويستون تشرشل** إضافة إلى الضغط الجماهيري والشعبي

[1] .عمر صدوق، دروس في التنظيم الدولي المعاصر، دون طبعة، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، ص 87.

[2]. عصام نكاع، مرجع سابق، ص64.

[3]. المادة 05 من النظام الداخلي للجان.

[4]. عبد السلام صالح عرفة، مرجع سابق، ص 79.

[5]. طارق عبد الله النافع، مرجع سابق، ص 55.

العربي الذي ساعدت في تحريك الدبلوماسية العربية وذلك ما تبلور في دخول العرب مرحلة جديدة ألا وهي مرحلة المشاورات التي مرت بين الدول العربية حيث تركت هذه المشاورات أثار إيجابية استغلتها مصر التي عرفت كيف تتعامل مع الدول العربية فيما بعد بعد دعوتها الدول العربية لمناقشة بروتوكول الإسكندرية والذي تم التوقيع عليه فيما بعد، وبذلك اتجهت الجهود العربية نحو عهد جديد حيث كان هذا الأخير هو أساس ما اجتمع عليه في المؤتمر العربي **مارس 1945م**، والذي صيغ فيه ميثاق جامعة الدول العربية، وأعلن بعدها مباشرة ميلاد جامعة الدول العربية على الشكل الذي هي عليه الآن كما تطرقنا كذلك في هذا الفصل إلى الأهداف والمبادئ المستخلصة من ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك، البنية التنظيمية والمؤسساتية المعنية بتسوية النزاعات وهذا قصد معرفة الأطر القانونية والمؤسساتية التي تقوم عليها هذه المنظمة الإقليمية، ومدى فعالية أو قصور هذه الأجهزة. وبعد مرحلة الإنشاء والتكوين ومضي وقت طويل على إنشاء هذه المنظمة هل تمكنت الجامعة العربية من تطبيق أهدافها المرجوة واقعيا؟ أم أنها ظلت مجرد شعارات تتغنى بها وهل حافظت على مبادئها وفق ما نص عليها ميثاقها؟ أما أنها استطاعت تكييف هذه المبادئ والأهداف وفقا لمتطلبات الواقع العربي والأزمات التي تشهدها الدول العربية وفرض قراراتها؟ هذا ما سوف نتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

أزمات الحكم العربية بعد 2011

شهدت المنطقة العربية نهاية **2010** وبداية **2011** ما لم تشهده طيلة عقود فبعد أن ظل العالم العربي خارج موجات التغيير والتحول الديمقراطي المتتابعة مما دفع البعض إلى الحديث عن وجود استثناء عربي في هذا المجال فإن الثورات العربية التي فاجأت الكثيرين في الداخل والخارج مدفوعة بجملة من الأسباب والمحركات الناتجة عن تراكمات الفشل السياسي والأمني والاجتماعي، بدءا بالثورة التونسية مرورا بمصر في **جانفي 2011** وليبيا واليمن في فيفري سوريا في مارس من العام نفسه، امتدت إلى الأحداث التي شهدتها كل من البحرين وعمان، فضلا عن الاحتجاجات التي عمت بقية البلدان العربية كالمغرب الجزائر، وإن اختلفت قوة أو ضعف هذه الاحتجاجات من دولة لأخرى واختلف النظام في تعاطيه مع هذه الثورات، بقمع المتظاهرين واستعمال أسلوب العنف والقوة مثل ما حدث في ليبيا واليمن وسوريا، وهناك من تعاملت معها بطريقة أخرى مغايرة بتقديم حزمة من الإصلاحات والتعديلات بهدف امتصاص غضب الشعوب المتصاعدة قبل أن تصل إلى حد اللاعودة، مثل ما فعلت الجزائر والمغرب وما يعطي أهمية لهذه الثورات أنها على عكس حالات التغيير السياسي في الماضي، فهي ليست موجهة ضد عدو أجنبي وإنما عدو داخلي ومطالبها تتعدى الدعوة إلى تلبية الحاجات المادية للمواطنين إلى قضايا غير مادية كالكرامة ومحاربة الفساد و الحريات السياسية، وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وإنهاء مفهوم الفرد الحاكم الوحيد تم رفع شعار إسقاط النظام في أغلب الدول.

ومع تفاقم الأوضاع العربية وتطورات الأحداث، كان لزاما على جامعة الدول العربية كمنظمة عربية اتخاذ موقف بشأن هذا الوضع حرصا منها على تحقيق الأمن الإقليمي العربي. حيث كانت هذه الثورات بمثابة أزمة للجامعة العربية حيث تفاجأت بالثورات ولم يكن لديها رؤية للدور والحركة خلال مرحلة المد الثوري، في ظل غياب التراث الذي يمكن أن يساعدها على التحرك في مثل هذه الحالة، فليس في تاريخ الجامعة ميراث من القناعات والمبادئ الخاصة بدعم حركات التغيير الداخلية، وإن كان هناك مبدأ أساسي قد رسخته الجامعة على مدى عقودها الستة، وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية. لقد برزت حالة المفاجأة التي تملكت الجامعة من عدم قدرتها على تبني مواقف واضحة في المراحل الأولى للثورات، كالثورة التونسية والمصرية فضلا عن غياب قواعد التعامل مع الحالة الثورية.

كما أن تفجر الثورات هدد الجامعة بالدخول في فترة طويلة من الجمود، على إثر عكوف دول الثورة على شؤونها الداخلية وتراجع الاهتمام بالقضايا العربية التي تمثل النشاط الرئيسي للجامعة، حيث فرضت فترات الانتقال السياسي على الجامعة فترة من الجمود أو القيود. عزز من ذلك عدم امتلاك الجامعة أدوات للتعامل مع الشأن الداخلي والتواصل مع القوى المجتمعية والسياسية داخل دول الثورات. سنحاول من خلال هذا الفصل معرفة أسباب ومحركات التي أدت إلى القيام بحركية التغيير في العالم العربي ومعرفة موقف جامعة الدول العربية من التغييرات الحاصلة.

المبحث الأول محركات التغيير في الوطن العربي

قبل الخوض في معرفة أسباب ودوافع التغيير السياسي في الوطن العربي في فترة ما بعد**2011 م** لا بد من إعطاء تعريف شامل لمعنى مصطلح التغير السياسي وبعض المفاهيم التي تتداخل مع هذا المفهوم، كالإصلاح، التحول، الانتقال وغيرها. حيث يشير لفظ التغير السياسي في اللغة إلى التحول والانتقال من مكان إلى آخر ومن حالة إلى أخرى.[1]

أما التغير السياسي اصطلاحا فحسب موسوعة العلوم السياسية هو مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع، أو طبيعة العمليات السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الأهداف بما يعنيه ذلك من تأثير على مراكز القوة بحيث يعاد توزيع السلطة وهناك صيغتين من التغير: تغير إصلاحي تدريجي وتغير جدري ثوري[2]

أما في الاصطلاح فيشير في اللغة العربية إلى الفساد أما الإصلاح السياسي يعرف على أنه الانتقال بالشيء من حالة إلى حالة أفضل أو إحداث تغيير في الشكل أو الحالة أو وقف خلل أو إدخال أسلوب عمل أفضل[3].

ويتداخل مصطلح التغير كذلك مع مصطلح التحول الديمقراطي حيث يشير إلى أنه تلك العملية التي يتم في إطارها صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية وصولا إلى وضع دستور ديمقراطي وعقد انتخابات نزيهة وحرة[4] والمصطلح الأخير وهو الأقرب إلى عملية التحول الديمقراطي ومنه إلى التغيير حيث يميز ويرى الباحثين أن عملية الانتقال الديمقراطي هي عملية ممهدة له ويشير الانتقال الديمقراطي في أوسع معاينه إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال والتحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى حكم ديمقراطي.[5]

---

[1]. ريم محمد موسى،" الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي"، مؤتمر فيلاديلفيا السابع عشر، جامعة فيلاديلفيا 6-8 نوفمبر 2007. ص4.

[2]. لخضر بن دادة،" النظام التعليمي ضمن آليات تحقيق التغيير المنشود في الوطن العربي"، ملتقى وطني بعنوان أزمة الحكم في الدول العربية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة،22 و23 نوفمبر 2015، ص 06.

[3]. زيلوخة بو قرة، سيسيولوجيا الاصلاح الديني في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الديني، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة باتنة، 2009، ص 45.

[4]. لطيفة بن عاشور، أليات التحول الديموقراطي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2014، ص 13.

[5]. المرجع نفسه.

يمكن القول أن التقارب والتداخل بين هذه المفاهيم ولذ حالة لبس وخلط في المعنى اللغوي. كما أن كل هذه المفاهيم (الإصلاح، التغير، التحول، الانتقال) مرتبطة بدول العالم الثالث ومنه الوطن العربي وتشترك كلها في كونها وصف لعملية سياسية محصلة بطبيعة تحولات النظم السياسية، وتدل على أن هناك تغيرات بنيوية أو عملية في آلية عمل النظام السياسي لكن هناك اختلافات بين هذه المفاهيم ترجع إلى السياق الذي طرحت فيه،[1] كما يمكن القول أن مصطلح التغير السياسي هو الأقرب والأكثر تعبيرا عن الأوضاع التي تعرفها الوطن العربي.

كما أن المصطلح محايد، لا يحوي أي دلالة تعبر بالضرورة عن السلبية أو الايجابية (عكس الإصلاح الذي من شروطه أنه يكون التغيير نحو الأفضل)، فتعقد الأوضاع الأزموية وترابط أسبابها ودوافعها من سياسية واقتصادية واجتماعية يجعل من وجوب التغير ضرورة ملحة فهناك مجموعة من الآليات والدوافع المحركات منها داخلية ومنها الخارجية. وسوف نعالج هذه الأسباب والمحركات في المطالب التالية:

المطلب الأول: الأسباب والمحركات السياسية.

المطلب الثاني : الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

المطلب الثالث: أسباب ودوافع خارجية.

[1]. لخضر بن دادة، مرجع سابق، ص7.

المطلب الأول: الأسباب والمحركات السياسية.

إن مطالب الشعوب العربية هي مزيج من محاربة الفساد وسوء الحكم، وطلب الحرية و الإنعتاق من الظلم والاستبداد ويمكن اجمالها فيما يلي:

1-أزمة الشرعية:

يرجع أغلب الباحثين العرب إلى أن أزمة الشرعية التي تعرفها الأنظمة السياسية العربية ترجع إلى ضعف العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي القائم، وهذا الأخير والمجتمع المدني وهما يترتب عنه من طغيان السلطة ونظامها [1].

وتتعدد مصادر الشرعية من شرعية وراثية شرعية دينية شرعية دستورية والشرعية الثورية،[2] وكان معظمها سببا في اتساع الهوة بين السلطة والشعب، لأن هذه الأنماط لا تمكن المواطنين من المشاركة السياسية، بل تعزز فرصة احتكار السلطة والاستبداد بها. [3]

ويقسم **هدسون** الأنظمة السياسية العربية إلى قسمين: انطلاقا من مقياس تعاملها مع مسألة الشرعية الأولى تضم عددا من "الملكيات التحديثية"، حيث لم تزل شرعية الشخص تؤدي دورا أساسيا، والثانية " الجمهوريات الثورية " القائمة على شرعية مستحدثة(خارج الاستثناء اللبناني الوحيد).[4]

---

[1]. فريدة العمراوي، أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية دراسة حالة مصر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة بسكرة ،2014 ص 50.

[2] فيصل محمد الحمد، "الشرعية السياسية في حقبة الثوارات العربية أزمات وحلول"،2016

نقلا عن : www.ommapharty.comالتاريخ 5 مارس 2016 الساعة:12:20.

[3]. حامد عبد الماجد قويسي وآخرون ، التحولات والتوازن في العالم العربي الدلالات الواقعية والآفاق المستقبلية، الطبعة الأولى، عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط، 2011 ص 7.

[4] . توفيق بو الستي ، "إصلاح أنظمة الحكم العربية "، ملتقى وطني، أزمة الحكم في الدول العربية، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة من 22 /23 نوفمبر 2015 ، ص 11.

ويرى أن هناك خمسة مكونات أساسية لفهم مسألة الشرعية في الدول العربية وهي:

1-**الهوية العربية:** وهي قائمة على عنصرين: اللغة والدين، يشير الى أهمية الإسلام في الحياة السياسية، إذا كان في مجال شرعية الحاكم أو في مجال تجميع المعارضة.

2-**التعددية الثقافية:** فهناك الأقليات إلى جانب الأكثرية العربية، والطوائف الدينية إلى جانب الإسلام.

3-**أزمة السلطة العربية:** التي ضعفت قواعدها التقليدية في وقت لم تصبح قواعدها العقلانية قوية.

4-**أثار الامبريالية في المنطقة:** فثقل الهجوم السياسي الغربي والذي رافقه هجوم ثقافي أشد إيذاء على الهوية العربية قد أضعف من قدرة الحكام العرب على إرساء بنى سياسية شرعية[1].

إن تصفح مسار بناء الدولة في العالم العربي يقدم أكثر من دليل على القطيعة التي تعمقت بين الشعوب والحكومات في خضم أنظمة شمولية مركزية لا تراعي كل الفاعلين في العملية السياسية، بل تسعى إلى السيطرة عليها وقمع المبادرة ورفض كل أشكال المعارضة.

لما عجزت الأنظمة العربية عن تحديث سياستها في الحكم وفشلت في إفراز قيادات وأسس بديلة لقيادة الدول العربية الحديثة في فترة ما بعد الاستقلال بنخب تعبر عن فكر ما بعد الاستقلال، ومن أجل استمرار وجودها كان لا بد تتجه نحو مزيد من الانغلاق والإقصاء والتهميش خوفا من التغيير، وهذا الوضع الداخلي يقابله وضع خارجي أكثر تعقيدا حيث تطالب هذه القوى الخارجية بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان لذلك كان على الأنظمة انتهاج أساليب تأخذ بعين الاعتبار مصالح هذه القوى الخارجية وذلك من أجل كسب الشرعية حتى وإن كان على حساب مصلحة شعوبها.[2]

يقول **ماكس فيبر** عن الشرعية بأن نظام الحكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه المواطن بأن ذلك النظام صالح ويعمل للمصالح العليا للأمة ويستحق التأييد والطاعة، غير أن هذه الملامح تغيرت تماما في الأنظمة العربية بحكم اللاشرعية المكرسة.

---

[1]. المرجع نفسه.

[2] . سليم بوسكين، "التغيير في الوطن العربي بين المحركات والدوافع الموضوعية"، ملتقى وطني بعنوان أزمة الحكم في الدول العربية، جامعة 8 ماي ، 1945 قالمة :23/22/ نوفمبر 2015، ص 09.

2-أزمة المشاركة السياسية:

وهي تشير إلى تدني مشاركة الجماهير في الحياة السياسية نظرا للجوء الصفوة إلى وضع العراقيل أمام المتطلعين إلى المشاركة[1] وكذلك انعدام مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة وحرية التعبير والإعلام في الدول العربية[2] هذا ما ولد فجوة بين النظام السياسي والشعب وهذه الحقيقة لا يكمن تغطيتها بالانتخابات والحياة النيابية المقيدة التي يشوب انتخاباتها الشك بنزاهتها[3]. ومدي تعبيرها عن نبض الشارع فثمة قوى سياسية من بعض الدول العربية تحظى بهامش من الحرية النسبية، ولكن بالمحصلة لا يوجد تداول حقيقي للسلطة، وأدى ذلك إلى فقدان الأمل في أي تحسن أو تغيير في ظل تلك الأنظمة التي كانت مهيمنة في البلدان العربية لعقود طويلة دون أن تفكر بتصوير نظامها السياسي بما ينسجم مع التحولات الديمقراطية في العالم[4]

ولعل ما يميز تونس ومصر عن الأنظمة الجمهورية القائمة في العالم العربي هو المبالغة في إقصاء الشركاء وقمع الخصوم، وتفريغ الآلية الانتخابية من مضامين المشاركة وتحويل المؤسسات النيابية ومؤسسات المجتمع المدني إلى هياكل شكلية يسيطر عليها الحاكم، وقد أدت كذلك عملية إغلاق المؤسسات الرسمية والدستورية للمشاركة في وجه الطلب المتزايد إلى الدفع بالناس إلى الشوارع التي تبثث الأنظمة الاستبدادية عجزها في السيطرة عليها، كما أدت إلى سد قنوات الاتصال بين النظام ومواطنيه وأفقدته القدرة على الاستجابة لأي مطالب[5].

---

[1]. فريدة العمراوي، مرجع سابق، ص 13.

[2]. صفاء عثمان، "خصائص النظم السياسية العربية..بين الايجابية والسلبية"، ملتقى وطني بعنوان : أزمة الحكم في الدول العربية ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة ، 22، 23 نوفمبر 2015، ص12. الثوارات العربية والتغيير الدولي ، ص 13.

[3]. مصلح خضر شرفي الجبوري، جذور الاستبداد والربيع العربي ، الطبعة الأولى، عمان: الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2014، ص 187.

[4]. حامد عبد الماجد قويسمي وآخرون، مرجع سابق، ص 95 .

[5]. علي عبده محمود، "الثورة التونسية الأسباب وعوامل النجاح والنتائج"، 2011، نقلا عن:
http/www.sis.gov-eg/34/htm التاريخ 27 مارس 2016 الساعة :20:24.

3-الإخلال بمبدأ الفصل بين السلطات:

إن ظاهر التغيير السياسي التي يعرفها العالم العربي بعد **2011** تعود دوافعها للإخلال بمبدأ الفصل بين السلطات، حيث أن الفصل بين هذه السلطات والحفاظ عليها ضامن رئيسي لتحقيق العدالة وتسيير شؤون الدولة واستقلال كل سلطة يعطيها الحرية في تنفيذ واجباتها ومسؤولياتها بما يحقق مصالح الدولة، [1] والوقع العربي ينبئ عن تداخل واسع وعميق بين السلطات يصل إلى تخبط السلطتين التشريعية والقضائية مما يجعل المراقب لا يكاد يميز الحدود الفاصلة بين السلطات الثلاث في صورة واحدة متطابقة تبرز ملامح السلطات التنفيذية فقط، حيث أصبحت تلك السلطات هي التي تشرع وتنفذ وتراقب وتحاسب[2].

4-الإخلال بالمؤسسات الدستورية:

الملاحظ عربيا أن المؤسسات الدستورية أصبحت شكلا دون مضمون، وتراجع دورها في ممارسة واجباتها الأساسية وذلك لغياب قوانين انتخاب عصرية، واعتماد التعيين وسيلة وحيدة لشغل مناصب حساسة ومهمة في هده المؤسسات، [3]فبرغم من أن الدساتير العربية تنص على مبدأ المساواة والعدالة واحترام القانون والتعددية لسياسية لكن في الواقع تداول السلطة محتكر من فئة حاكمة واحدة، وعدم إعطاء فرصة للاتجاهات المعارضة لكي تصل إلى السلطة.[4] وكذلك عدم فاعلية المجتمع المدني حيث يتميز في أغلب الدول العربية بالضعف والهشاشة، وذلك لعدة أسباب بعضها يتعلق بالقيود السياسية والإدارية والأمنية المفروضة على هذه المنظمات، وبعضها الآخر يتعلق بعلل ومشكلات ذاتية تعانيها تلك المنظمات مثل الخلافات والانشقاقات الداخلية، وعدم الالتزام بالديمقراطية في إدارة شؤونها ونقص التمويل والاعتماد الكامل لبعض المنظمات على التمويل الأجنبي[5].

5-الاختلالات الوظيفية للأنظمة السياسية

---

[1] . حامد عبد الماجد قويسمي وآخرون، مرجع سابق ، ص 62.

[2] . سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 10.

[3]. حامد عبد الماجد قويسمي آخرون، مرجع سابق، ص63.

[4] . صفاء عثمان، مرجع سابق، ص 8.

[5]. سليم بوسكين، مرجع سابق، ص10.

فإذا كانت وظيفة النظام السياسي بالأساس هي معالجة مطالب البيئة والتعامل مع إفرازاتها وقف مخرجات تراعي طبيعة تلك البيئة وظروفها، فإن الاختلالات الوظيفية تعرف طبقا لحجم التناقضات والفوارق الناتجة عن عدم ملائمة تلك المخرجات مع طبيعة المداخلات المطلوبة على مستوى بيئة النظام ومحيطه، [1] فبرغم مما تتمتع به الأقطار العربية من طاقات طبيعية وبشرية ومؤهلات اقتصادية كافية لبلورة مشاريع تستجيب للتطلعات الشعبية، إلا أن هذه الأنظمة فشلت في صياغة تلك المقدرات وترجمتها ضمن سياسات واقعية تعالج أوضاع الشعوب هذا ما أدى إلى اتساع الهوة بين السلطات القائمة والطبقات الشعبية وفقدان الثقة في الأنظمة.

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

تعتبر من المحركات الأساسية للتعبير في العالم العربي فضعف الوضع الاقتصادي وغياب العدالة في توزيع الثروة بين فئات المجتمع،[2] أدى إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتفشي الفساد بشكل واسع، واستئثار نخب ضيقة مرتبطة بالسلطة بعوائد التنمية أدى إلى تزايد السخط السياسي والاجتماعي وظهور حركات احتجاجية على نطاق واسع من العديد من الدول العربية، [3] وفي مقدمة هذه المشكلات ارتفاع نسبة البطالة ، وتفشي طاهرة الفقر في أوساط المجتمع تراجع فرص العمل ويمكن رصد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تؤكد على ذلك فيما يلي :

تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وشعور المواطن بأن مستويات المعيشة لا تتحسن بل تتراجع، ولا تتواكب مع ما تعلنه الحكومات من أرقام في هذا المجال، وإضافة إلى عدم وجود العدالة التوزيعية لفوائد التنمية بين مختلف شرائح المجتمع.[4]

---

[1] . عبد القادر حمودي، الثورات العربية التحدي والاستجابة، دون طبعة، الجزائر: دار هومة، 2012، ص.18.

[2]. حامد عبد الماجد قويسي وآخرون، مرجع سابق، ص11 .

[3].وليدة ساعو، مرجع سابق، ص91.

[4] . تقرير الربيع العربي وسيناريو المستقبل ، منتدى الأعمال الفلسطينية ، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية ، ديسمبر 2011 ، ص 06.

ارتفاع في معدلات البطالة لتصل 25 %من مجموع اليد العاملة ويترتب على ذلك، انخفاض مستوى معيشة المواطن[1] وزيادة معدلات الفقر حيث أن النسبة الأكبر من السكان تحت خط الفقر في الدول العربية، اليمن 1% مصر 21%، سوريا وتونس 11% (سنة 2011).

ارتفاع معدلات التضخم ومعاناة الشعوب من ارتفاع الأسعار وسوء التغذية وفشل سياسات الدعم الحكومي من مساعدة الفئات الأكثر فقرا، حيث تشير دراسات البنك الدولي إلى أن 3% من مبالغ الدعم المقدمة من الدول التي تشهد الاضطرابات الشعبية تذهب للفئات الفقيرة، وأن 66% من هذه المبالغ تذهب للفئات التي لا تستحق الدعم.[2]

وتشهد المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية، حيث يصل الشباب في المرحلة العمرية من 15 إلى 29 سنة أكثر من ثلث سكان المنطقة، وتعاني هذه الفئة العمرية من مظاهر إقصاء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، حيث نلاحظ نسبة البطالة ترتفع في أوساط الشباب المتعلم إذ تمثل نسبة 90 % من مجموع الشباب المتعطل عن العمل في العالم العربي، هذا ما جعلها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغير والمحركة له.

ففي السنوات الأخيرة مع انتشار وسائل الإعلام البديلة وأدوات الاتصال الحديثة والقنوات الفضائية والهواتف المحمولة والإنترنيت، بدأ الشباب في العالم العربي يؤسس لأنماط مشاركة جديدة مكنتهم من تجاوز العديد من القيود التي فرضتها النظم السياسية العربية على حرية الرأي والتعبير وكسر حاجز الخوف الذي فرضته الأنظمة السياسية لعقود طويلة من الزمن.[3]

المطلب الثالث: أسباب ودوافع خارجية

إن أغلب التغيرات السياسية التي حدثت في المنطقة العربية خاصة في السنوات الأخيرة لم تكن دافعها الوحيد البيئة الداخلية، بل كان للعامل الخارجي أثر كبير في إحداث التغيرات مع عدم إهمال البيئة الداخلية أو الانتقاص من عدم قدرة الشعوب العربية على إحداث التغيرات ،إلا ان البيئة حسب الخبراء والمختصين لم تتمكن بشكل فعال من خلق أو

[1]. مصلح خضر الجبوري، مرجع سابق، ص 189.

[2]. تقرير الربيع العربي وسيناريو المستقبل، مرجع سابق، ص07.

[3]. جهاد عودة، الثورات العربية و أثرها على طبيعة التغيير الدولي بناء اشكالية، دون طبعة، القاهرة:2013 ،ص 07.

تكون القدرة المطلوبة لإحداث أي تغير، ويرجع ذلك ربما إلى عدم رغبة القوى والأطراف الخارجية في إنضاج الظروف المنتسبة للتغيير إلا وفق خططها واستراتيجياتها المرسومة ومصالحها في المنطقة العربية [1].

وللعوامل والأسباب الخارجية تأثير في اتجاهين:

1-**الاتجاه الأول:** يرى أن الثورات العربية والاحتجاجات هي صناعة داخلية خالصة لم يكن فيها أي دور خارجي، ويرى أنصار هذا الاتجاه بأن الغرب ليست سعيدة بالثورات العربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما يتم التعامل معها كأمر واقع. [2]

2- **اتجاه ثاني** : يرى ان للعامل الخارجي دور في تحريك الشارع العربي وإحداث تغييرات فيه، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه استنادا إلى وثائق سرية كشفها موقع "وكيليكس"أن الولايات المتحدة الامريكية دفعت ملايين الدولارات إلى منظمات تدعم الديمقراطية، والبعض الآخر يرى أن هذه الوثائق والموقع نفسه كان له دور فاعل بما يحدث في العالم العربي فهي التي كشفت امور سرية عديدة حول الحكام وحجم الفساد الموجود في هذه الدول.[3]

عموما هناك العديد من الأسباب والدوافع الخارجية للتغير في العالم العربي سواء الإقليمية والدولية ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- **تفاقم الصراعات الداخلية والبينية:** من أزمة الخليج الثانية إلى احتلال العراق وامتدت على مستوى كل قطر عربي سلسلة من التحديات والمخاطر المهددة لوحدة هذه الأقطار وسيادتها فاتضحت ملامح التفكك مما مهد الطريق لتدخلات خارجية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر واحتلال العراق، فاتضحت خارطة التغيير الخارجي في ظل غياب الفعل والرؤية العربية للتكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية والعجز عن مواكبة هذه التحولات، مما فتح المجال لإنجاز خارطة التصورات الخارجية لمستقبل المنطقة، بالإضافة إلى التوترات

---

[1]. عبد العظيم جبر حافظ، "التطورات السياسية في ليبيا على اثر ثورة 17 شباط 2011،رؤية سياسية تحليلية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 39، ص 119 .

[2]. جهاد عودة، مرجع سابق، ص18.

[3]. بن الذيب بخولة، "الربيع العربي وصناعة التغيير"، نقلا عن.www.saadboulaned.blogsport.com التاريخ: 17 مارس 2016 الساعة:10:17.

والنزاعات العديدة من دول الجوار والقوى الإقليمية كإيران وتركيا والنزاع مع الكيان الإسرائيلي. [1]

ب-التنافس بين القوى الإقليمية والدولية حول النفوذ والهيمنة في المنطقة العربية:

تعتبر الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق في العالم الإستراتيجية والتي تعرف حدة تنافسية وحركة بين القوى الكبرى والقوى الإقليمية، هذا التنافس والاستقطاب كان ضحيته هي الدول العربية-المغلوبة على أمرها – فالتنافس بين القوى الدولية حول مزيد من السيطرة والنفوذ في منطقة العالم العربي كان في كثير من الأحيان سببا من أسباب المشاكل والنزاعات في بعض الدول العربية، بحيث يسعى كل طرف إلى دعم طرف داخلي ضد طرف أو أطراف أخرى من أجل حماية مصالحه وتعزيز سيطرته ونفوذه.

يمكن القول بأن الأحداث التي تشهدها المنطقة العربية هي أحداث تتداخل فيها أسباب داخلية والتي دعمتها الأطراف الخارجية على حسب مصالحها. [2]

[1] . سليم بوالسكين، مرجع سابق، ص 16.

[2]. حنان لبدي، التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الإستراتجية الأمنية الأوربية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات السياسية، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة ، 2015، ص 79.

المبحث الثاني: أنواع التغيير في الوطن العربي

تقسم صحيفة التايمز الصادرة في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية التغيير في الوطن العربي إلى بثلاث أنواع من الثورات:

1-النوع الأول: الثورات الهادئة أو التي حصلت في كل من تونس ومصر وأدت إلى سقوط نظام بن علي وحسني مبارك.

2-النوع الثاني: ما يعرف بالثورات الإصلاحية وهي تلك التي الثورات التي أجبرت الأنظمة على اتخاذ إصلاحات بعيدة المدى وإرساء الديمقراطية ومكافحة الفساد مثل: المغرب الجزائر، السعودية.

3-النوع الثالث: الثورات المسلحة أو العنيفة وتدخل ضمن هذا التصنيف ليبيا واليمن والحرب الأهلية في سوريا.[1] وسوف نعالج هذه الأشكال من التغيرات في المطالب التالية:

المطلب الاول: التغيير السلمي

حسب تصنيف صفيحة التايمز يمكن اعتبار الحراك الشعبي الذي شهدته كل من تونس ومصر الذي تحول فيما بعد ضمن الثورات الهادئة وغير العنيفة، ويرجع ذلك إلى أن المؤسسة العسكرية كانت مؤيدة لهذا التغيير السياسي في كل من تونس ومصر ومعارضة له في كل من ليبيا واليمن وسوريا حيث لعبت المؤسسة العسكرية دور حاسم في الثورتين التونسية والمصرية من خلال حماية الثوار من بطش القوى المناهضة ومن الثورات المضادة والتصدي لحملات سرقتها من قبل العناصر الموالية للأنظمة السابقة، ففي تونس التزم الجيش بالحياد وكان تدخله لحفظ الأمن والحفاظ على عدم انهيار النظام وكذلك بالنسبة لمصر فمعظم قيادات السلطة الذين حكموا منذ **1952** حرصوا على التدخل منذ احتدام الثورة لإقناع الرئيس مبارك بالتنحي، فكان موقف الجيش متوازنا طوال الوقت وإن مال في بعض الوقت اتجاه الشارع عكس الثورة اليمنية التي انحاز الجيش إلى الرئيس عبد الله صالح وهذا ما أدى إلى التأخر في عملية حسم الثورة،[2] وتعتبر تونس أول دولة حدثت فيها الثورة الشعبية فهي بمثابة الإشارة التي انتقلت إلى الدول العربية الأخرى حيث تلتها مصر

[1]. جهاد عودة ، مرجع سابق، ص11.

[2] .وليدة ساعو، مرجع سابق، ص 100 .

مباشرة.[1]ولقد كانت نقطة البداية عندما أقدم الشاب العاطل عن العمل محمد البوعزيزي من إضرام النار في جسده في **17 ديسمبر عام 2010**، وعموما ينظر إليها على أنها الشرارة التي بدأت موجة من الاحتجاجات الإقليمية على أثرها. وقد ترتب على قيام الثورة التونسية في نهاية المطاف الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي في **14 جانفي 2011**، وجاء ذلك في ظل انقلاب أمني غير مسبوق، وكانت هناك مخاوف كثيرة من تدهور في الأوضاع الاقتصادية وبعدها بدأت تتشكل حكومات ائتلافية وتزايد عدد الأحزاب السياسية حيث بدأت تعقد عدة تحالفات و ائتلافات من أجل خوض الانتخابات.[2]

ويعتبر الكثير من الباحثين أن الثورة التونسية تعتبر النموذج الأنجح مقارنة بالثورات التي شهدتها المنطقة العربية (ليبيا، مصر، اليمن، سوريا) ويعود ذلك لثلاثة أسباب رئيسية:

أولها: وجود ظروف موضوعية مواتية لانتهاء الحقبة السلطوية في تونس وفي مقدمتها ارتفاع معدلات التعليم والدخل والتنمية البشرية، وظهور توافق حول الأجندة الديمقراطية بين مختلف القوى السياسية في تونس.

ثانيا: ظهور تحالف واسع بين مختلف فئات المجتمع التونسي في مواجهة نظام بن علي (الأحزاب السياسية، المنظمات الحقوقية، النقابات المهنية) كل ذلك ساعد على توسيع نطاق الانتفاضة التونسية مما أدى إلى تزايد الضغوط على النظام بشكل غير مسبوق.

ثالثا: ظهور انشقاقات داخل النخبة الحاكمة، خاصة بين المجموعة المحيطة ببن علي وأسرته وبين المؤسسة العسكرية التي رفضت أن تستخدم القوة ضد المتظاهرين حيث لعب دورا مهما في إجبار بن علي على التنحية من منصبه[3].

لقد فتحت الثورة التونسية الأبواب لشعوب العالم العربي للتخلص من أحمال الأنظمة التقليدية، حيث شكلت اللبنات الأساسية لمشروع التغيير في المنطقة العربية، وكسرت حاجز الخوف لدى الكثير من الشعوب العربية، وتلتها الثورة المصرية التي انطلقت في **25 جانفي**

---

[1] .Marc Lynch,The Arab upswing :The unfinished revolution of the new middle-east, New York, Public affair, 2012, P3.

[2] . فهد متولي، "بعد خمس سنوات كيف تعامل الخارج مع ثورات العرب" ، مجلة الفكر، ص 4.

[3]. دنيا شحاتة، مريم وحيد مخيمر، "محركات التغيير في الوطن العربي"، مجلة السياسة الدولية، مصر:مركز الأهرام ، العدد184، 2011، ص 14 .

2011 احتجاجا على الأوضاع المعيشية المزرية وما اعتبر فسادا في ظل حكم الرئيس محمد حسني مبارك، وكذلك مثل مقتل الشاب خالد سعيد شرارة مبدئية لدى الشعب المصري إلى جانب الثورة التونسية، حيث أدى في نهاية المطاف إلى قيام ثورة في **25 جانفي** نتج عنها سقوط نظام حسني مبارك والقبض عليه وكبار رجال الدولة .

المطلب الثاني: التغير الإصلاحي

وكرد فعل على هذه الأحداث التي أصبحت لها مفعول الموجة عمل العديد من الأنظمة العربية التي لم تصلها الموجة الثورية بعد سلسلة من الإجراءات الاستباقية والوقائية مثل تهدئة الجبهة الاجتماعية بزيادة العطاءات والأجور، ومحاولة امتصاص الاحتجاجات الاجتماعية بزيادة ضخ المزيد من الأموال في الإنفاق العمومي لحل المشاكل الاجتماعية فدول الخليج والجزائر لها احتياطات مالية مهمة سمحت بامتصاص الاحتجاجات الاجتماعية[1]. وكذلك إجراء انتخابات في المغرب بتاريخ **25 نوفمبر 2011** وتعديل الدستور حيث سمحت لجميع التيارات السياسية خلال فترة إعداده بالمشاركة والتعبير عن موقفهم منه ومن قضايا أخرى بشكل غير معهود. [2] وعند مقارنة الدساتير العربية السابقة بدستور **2011** نلاحظ هناك تطور ملحوظ في مواد الحقوق والحريات، وحرية الرأي والتعبير وكذلك التشجيع على تأسيس الأحزاب والنقابات، كما سعت الجزائر إلى القيام ببعض الإصلاحات في مجال الإعلام والأحزاب وإشراك المرأة في الحياة السياسية وتعديل الدستور[3].

وحسب بعض الباحثين هناك عاملان رئيسيان وفرا الحماية للنظام الجزائري من الانتفاضات الشعبية أولهما شبح الحرب الأهلية التي شهدتها الجزائر منذ سنوات التسعينيات الذي أدخلها في دوامة من العنف، فالخوف من انعدام الأمن و اللاإستقرار يمنع الجزائريين من السعي إلى إحداث تغيير جذري على الرغم من مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية وتعزز ذلك بالفوضى التي تشهدها البلدان العربية المجاورة لها تونس، مصر، ليبيا وسوريا

[1] . عبد القادر عبد العالي، "التغيير الجديد في الوطن العربي" ، مجلة المستقبل العربية، ص 07.

[2] . أحمد الخمسي، الربيع العربي في طبعته المغربية ، الطبعة الأولى، شرق الكتاب، 2013، ص 255.

[3]. محمد الأخصاصي، "الإصلاحات في المغرب الحصيلة والمستقبل"، مجلة المستقبل العربي، العدد 34، ص14.

أما العامل الثاني فيتمثل في النفط وموارد الغاز حيث زاد الإنفاق العام في الجزائر بأكثر من **50%** في العامين الماضيين وكذلك خصصت الحكومة المزيد من الأموال لدعم الموارد الغذائية، و قدمت لرجال الأعمال الشباب قروضا بدون فوائد لتأسيس أعمالهم مما أعطى للنظام مجالا لتهدئة استياء الرأي العام.[1] كما أن موجات التغيير التي شهدتها الدول العربية في سنة **2011** أدت إلى سقوط عدد من الأنظمة (تونس، مصر، اليمن، وليبيا)، ولكن الملاحظ أن الأنظمة الملكية لم تتأثر بذلك ولم تسقط ماعدا دولة واحدة وهي البحرين، حيث شهدت أزمة سياسية زعزعت نظامها يرجع ذلك إلى أن هذه الأنظمة استطاعت خلال العقود الماضية من حكمها بناء تحالفات محلية مع فئات مما جعلها ملكيات تمثل مصالح وتحالفات إقليمية، ثم تحالفات دولية خاصة أمريكا قوى الغرب.[2]

نستطيع القول أن السياسة التي انتهجتها هذه الأنظمة العربية بإدخال إصلاحات سياسية ودستورية أعادت توزيع مناصب السلطة بين مكونات النظام السياسي، حيث منحت للحكومة صلاحيات لم تتمتع بها الحكومات السابقة لأنها على دراية بأن هذه التحولات التي مست الدول العربية الأخرى لن تكون في مصلحتها. [3]

المطلب الثالث: التغيير العنفي

يتفاوت الوصف فيما يجرى في الوطن العربي خصوصا في البلدان التي شهدت رؤسائها، بين ثورات سلمية وانتفاضات شعبية تحولت إلى حرب أهلية مثلما جرى في ليبيا ويجري في سوريا، كما أن الطابع السلمي للاحتجاجات كان يتفاوت من نظام إلى لآخر فالنظامان الليبي والسوري ونتيجة لطابعهما الذي يميل أكثر إلى الشمولية في الحكم استدرجا الحركات الاحتجاجية لتتحول إلى ثورة مسلحة، وهي الاستراتيجيات ذاتها التي حاول بها النظام اليمني استدراج الثورة السلمية عبرها نحو العنف المسلح بمحاولة الهجوم المسلح على

---

[1]. سميرة ب ،"موجات التغير الإصلاحات السياسية جنب الجزائر الربيع العربي سؤال وجواب" ، جريدة صوت الأحرار، 2013.

[2]. الحسن عاشي، هل تتجنب الجزائر الربيع العربي ، مركز كارينغي للشرق الأوسط ، 31 ماي 2012 ص 5.

[3] ."كيف نجى الملوك العرب من هزات الربيع العربي"، نقلا عن موقع: http 11 arbic . carhegieedownent.org التاريخ 28 أفريل 2016 على الساعة:10:05.

بعض معاقل الزعامات القبلية المتعاطفة مع الثورة واستهدف بعض رموز المعارضة وشن عمليات عسكرية وقصف المدن بحجة محاربة القاعدة. فقد واجهت السلطات الليبية المتظاهرين بالقوة المسلحة مما شجع العديد من رجال النظام على إعلان المعارضة الصريحة، وهذا العنف المنهجي كشف عن آلية استمرار النظم التسلطية التي طالما استفادت من استعمال العنف والتحريض عليه لتعزيز شرعيتها المحلية والدولية، ولأن السياق الدولي لعقود كاملة كان يتغاضى عن هذا العنف الرسمي للدولة بحجة محاربة الإرهاب ولقد كان الرد الأولي على الاحتجاجات التي شهدتها كل من ليبيا، سوريا، واليمن هو قمع الاحتجاجات السلمية من طرف النظام لأن هذا العنف كان بمثابة صب المزيد من الوقود على النار لكي تنتشر ويتسع نطاقها، وفي حال فشل هذا النوع من الخيار تلجأ النظم إلى إعلان جل أطراف المعارضة الى حرب أهلية وهو المسلك الذي أنتهجه النظام الليبي، مما أدى إلى سقوط شرعيته الدولية ووقوعه في عزلة دولية، حيث قررت جامعة الدول العربية إدانة تصرفات النظام الليبي في خيار كلفه المزيد من خسارة بنيته العسكرية وتوسع مظاهر التمرد العسكري ضده، وهذا المسار الذي اتجهته سوريا نحوه رغم أنها كانت تحظي بدعم محوري دولي مهم متمثل في روسيا وإيران.

المبحث الثالث: موقف جامعة الدول العربية من التغيرات التي تشهدها المنطقة العربية

وحيال التحرك الشعبي الذي أخذ لأول مرة في تاريخ العالم العربي بزمام مبادرة التغيير وإزاحة أنظمة مستبدة احتكرت لعقود سدة الحكم حيث كان موقف جامعة الدول العربية مختلفا من ثورة لأخرى، وتراوح بين الموقف السلبي إلى تأييد مطالب الجماهير وتجميد عضوية إحدى الدول، وعليه سنتناول في هذا المبحث موقف جامعة الدول العربي إزاء كل ثورة من الثورات وأهم الأحداث والقرارات التي خرجت بها الجامعة ومدى التزام هذه الدول بتنفيذ هذه القرارات.

المطلب الأول: موقف جامعة الدول العربية من الثورة الليبية

بدأت الثورة الليبية بمظاهرات في **15 فيفري 2011** بعد احتجاجات التي حصلت في تونس ومصر، إذا أعطتها دفعا كبيرا في المضي حتى إسقاط النظام السياسي الليبي، وقد توافرت دوافع داخلية وخارجية أدت إلى انهيار نظام القذافي، تمثلت الدوافع الداخلية في طبيعة النظام السياسي الديكتاتوري الفاقد الشرعية واحتكاره للسلطة وقمع المعارضة السياسية وحرمان الشعب الليبي من ثرواته التي بددها القذافي على الانفاق التسلحي وتمويل الإرهاب مما نتج وضعا اقتصاديا مترديا في نواحي الحياة المختلفة. أما الدوافع الخارجية تمثلت في الولايات المتحدة الامريكية التي إعادة ترتيب استراتيجياتها في المنطقة العربية بما يحقق مصالحها.[1]

انطلقت الثورة الليبية في أواسط **فيفري 2011** باحتجاجات جماهيرية في بنغازي وتحولت المظاهرات سريعا الى نزاع مسلح في عدة مدن ليبية[2]، ومع تطور الأحداث تدخلت فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لمساعدة الثوار في إسقاط النظام الليبي فاعترفت فرنسا بالمجلس الوطني الانتقالي، كما أعلنت الاشتراك ضمن التحالف (الولايات المتحدة الامريكية، بريطانيا) لتوجيه ضربات جوية الى القوات الحكومية الليبية.[3] كما تولى حلف

---

[1] .عبد العظيم جبر حافظ، مرجع سابق، ص102.

[2]. بريان ماكوين، الملاحظات البحثية لمشروع مسح الاسلحة الصغيرة ، ألمانيا:مركز علم الانسان والعقل، العدد الأول،2012،ص1.

[3]. عبد العظيم جبر حافظ، مرجع سابق، ص 102.

الشمال الأطلسي قيادة العمليات في **31 مارس 2011** بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لحماية المدنيين من هجمات كتائب القذافي وسلاحه الجوي.[1] حيث تزايد الضغط الدولي لإجبار القذافي على الرحيل فقد تولت كل من الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا، إيطاليا في قيادة حملة الادانة ضد القذافي ودفع مجلس الامن لإصدار قراره المرقم "1973"، لمحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم ضد الانسانية وكانت نتيجة الثورة سقوط العاصمة طرابلس على أيدي الثوار ومقتل القذافي وسيطرت المجلس الانتقالي الليبي.[2]

هناك من وصف موقف الجامعة من الثورة الليبية بالإيجابي خاصة عندما دعت مجلس الأمن الدولي إلى فرض منطقة حظر جوي على ليبيا، لأن الهدف من ذلك حماية الشعب الليبي [3]والتأكيد في نفس الوقت على رفض التدخل الأجنبي وقد حدث حينها جدل حول مسألة فرض حظر جوي على ليبيا، حيث تزعمت دول مجلس التعاون الخليجي الموافقة على الحظر الجوي في حين أن الجزائر وسوريا والسودان واليمن رفضت، ومن ناحية أخرى أشار وزير خارجية سلطنة عمان **يوسف بن علوي** أن الدول العربية وافقت على فرض الحظر الجوي على ليبيا وأنها رفضت في الوقت نفسه أي شكل من أشكال التدخل العسكري وأكد بن علوي بأن هذا الحظر سوف ينتهي مع انتهاء الثورة الليبية.[4]

حيث عقد اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري للتباحث حول آخر المستجدات السياسية في ليبيا، وقد صدر قرار رقم " 7298 "بتاريخ **2 مارس 2011** بشأن الأوضاع في ليبيا، يتناول القرار التنديد بالجرائم المرتكبة ضد التظاهرات الشعبية السلمية في مدن ليبيا والدعوة مجددًا لوقف إطلاق النار وأعمال العنف ضد المدنيين ومطالبة السلطات الليبية برفع الحظر عن وسائل الإعلام، وتسهيل مرور ومغادرة الأجانب والالتزام الكامل بالمحافظة على الوحدة الوطنية للشعب الليبي، ودعوة جميع الدول والمنظمات الدولية وكافة المؤسسات المعنية لتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للشعب

---

[1] .ريان ماكوين، المرجع نفسه.

[2]. عبد العظيم جبر حافظ، مرجع سابق، ص110.

[3]. القرار رقم 7298 الصادر عن مجلس الجامعة الدول العربية، نقلا عن موقع: www.lasportal.org بتاريخ 2 مارس 2011.

[4]. فهد متولي، مرجع سابق، ص 12.

الليبي والتأكيد على تقديم الدعم الكامل لكل من تونس ومصر وكافة الدول العربية، وضرورة استمرارية التشاور لاتخاذ إجراءات كفيلة وأخيرا النظر في مدى جدية والتزام ليبيا بأحكام ميثاق جامعة الدول العربية طبقًا للمواد المتعلقة بالعضوية والتزاماته.[1] كما صدر قرار للجامعة العربية يصف ما آلت إليه الأحداث والتغييرات في ليبيا بالخطورة، ويأخذ بعين الاعتبار تعيين الأمين العام للأمم المتحدة " **بان كي مون** " مبعوثا رفيع المستوى لمتابعة المشاكل الإنسانية في ليبيا، وأكد أيضا على قرار "8927 " **بتاريخ 2 مارس 2011** والبيان الصادر عن مجلس الجامعة رقم " 136 "بتاريخ **22 فيفري 2011م**، والذي يؤكد على ضرورة احترام القانون الدولي والإنسان.[2]

كما دعا مجلس الجامعة في القرار رقم "7739" في **مارس 2014** إلى تعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية في ليبيا ونظرائها في البلدان العربية من أجل التصدي لكل أشكال المحاولات التخريبية التي تستهدف زعزعة استقرارها واستقرار بلدان المنطقة العربية، كما أكد اعلان الكويت ذو الرقم **2014** مساندة القمة العربية لجهود ليبيا في الحفاظ على سيادتها الوطنية واستقلالها، ودعم جهودها في إعادة الإعمار وبناء مؤسسات الدولة بما في ذلك صوغ الدستور وتفعيل المصالحة الوطنية.[3]

نظرا لذلك يعتبر موقف جامعة الدول العربية من الثورة الليبية فعالاً إلا أنه يفتقر لقوة التنفيذ ولا يرتقي لمستوى التطلعات العربية الرسمية والشعبية، رغم أن أمينها العام عبر عن رغبته في ذلك حينما دعا " إلى فرض منطقة للحظر الجوي في ليبيا وأعرب عن أمله في أن يكون لجامعة الدول العربية دور في إقامته وتحدث عن تحرك إنساني تتعلق المسالة بمنطقة حظر جوي لمساندة الشعب الليبي في نضاله ضد نظامه الفاسد.

---

[1]. القرار رقم 7298 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية نقلا عن موقعwww.lasportal.orgبتاريخ 2مارس 2011.

[2] .القرار رقم "6073 الصادر في 12 مارس 2011 من موقع جامعة الدول العربية نقلا عن موقع: Orgwww.lasportal .

[3]. علي الدين هلال، حالة الامة العربية مراجعات مابعد التغيير، مرجع سابق، ص 145.

المطلب الثاني: موقف جامعة الدول العربية الثورة اليمنية.

تمثلت المطالب الاحتجاجات الشعبية في القضاء على الفساد، تحسين الظروف الاقتصادية والمعيشة والحد من الفقر والبطالة، والإصلاح السياسي متمثلا في ضرورة إجهاض سيناريو التوريث.[1]

بدأت الثورة اليمنية في منتصف **جانفي 2011** عبارة عن تظاهرات احتجاجية سلمية ضد الفقر والفساد الذي تعاني منه البلاد لسنين طوال.[2] ولكن سرعان ما واجه الرئيس اليمني الاحتجاجات من القوى المعارضة الأساسية في اليمن، وازداد الوضع سوءا في **22 فيفري 2011** عندما انضم مجلس التضامن الوطني إلى المعتصمين بجامعة صنعاء للمطالبة برحيل الرئيس، وكذلك إعلان قبيلتا حاشد وبكيل _أهم قبائل اليمن _انضمامها إلى المتظاهرين احتجاجا على قمع المتظاهرين المسالمين في صنعاء وتعز وعدن وسقوط جرحى وقتلى في المواجهات.[3] وقد ترتب عن الثورة اليمنية عدة نتائج لعل أهمها وأبرزها: سقوط نظام **عمر عبد الله صالح** وإقامة انتخابات رئاسية وجاء مكانه **عبد ربه منصور** وتغيير الحكومة اليمنية وسيطرة الحوثيين وتنظيم القاعدة على مساحات من الأراضي اليمنية، وإعادة هيكلة الجيش وذلك عن طريق عزل عدد من قادته.

أما بخصوص موقف الجامعة العربية من الثورة اليمنية فنجد أنه موقف غامض ومتدبدب، حيث أعرب القيادي **وليد العماري** في الثورة الشبابية اليمنية عن أسفه لموقف الجامعة العربية من الأحداث الدامية في اليمن وأشار إلى أنه قد يكون للجامعة حسابات أخرى في تعاملها مع الملف الأمني اليمني، حيث طالب الجامعة العربية منذ البداية بأن تتخذ موقف ضد نظام عمر بن الله صالح وقد أكد أن الجامعة تتعامل مع اليمن بشكل مختلف عن سوريا[4] حيث فضلت من أن تلقي بالملف منذ البداية في دول مجلس التعاون الخليجي والتي تقدمت أكثر من مرة لتوفيق الأوضاع بين الرئيس اليمني عمر عبد الله صالح

---

[1]. دينا شحاتة، مريم وحيد مخيمر، مرجع سابق، ص16.

[2] .غازي خالد،" مصر وإسرائيل أمام مفترق طرق"،2011 نقلا عن موقع :

http://www.k-ghazy.com/articles.php?cat=18&id=124 التاريخ 26 أفريل 2016 على الساعة: 11:42.

[3]. دينا شحاتة مريم وحيد، مرجع سابق، ص،14 .

[4]. وليد العماري،"تعامل جامعة الدول العربية مع اليمن يختلف عن سوريا"، 2011، نقلا عن موقع

http://www.alalam.ir/news/841414 تاريخ 27 افريل 2016 الساعة:14:45

والمعارضة وقد كان صالح يرفض التوقيع عن المبادرة ولم يكن مجلس التعاون الخليجي يحمل المسؤولية لنظام اليمني.[1]

إن تفسير ذلك يكمن في رؤية دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها قطر والسعودية للأزمة اليمنية بوصفها شأنا خليجيا لا ينبغي التدخل فيها عربيا من بوابة جامعة الدول العربية إضافة لخشيتها من امتداد رياح التغيير اليمنية لحدودها الجنوبية خاصة وقد صدر البيان"140 "عن مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية على مستوى المندوبين الدائمين بشأن التطورات اليمنية في **22 مارس 2011** نص على:

–قلقه إزاء مستجدات الموقف المتدهور والتي تفاقمت إثر استخدام العنف، وما تبع ذلك من تطورات وأحداث مؤسفة بالغة الخطورة، تهدد وحدة مؤسسات الدولة اليمنية ومستقبلها وأمنها واستقرارها.

–يدين المجلس وبشدة الجرائم المرتكبة بحق المدنيين ويؤكد على ضرورة تضافر الجهود من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية، واحترام الحق في حرية التعبير والاحتكام إلى الحوار وأساليب العمل الديمقراطي في التعامل مع مطالب الشعب اليمني بالطرق السلمية.

–بقاء الموقف الخطير في اليمن تحت النظر والمتابعة.

وفقا لهذا المنظور انحصر علاج الأزمة اليمنية في مبادرة مجلس التعاون الخليجي **أفريل 2011م** وقرار مجلس الأمن رقم " 2014 "بتاريخ **21 أكتوبر 2011**.[2]

من ناحية أخرى أكد **نبيل العربي** الأمين العام لجامعة الدول العربية أن الجامعة ستواصل دعمها و وقوفها إلى جانب الشعب اليمني، وقد أشاد العربي بالخطوات الجادة وذلك من أجل تنفيذ ما تبقى من بنود مبادرة مجلس التعاون الخليجي وخاصة ما يتعلق بإعادة هيكلة الجيش والقوى الأمنية والإعلان الدستوري وأكد الأمين العام لجامعة الدول العربية عن أهمية الوقت والتعجيل في البدء في عملية التنمية، وإعادة الإعمار وتنفيذ المشاريع الاقتصادية والتنموية

[1] . خالد محمد هاشم، "إلى الجامعة العربية إنها دماء وليست صبغة"،2011 نقلا عن موقع http://www.alwahdawi.net/articles.phpid=639 بتاريخ 27 افريل 2016.

[2]. بيان رقم 140 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية على مستوى المندوبين الدائميين بشان تطورات الوضع في اليمن، 22 مارس 2011، نقلا عن موقع : http://www.lasportal.org

وخلق فرص عمل وطالب بضرورة الإسراع في اتخاذ القرار السليم داعيا فيه جميع الدول العربية لتقديم كل أشكال الدعم إلى اليمن.[1]

المطلب الثالث: موقف الجامعة العربية من الثورة السورية

بدأت الثورة السورية كبقية الثورات الأخرى بمظاهرات سلمية شعبية انطلقت يوم **15 مارس 2011** وجاءت تلك المظاهرات احتجاجا أيضا على مظاهر القمع والفساد، وتقييد الحريات وقاد تلك الاحتجاجات الشباب السوريين الذين طالبوا بإجراءات وإصلاحات في مختلف المجالات سواء السياسية، أو الاقتصادية والاجتماعية حيث استعمل النظام السوري أسلوب العنف والقوة لقمع المتظاهرين وكانت النتيجة في النهاية قتل العديد من أفراد الشعب السوري، وتهجير العديد من المواطنين خارج البلاد.[2] لقد حدث تحرك في موقف جامعة الدول العربية بشأن الموقف السوري والوضع هناك ومن ضمن قرار الجامعة العربية مبادرة المجلس الوزاري العربي التي أعلن النظام السوري عن قبوله للمبادرة ومن دون شروط حيث تضمنت البنود التالية:

- وقف أعمال العنف من جانب الطرفين.
- انسحاب القوات المسلحة من جميع المدن والأحياء السورية.
- إطلاق سراح المعتقلين بسبب الأحداث.
- السماح بدخول ممثلي منظمات الجامعة العربية ووسائل الإعلام أنحاء سوريا بأكملها.

وبهذا يرى المراقبون قبول النظام السوري لبنود المبادرة إنما يدل على رضوخه مجبر لإرادة وفعل الثورة السورية والضغوط الخارجية.[3]

---

[1]. ابراهيم عراف، "موقف جامعة الدول العربية من الثورات"،2011، نقلا عن موقع http//www.allafboloy spatccom/blogsbot,com بتاريخ:2 ماي 2016 على الساعة9:05.

[2]. فهد متولي، مرجع سابق،ص20.

[3] .صلاح بدر الدين،"حول المبادرة العربية اتجاه سوريا "،2011، نقلا عن موقع www.m.ahewar.org/s.asp? 28 فيفري 2016 على الساعة:10:15.

وبعد ذلك جاء قرار الجامعة العربية لتعليق عضوية سوريا في **22 نوفمبر 2011** وذلك لعدم التزام الحكومة السورية بالتنفيذ الكامل والفوري المتفق عليه بشأن مبادرة جامعة الدول العربية التي اعتمدها مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في اجتماعه 11/2 وقد قرر:

- تعليق مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية[1] وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها اعتبارا من يوم **2 نوفمبر 2011** والى حين قيامها بالتنفيذ الكامل لتعهداتها التي وافقت عليها بتاريخ **2 نوفمبر 2011.**
- توفير الحماية لمدنين السوريين وذلك بالاتصال الفوري بالمنظمات العربية المعنية.
- دعوة الجيش العربي السوري إلى عدم التورط في أعمال العنف والقتل ضد المدنيين.
- توقيع عقوبات اقتصادية ضد الحكومة السورية.
- دعوة الدول العربية إلى سحب سفرائها من دمشق.
- دعوة جميع أطراف المعارضة السورية للاجتماع في مقر الجامعة العربية للاتفاق على رؤية موحدة للمرحلة الانتقالية المقبلة في سوريا[2].كما استمر مجلس الجامعة في دعم الثورة السورية وإدانة سلوك النظام السوري. ففي **6 مارس 2013** عقد المجلس دورته العادية "931" على مستوى وزراء الخارجية، وأصدر القرار رقم "7595" بشان تطورات الوضع في سوريا، الذي أكد مواصلة الجهود الرامية للتوصل إلى حل سياسي للأزمة.

كما تضمن قرار المجلس رقم "7716" في **13 نوفمبر2013** التأكيد على مجموعة من العناصر التي اعتبرها تمثل الهدف النهائي للعملية التفاوضية، ولمسار المباحثات في مؤتمر جنيف 2 ومن أهمها:تشكيل هيئة الحكم الانتقالية ذات الصلاحيات التنفيذية الكاملة بما فيها السلطة على القوات المسلحة والأجهزة والأمنية، والتوصل إقامة نظام سياسي ديمقراطي واعتماد نتائج مؤتمر جنيف من جانب مجلس الأمن والعمل على تنفيذها. كما أكد القرار ضرورة سحب جميع القوات والميليشيات الأجنبية من سوريا، والتزام جميع الأطراف بالوقف الشامل لإطلاق النار ولكل اعمال العنف ضد المدنيين.[3]

---

[1]. قرار مجلس جامعة الدول العربية، نقلا عن موقعhttp://www.aawsat.com/details.asp

[2]. المرجع نفسه.

[3] .علي الدين هلال ،حال الامة العربية مرجعات ما بعد التغيير، مرجع سابق، ص151.

خلاصة الفصل

إن قرار الجامعة العربية بتعليق عضوية سوريا وليبيا يعتبر نقطة تحول في تاريخ الجامعة العربية التي يبلغ عمرها 66 عاما منذ إنشائها. ولقد اقتصرت مواقف الجامعة السياسية على المصالح الوطنية المحدودة للدول الأعضاء. ومع ذلك فإن اعتراف الجامعة بمشروعية مطالب الشعوب نحو الديمقراطية والحرية يعد خطوة هامة، كما أن الدور النشط الذي قامت به مؤخرا في ليبيا وسوريا ينبئ ببوادر التغيير في السياسات التقليدية للجامعة العربية نحو التغيير الديمقراطي. ولقد كان لاستمرار النزاعات بين الأنظمة والتوترات الطائفية، وكذلك وجود قوة عالمية مثل الولايات المتحدة في المنطقة، دور في فشل الجامعة في منع أو حل الصراعات الإقليمية. فالجامعة لم تستطع تحقيق التعاون السياسي والاقتصادي بين الدول الأعضاء. فالتغيرات السياسية التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط في أوائل عام **2011**، خلقت لجامعة الدول العربية دور جديد. انتشرت الانتفاضات العربية من بلد إلى آخر وأُطيح بأنظمة استمرت على مدى عقود مثل نظام زين العابدين في تونس وحسني مبارك في مصر ومعمر القذافي في ليبيا، وجعلت الآخرين يشعرون بالخطر، لذا فإنه بزعزعة ميزان القوى الحساس في المنطقة جعلت الثورات المنطقة أكثر عرضة للتدخل الخارجي وبالتالي أصبحت هناك حاجة ملحة إلى الاستجابة للتطورات الإقليمية. وقد انتهزت جامعة الدول العربية الفرصة لتفعيل الدور النشط الذي قامت به في أعقاب الثورات العربية. فبعد اندلاع الثورة الليبية أدان مجلس التعاون الخليجي نظام القذافي واستهداف المدنيين وأعلن أن النظام الليبي فقد شرعيته. وعقب ذلك البيان قررت جامعة الدول العربية تعليق عضوية ليبيا ودعت مجلس الأمن الدولي لفرض منطقة حظر جوي على ليبيا لحماية المدنيين. وتبنت جامعة الدول العربية بقيادة دول الخليج موقفا مماثلا خلال الأزمة السورية وقامت بممارسة الضغط على النظام السوري، من خلال تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية وفرض عقوبات عليها. وعلى الرغم من أن قرارات الجامعة قد تبدو مقتصرة على دول بعينها، إلا أنها عملت على صياغة مستقبل الجامعة في المنطقة بشكل كبير. وقد أقرت جامعة الدول العربية بمطالب الشعوب العربية واعترفت بمشروعيتها وأدانت النظامين السوري الليبي بسبب الاستخدام المفرط للقوة ضد شعبيهما.

الفصل الثالث:

التحديات والفرص التي تواجه جامعة الدول العربية في إدارة وحل أزمات الحكم في النظم السياسية العربية

تواجه جامعة الدول العربية العديد من التحديات التي تعيق مسارها وتفقد قرارتها الفاعلية التي تكفل لها التقدم نحو تحقيق أهدافها، و في مقدمة هذه التحديات انتشار الجماعات الإرهابية وتزايد أدورها في ظل تعثر محاولات التغيير التي تشهدها الدول العربية إلى جانب حالات التجزئة والتفكك وتراجع مكانة الدولة، مما مهد الطريق لتدخلات أطراف خارجية أصبحت تلعب أدوار بارزة في الساحة العربية، وفي ظل هذا الوضع كان لزام على الجامعة اتخاذ خطوات فعالة حفاظا على الأمن و السلم المنصوص عليه في ميثاقه، وكذلك للحفاظ على كينونتها وبقاءها.

فإذا ما نظرنا إلى الوسائل الدبلوماسية التي تلجأ إليها جامعة الدول العربية في إدارة وحل النزاعات نجد أنها محدود مقارنة بمنظمات أخرى، ويرجع ذلك إلى طبيعة ميثاق الجامعة الذي اقتصر في نصه على ذكر ألتين يلجأ إليها مجلس الجامعة لفض النزاعات بين الأطراف المتنازعة، وهما الوساطة التحكيم غير أن المجلس لم يتقيد بهاتين الوسيلتين حيث لجأ إلى استحداث وسائل دبلوماسية أخرى خارج ميثاقها، كعقد لقاءات بين الأطراف المتنازعة لتقريب وجهات النظر في إطار ما يعرف بدبلوماسية القمة والاعتماد على الدور السياسي للأمين العام، وكذلك سعت الجامعة إلى محاولة تطوير الآليات المنصوص عليها في الوثائق المحلقة بالميثاق كتفعيل آلية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي والعودة اليها وادخل عليها تعديلات تتناسب مع التحديات المطروحة كتطوير نظام الإنذار المبكر وإعادة إحياء مجلس الأمن و السلم العربي.

إن قصور الآليات الدبلوماسية لدى جامعة الدول العربية انعكس على أداءها خاصة في ظل ما تشهده الساحة العربية إذ بقيت الجامعة عاجزة في الوصول إلى حل وتسوية للثورات العربية، بل أعطت الشرعية لدول أجنبية للتدخل في هذه الثورات حيث لم تتوصل الجامعة حل بشأن التطورات واقتصر دورها على التنديد بوقف العنف والقتال وعقد اجتماعات دورية دون تطبيق القرارات التي تخرج بها عدا حالة واحدة فيما يتعلق بقرار تجميد عضوية سوريا وليبيا، حيث أدركت الجامعة أن هذه الآليات لم يعد لها مفعول لأنها

صيغت بما يتناسب مع ظروف ومتطلبات تلك المرحلة التي لم تعد قائمة اليوم، وبالتالي على الجامعة إجراء عملية مراجعة شاملة لميثاقها، من خلال إدخال آليات جديدة يتناسب مع التحديات المطروحة ولاسيما فيما يتعلق بآليات إدارة النزاعات المحلية.

المبحث الأول: التحديات التي تواجه جامعة الدول العربية في إدارة أزمات الحكم.

واجهت جامعة الدول العربية مصاعب وأزمات مختلفة خلال مراحل تطورها، بعضها أصبح من التحديات الثابتة كالصراع العربي الإسرائيلي والخلافات العربية وصعوبات العمل العربي المشترك، ولكن ما تواجه الجامعة العربية اليوم في ظل الثورات التي تعرفها المنطقة العربية هو نوع من تحدي المصير حيث ظهرت تحديات أخرى اختلفت درجة تأثيرها وترابطت فيما بينها إذا أنها تزعزع الاستقرار الداخلي لكل دولة عربية، كما أنها تعيق أداء جامعة الدول العربية، وأخطر هذه التحديات انتشار الجماعات المسلحة والتنظيمات الإسلامية التي مهدت الطريق لتدخلات القوى الخارجية لتحقيق مصالحها وأهدافها.

المطلب الأول: انتشار الجماعات الإرهابية.

الإرهاب هو أحد التحديات التي يواجهها العالم العربي فهو ليس وليد اليوم فقد عانت منه المجتمعات منذ القديم،[1] ولكن ازداد انتشاره في ظل التحولات التي طرأت على خريطة النظام العربي حيث تحولت هذه الصراعات من صراعات بين الدول العربية إلى صراعات داخل الدولة الواحدة بحيث يسعى كل طرف إلى التحول لقوة رئيسية في الملفات الإقليمية والإعلان عن نفسه في صورة دولة كما هو الحال بالنسبة لداعش، في كل من العراق وسوريا ومحاولات التغلغل في لبنان وليبيا، كما أن محاولات التغيير التي شهدتها الدول العربية ومازالت تشهدها أدت إلى الاطاحة بالحكام في كل من ليبيا اليمن تونس مصر، مما ولد حالة الفوضى وعدم الاستقرار وتفاقم الوضع الداخلي [2]حيث شكل صعود التيارات الاسلامية إلى سدة الحكم (الاخوان المسلمين في مصر حركة النهضة في تونس) متغير جديد في المشهد السياسي فباكتسابه السلطة والنفوذ سوف يعزز تحالفات بين النظم الحاكمة فيها مما يؤدي إلى بلورة محور جديد في الساحة العربية، إلا أن انشغال هذه الدول بعملية البناء

[1]. غالب غلاب العتيبي، مرجع سابق،ص57.

[2].علي الدين هلال، حال الامة العربية 2014 – 2015، مرجع سابق، ص152.

الداخلي ومحاولة استعادة الأمن والاستقرار الداخلي لم يسمح بتحقيق ذلك حتى الآن.[1] لقد وضعت جامعة الدول العربية موضوع الوقاية من الإرهاب ومكافحته على رأس أولوياتها وبادرت منذ السبعينات من القرن الماضي لعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لبحث ظاهرة الإرهاب والاتفاق على تعريف له ضمن اتفاقية شاملة حول الإرهاب كما ينبغي الإشارة إلى أن مجلس الجامعة في دورته العادية على المستوى الوزاري المنعقد في سبتمبر **2006** أكد على ادانة الإرهاب بجميع أشكاله ورفض الخلط بينه وبين الدين الإسلامي[2] كما عقدت الجامعة مؤخرا بعد **2011** سلسلة من الاجتماعات لمواجهة هذه الظاهرة، فبعد إعلان دولة الخلافة الإسلامية سيطرتها على أُجزاء من الأراضي العراقية ثم سوريا عقد مجلس وزراء خارجية العرب دورة عادية في **2014**، دعت فيها إلى اتخاذ التدابير الضرورية سياسيا وأمنيا، وقضائيا وفكريا لمواجه خطر الإرهاب وما يفرضه من تحديات كما دعا الأمين العام لجامعة الدول العربية في منتصف **فيفري 2015** إلى ضرورة إعادة تفعيل اتفاقية الدفاع المشترك وضرورة تشكيل قوة عربية، وذلك عقب وقوع جريمة إعدام داعش 21 مواطن مصري حيث ردت عليه مصر في اليوم الموالي بقصف جوي مكتف بالتنسيق مع الحكومة الليبية والحكومة المسلحة. [3]

المطلب الثاني: تحدي التجزئة والتفكك.

لقد شهدت بعض دول النظام العربي سابقا وضعية الانقسام والصراع السياسي الداخلي، وانهيار الدولة أو تجزئتها في الخمسينات والستينات من القرن الماضي (لبنان الصومال العراق)، لكن فضلا عن كم الدول التي تتعرض الآن للثورات فإن مشهد

[1].محمد مجاهد الزيات، "العلاقات العربية العربية بعد الثورات تحديات جديدة"، 2013، نقلا عن موقع: http://studies.alarabiya.net/future-scenarioes بتاريخ: 25 مارس 2016 الساعة:9:39.

[2]. غالب غلاب العتبي، مرجع سابق، ص59.

[3].علي الدين هلال، حال الأمة العربية 2014-2015، مرجع سابق، ص162.

الاضطراب الحالي يقع في دول القلب العربي، وفي كل من: مصر وتونس واليمن وسورية وليبيا، وإلى حد ما الأردن والبحرين والكويت، حيث تركت الموجة الثورية التي شهدتها دول عربية ومازالت تشهدها الى يومنا هذا بصماتها على النظام العربي فاختلت أجزاء هذا النظام وتغير مفهوم الدولة في ظل تعدد الفواعل[1]. إذ هناك العديد من العوامل والمحفزات التي ساعدت على تفكك الدول العربية بعد الثورات أهمها:

انتشار ظاهرة النزاعات القبلية: ويعد أحد أبرز ملامح عملية تفكك الدول العربية خصوصًا مع وجود تاريخ طويل من استغلال السلطة لهذه النزعة في كل من ليبيا واليمن والسودان إذ تقوم الدولة الليبية بالأساس على النظام القبلي ويأتي في مقدمة القبائل التي تشكل أكثر من نصف تعداد السكان: قبيلة ورفله، وقبيلة القذاذفة، وفي اليمن تظل القبيلة هي المكون الرئيسي الذي يسيطر على الدولة في ظل تنوع ضخم يصل إلى نحو 200 وقبيلة منها ما يقرب من 150 في الشمال و25 في الجنوب، ومن أشهر القبائل: حاشد وبكيل علمًا بأن ظاهرة انتشار السلاح بشكل مكثف بين القبائل، خاصة قبيلة حاشد، قد تمثل أحد دوافع التقسيم مع الوقت.

انتشار النزعة الطائفية في معظم الدول: وهو ما ينعكس بقوة في زيادة معدلات العنف الطائفي في حالات العراق ولبنان وسوريا والبحريين واليمن ومصر في فترة حكم جماعة الإخوان. ففي كافة هذه الدول يكاد يتم افتقاد القدرة على التعايش السلمي مقابل سرعة تأجيج الصراعات والخلافات فالعراق ولبنان وسوريا تشهد بصورة مستمرة حوادث اقتتال طائفي. ولا شك في أن هذا التشرذم الطائفي أصبح يمثل عاملاً محفزًا لعلميات التقسيم أو التفكك في بعض دول المنطقة، لأن أكثر عوامل التشرذم يرتبط بانتشار النزعة الطائفية في معظم الدول.

[1].معتز سلامة، "التحولات الاستراتجية في النظام الإقليمي العربي رؤية استشرافية"، 2013، نقلا عن موقع: http://studies.alarabiya.net/future-scenarioes بتاريخ:1ماي 2016 على الساعة:8:10.

مطالبة مجموعات من القوميات العرقية والإثنية بالاستقلال الذاتي: وهو عنصرًا فاعلا في عملية التفكك، فقد استغلت بعض القوميات العرقية الفوضى التي نجمت عن الثورات العربية لتعيد إحياء مشروعاتها، خاصة الأمازيغ والأكراد. فقد أعطى الحراك الثوري في المنطقة الجرأة للأقليات الأمازيغية في المغرب وتونس وليبيا، الفرصة للمطالبة بالحقوق المسلوبة عبر سنوات طويلة، بداية من المطالبة بالاعتراف بوجودهم في تونس مرورا بترسيم اللغة الأمازيغية في المغرب، وصولا إلى رفع العلم الأمازيغي في منطقة جبل نفوسة في ليبيا وفي أغادير جنوبي المغرب، إلى جانب القومية الكردية التي تحلم بدولة مستقلة تحت مسمى "كردستان الكبرى"، فتوجد في شمال العراق وشمال شرق سوريا وغرب إيران وجنوب شرق تركيا وبعض مناطق لبنان. ولعل هذا الحلم لا يزال يراود الأكراد في كل المناطق الموجودين فيها، كما أن أكراد سوريا استغلوا فوضى الحرب في سوريا للمضي قدماً نحو مشروعهم الاستقلالي.[1]

الموارد النفطية :إذ تمثل محفزًا للانقسام في حالات كل من ليبيا، وكردستان، والعراق واليمن، حيث يتمثل الخلاف بشكل مستمر بين الحكومات المركزية وبعض الأقاليم حول الطريقة غير المتوازنة لتوزيع عائدات النفط، حيث تستأثر الحكومات بعوائد النفط وتحرم بعض المناطق من عوائده، على الرغم من أن تلك المناطق تسهم بالنصيب الأكبر من إنتاج النفط، فالموارد النفطية في ليبيا تتركز بنسبة كبيرة في المنطقة الشرقية، وهو ما دفع أصحاب النزعات الانفصالية في إقليم برقة إلى إنشاء مؤسسة خاصة تعنى بقطاع النفط بالإقليم، حيث تتولى تصديره والانتفاع بعوائده، دون أن يكون لحكومة طرابلس أي دور في هذه العملية وذلك في تكرار لما حدث في إقليم كردستان العراق، الذي قام بتصدير النفط إلى

[1].أحمد زكريا الباسوسي،" مستقبل الدولة العربية الموحدة"، 2014، نقلا عن موقع :
https://lib: diplomatic.blogspot.com/2014/02/blog-post_24.htm
بتاريخ 1 ماي 2016 الساعة:7:04.

تركيا بشكل مباشر دون العودة إلى الحكومة المركزية في بغداد. كل هذه العوامل وفرت المناخ المناسب لتفكك الدول وانقسامها كما شكلت تحدي كبير بالنسبة لجامعة الدول العربية كإحدى مؤسساته إذا طرحت العديد من الإشكاليات أهمها: كيفية إدارة هذه الأزمات الداخلية في ظل غياب آلية لإدارة الأزمات المحلية، وكذلك كيفية إدارة الدولة أو إعادة بناء الأمة في ظل تولي نخب جديدة غير قادرة على استعادة رمزية الدولة، وعاجزة عن تحقيق التوافق السياسي الداخلي أو التوافق مع بنود الدستور،[1] كيفية التعايش في ظل النظام القديم (المتوجس) والنصف الجديد (المضطرب)، فقد وقفت بلدان عديدة في حالة نصف الثورة _نصف الدولة _فلم تتمكن أي من البلدان الخمسة التي شهدت ثورات (مصر تونس ليبيا اليمن سوريا) من الوصول إلى مرحلة الاستقرار الكامل وتحقيق الانتقال الديمقراطي، على نحو ما شهدته بلدان أوربا الشرقية سابقا، كما لم تتمكن أي منها من الوصول إلى صيغة عقد اجتماعي و سياسي ديمقراطي جديد، بل وشهد بعضها انتكاسات تتمثل بعودة بعض أوضاع ما قبل الثورة واستمرار معادلة الصراع والتنافس بين القوى القديمة في ظل عدم قدرة القوى الجديدة على ترسيخ ذاتها في المشهد السياسي،[2] كما أن ظروف وأوضاع العالم العربي في ظل الثورات فرضت على جامعة الدول العربية التدخل في الشؤون الداخلية كقاعدة جديدة في العمل العربي، حيث ستدخل في مرحلة من الاضطراب والخلافات لأن الجامعة مجبرة على أن تفق في احدهما _النظام أو المعارضة_ ومجبرة على تحقيق الأمن والاستقرار داخل الدول وفقا لما ينص عليه ميثاقها[3]

[1].محمد مجاهد الزيات، مرجع سابق.

[2].علي الدين هلال،حال الامة العربية 2013_2014 ، مرجع سابق، ص142.

[3].معتز سلامة، "جامعة الدول العربية وتحديات مابعد الثورات"، 2013، نقلا عن موقع:
http://studies.alarabiya.net/reports/ بتاريخ:10 ماي 2016 على الساعة 11:40.

المطلب الثالث: التدخلات الخارجية في شؤون الدول العربية

إن التغيرات التي عرفتها المنطقة العربية نهاية **2010** وبداية **2011** نتج عنها العديد من المشاكل من بينها انتشار العنف، تفكك الدول وتجزئتها، الفوضى وعدم الاستقرار السياسي هذه المشاكل فتحت المجال لتدخلات أجنبية تحت غطاء منظمات دولية ويمكن تحليل ذلك من خلال الإشارة إلى الأبعاد التالية:

البعد الأول : تدفق المقاتلين أو المرتزقة إلى البلدان التي تعاني الصراعات وبالذات في سوريا، ليبيا، اليمن، أو تأييد قوى إقليمية لهذا الطرف أو ذاك في الصراعات القائمة. ويضاف إلى ما سبق أن عدم الاستقرار المزمن في العراق بعيدا عن ثورات العربية وتفاقم مخاطرها كلها عوامل أفضت إلى ظاهرة داعش الذي يثور الشك إلى أنها أصلا صنيعة مخططات خارجية، هذه الظاهرة في ظل ضعف النظامين العراقي والسوري أدت إلى إعطاء ذريعة إضافية لمزيد من التدخل الايراني في كل من العراق، سوريا بدون موافقة هذه الاخيرة وذلك بالإضافة إلى الاتهامات التي وجهت لتركيا بدعم خفي لداعش .

البعد الثاني: في تفسير تفاقم الاختراق الخارجي في أعقاب الثورات العربية يتمثل في الارتباك والضعف العربيين والمسؤولية غير المباشرة لقرارات جامعة الدول العربية التي أفضت في النهاية إلى التدخل الأطلسي في ليبيا الذي يعد مسؤولا إلى حد كبير عما آلت إليه أوضاعها حتى الآن، كما أنها في الحالة السورية لم تتمكن الجامعة من أن يكون لها أدنى سيطرة على الأوضاع في سوريا وبالذات من منظور التسوية والسياسية ولا أدنى قدرة على منع الاختراق الخارجي للساحة السورية، وفي اليمن اقتصرت معظم المواقف العربية على إدانة السيطرة الحوثية على صنعاء، وبمساعدة خليجية وبالذات السعودية للقوى المناوئة للحوثين واتخذت هذه المساعدة أساسا الشكل المالي والدبلوماسي بدعم شرعية **عبد ربه منصور هادي.**

البعد الثالث: يتمثل في البعد الإقليمي ومن الواضح في الإطار الإقليمي لهذا النظام أنه سيواجه مشروعين إقليميين للهيمنة حيت حقق المشروع الإيراني نتائج محددة في كسب

مواقع النفوذ في كل من العراق سوريا لبنان اليمن. أما المشروع التركي يعتمد على ما تحققه تركيا من تقدم اقتصادي يسمح لها بالتغلغل في الوطن العربي، كما أن تركيا تساند الإخوان المسلمين في سعيهم إلى استعادة السلطة في مصر والوصول اليها، وكذلك رغبة القيادة السعودية الجديدة في إقامة تحالف سني تكون تركيا طرفا أساسيا فيه.[1]

تسعى القوى الأجنبية في ظل الأوضاع العربية الحالية إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية: إشاعة الفوضى وتقويض الأمن والاستقرار في الدول العربية، وتمزيق وحدة المجتمعات العربية وإثارة الصراعات الداخلية بين مختلف قوى المجتمع وخصوصا على أسس طائفية، وإضعاف استقلال الدول العربية وقدرتها على التحكم بمقاديرها، واستغلال هذا الصراع لصالح أهدافها الاستراتيجية أو تستبدل كل ذلك بدعم غير محدود لسلطة مركزية قمعية تتحكم وتسيطر على الشعوب وثرواته وتكون تابعة لأجندات تلك القوى الأجنبية ومصالحها على حساب الشعب وأمنه ومصالحه[2].

وفضلا عن التحديات السابقة المختلفة، هناك العوائق المؤسسية، التي تتمثل أهمها في أن الجامعة –ككل النظم العربية–تحتاج هي الأخرى إلى ثورة وظيفية وإدارية في الداخل تنقلها من وضعية الرتابة إلى وضعية نشطة ومبادرة[3].

[1].علي الدين هلال، حال الامة العربية 2014_2015، مرجع سابق، ص173.

[2].عمرو دراج، الربيع العربي الواقع والآفاق، دون طبعة، مصر :المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتجية،2015،ص3.

[3].معتز سلامة،"الجامعة وتحديات ما بعد الثورات"، مرجع سابق.

المبحث الثاني: آليات جامعة الدول العربية لإدارة النزاعات العربية.

يشير الميثاق إلا إلى وسيلتين فقط من الوسائل السلمية وهما :الوساطة والتحكيم بينما الوسائل السلمية متعددة ومجالاتها واسعة كما في المفاوضات والتحقيق والحوار والتوفيق أو التسوية القضائية إذا كان النزاع ذو طابع قضائي، كما يمكن التصدي لأي نزاع بوسائل أخرى قبل بروزه بشتى الوسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعمل بالدبلوماسية الوقائية، لتبقى النزاعات القائمة خارج نطاق خلافات التكتلات. ويجب المبادرة لمعرفة الأزمة قبل بروزها عن طريق دراسة أسبابها مع الجهات المختصة للوصول إلى جلاء أسباب الأزمة واتخاذ التدابير الواجبة في هذا النطاق.

المطلب الأول: الآليات المنصوص عليها في الميثاق

نص ميثاق جامعة الدول العربية في المادة 5 على آليتين تلجا إليهم جامعة الدول العربية بهدف فض النزاعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء وتتمثل في: الوساطة والتحكيم.

1-الوساطة: اقتصر ميثاق جامعة الدول العربية على ذكر وسيلة سياسية ودبلوماسية واحدة تتيح تدخل مجلس الجامعة في فض النزاعات بطريقة سلمية متمثلة في الوساطة مع ملاحظة أن الميثاق قد ربط مسألة إجراء الوساطة بالخلافات التي يمكن أن تتطور وتؤدي إلى نزاع مسلح، أو يستشف منها إمكانية أن تؤدي إلى نشوب حرب بين الأطراف المتنازعة[1]. ونستنتج من هذا أن أية وساطة في أي نزاع عربي تقع من خارج المجلس لا تعتبر من قبيل الوساطة التي تقوم بها جامعة الدول العربية، وإنما تعتبر وساطة عربية[2] وبطبيعة الحال فإن عملية اللجوء إلى أحد هذه الوسائل تخضع لرغبة وإدارة الأطراف المتنازعة وتفضيلهم وسيلة على أخرى، فالوساطة تظل في النهاية مبادرة ودية يقوم بها المجلس بغية الوصول إلى

[1].عبد القادر نابي، مرجع سابق،ص118.

[2]. عبد الحق دهبي،"وسائل تسوية المنازعات في اطار جامعة الدول العربية"،2006،نقلا عن موقع :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=55134 بتاريخ: 11 ماي 2016 على الساعة:8:00

حلول مرضية للأطراف المتنازعة، وفي أمور لا تخص مسألة استقلال الدول أو سلامة أراضيها أو سيادتها،[1] وهذا بدوره يثير نقطة هامة حول الوضع الذي تعيد فيه الأطراف المتنازعة اللجوء إلى مجلس الجامعة العربية في مسائل يحق للمجلس بموجبها اتخاذ قرار ملزم ولم يطبق أحد الأطراف نتائج الوساطة خاصة في ظل غياب نص صريح يعالج مثل هذه المسائل، إن ذلك ولا شك يساهم في إضعاف فعالية نظام التسوية السلمية للنزاعات التي يقوم بها مجلس الجامعة العربية[2].

وقد تدخلت الجامعة العربية بغرض تسوية العديد من النزاعات بين الدول العربية مثل: أزمة الضفة الغربية **1950** والنزاع بين لبنان والأردن من جهة والجمهورية العربية المتحدة من جهة ثانية عامي **1961** و **1962**، كذلك الحرب بين المغرب والجزائر عام **1963** والحرب الأهلية اليمنية في نفس السنة وليس هناك مجال للشك أن الظروف الراهنة التي تمر بها العلاقات العربية–العربية تطرح تساؤلا رئيسا هاما، حول طبيعة الدور الذي يمكن أن تضطلع به جامعة الدول العربية في مجال العمل على إزالة أسباب الخلاف والتوتر بين الأقطار العربية باعتبارها المنظمة المعينة يحفظ الأمن والسلم في منطقتها وبين أعضائها[3].

2–التحكيم: عرفت المادة من اتفاقية لاهاي المنعقدة بتاريخ **18 أكتوبر 1907** والخاصة بالتسوية السلمية للنزاعات الدولية، التحكيم الدولي بأنه: تسوية النزاعات بين الدول بواسطة قضاة من اختيارها على أساس احترام القانون، وأن الرجوع إلى التحكيم يتضمن تعهدا بالخضوع للحكم بحسن النية، وعرفه الفقه الدولي بأنه:" يرمي إلى تسوية النزاعات الناشئة بين الدول، بواسطة قضاة من اختيارهم على أساس احترام الحق أو أنه الفصل في النزاعات بين الدول عن طريق قضاة من اختيار الدول المتنازعة وفقا لأحكام القانون." [4] وهناك عدة أسباب حالت دون أن تحدث الجامعة تأثير فوريا منها أن هياكل الجامعة لا تحتوي آلية

[1].غالب غلاب العتيبي، مرجع سابق، ص45.

[2]. طارق عبد الله النافع، مرجع سابق، ص58.

[3].عبد القادر نابي، مرجع سابق، ص136.

[4].عيسى العدوان، مرجع سابق،ص،57.

لإدارة الأزمات المحلية، فقد عالجت الجامعة العربية الحروب وكانت لها مساهماتها في هذا المجال، فينبغي الاعتبار على أنها سجلت في كثير من الأحيان مواقف مشرفة إلى جانب الحق العربي، والأزمات المحلية التي عالجتها الجامعة عبر تاريخها من نوع الحرب الأهلية في لبنان مثلا كانت تتعدى المحلية، ومن ثمّ فقد لعبت الجامعة دورها كمؤسسة دبلوماسية عربية لاحتواء هذا النوع من النزاعات. [1]وبخصوص ما تعرفه الساحة العربية بما يعرف بالثورات العربية لم تسجل الجامعة العربية حضور فعليا و التزمت الحياد السلبي، لذلك لم تتخذ موقفا حاسما تجاه ما حدث في تونس ومصر كما أَن لعاملي الزمن وقصر المدة الزمنية التي استغرقتها الأحداث في الحالتين لها أثرها، خاصة أن تعاقب الأحداثِ كان سريعا في هاتين الحالتين فضلا عن حداثتهما على الجامعة، جعلاها تقف أمامَ ما يجري دون أي تحرك سريع أو ردة فعل تذكر، واعتبرته شأنا داخليا أما بشأن الأوضاع في ليبيا سمحت للتدخل الأجنبي حيث طلبت المعارضة الليبية وجامعة الدول العربية من الحلف الأطلسي للتدخل وفقا لقراراتها (قرار 7591)، وكذلك قرارات مجلس الأمن[2].

المطلب الثاني: الآليات غير المنصوص عليها في ميثاق الجامعة

لم يقتصر مجلس جامعة الدول العربية للقيام بدوره في مجال تسوية النزاعات بين الدول العربية على الإطار الضيق الذي حدده ميثاق الجامعة العربية و المتمثل في وسيلتي الوساطة و التحكيم الاختياري، إنما لجأ في العديد من النزاعات التي عرضت عليه إلى المساعي الحميدة والمصالحة و التحقيق و بعثات تقصي الحقائق.كما اعتمد المجلس أسلوب الفصل بين الأطراف المتنازعة من خلال إرسال قوات عربية مشتركة و حدث ذلك مرتين في تاريخ الجامعة العربية الأولى كانت أثناء النزاع العراقي الكويتي سنة **1961** الثانية كانت أزمة الحرب الأهلية اللبنانية، تحت اسم " قوات أمن الجامعة العربية " أو " القوات العربية إلا

[1].تقدير موقف، هل الجامعة قادرة على انقاد سوريا، الدوحة:المركز العربي للابحاث والدراسات، نوفمبر 2011،ص1.

[2] .علا زكي داود القاق، مرجع سابق، ص135.

أن أهم وسائل تسوية النزاعات العربية غير الواردة في الميثاق تتمحور حول جهازين رئيسيين:

-**الدور السياسي للأمين العام** : وظيفة الأمين العام لجامعة الدول العربية تحدد في ضوء النصوص الواردة في ميثاق جامعة الدول العربية وفي الأنظمة الداخلية لكل من مجلس الجامعة و أمانتها العامة،غير أن هذه الوظيفة شهدت تطورا كبيرا و بصفة خاصة في دور السياسي بالنسبة لكافة القضايا العربية تحت ضغط الظروف التي أحاكت بالجامعة و التي تعرضت لها[1].و كان اعتماد المجلس على الأمين العام في القيام بمهام الوساطة و التوفيق و بذل المساعي الحميدة بشكل كبير، نظرا لتزايد دوره بشكل ملحوظ يصل إلى درجة قيامه بجهود توفيقه بين أطراف النزاع حتى قبل تكليف المجلس له، و كثيرا ما زكى مجلس الجامعة جهود الأمين العام في الوساطة بين أطراف النزاع، و قد حدث ذلك في القضايا التالية:

- .أزمة الحدود بين اليمن الشمالية و الجنوبية سنة **1972**
- .الحرب الأهلية للبنانية سنة **1975**
- .أزمة الكويت بتكليف من مجلس الجامعة العربية سنة **1961**[2]

كما سعى الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى التدخل في الثورات العربية وحاول التوفيق بين الأطراف المتنازعة في الثورة السورية من خلال القيام بزيارته إلى سوريا و إجراء مباحثات مع الرئيس السوري بخصوص المبادرة العربية لحل الثورة السورية بتاريخ **9 اكتوبر 2011**، كما قام الأمين العام للجامعة العربية والأمين العام للأمم المتحدة **12 في 23 فيفري 2012** بتعيين **كوفي عنان** ممثلا مشتركا إلى سوريا لبذل المساعي الحميدة لإنهاء كافة أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز جهود التوصل إلى حل سلمي

[1].مجدي حماد، جامعة الدول العربية ، مدخل الى المستقبل، دون طبعة، الكويت : عالم المعرفة 2004، ص53 .

[2].بطرس بطرس غالي، جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية، دون طبعة، دون بلد النشر، معهد البحوث والدراسات العربية، 1977ص133.

الثورة. [1]كما أجرى **نبيل العربي** الأمين العام للجامعة العربية في **18 ديسمبر 2012** بمقر الجامعة مشاورات مع السيد **الأخضر الإبراهيمي** المبعوث الأممي والعربي المشترك الخاص بسوريا، تناولت الجهود المبذولة للتعامل مع الوضع في سوريا وتم خلال اللقاء استعراض المشاورات والاتصالات التي يجريها الإبراهيمي مع مختلف أطراف الثورة ونتائج محادثاته مع مسؤولي وزارات الخارجية في موسكو وواشنطن التي جرت في جنيف، وكذلك نتائج مباحثاته مع عدد من وزراء خارجية الإتحاد الاوروبي[2] فرغم الجهود الدبلوماسية المبذولة من طرف الأمانة العامة للجامعة إلا أنها لم تتوصل إلى حل للثورة السورية وإنهاء حالة العنف والاقتتال، حيث لم تتوصل إلى احراز أي تقدم في مسار الحل التفاوضي وهذا ما اكدته أعمال مؤتمر جنيف بجولتيه الأولى والثانية حيث لم تتوصل الى أية حلول جدية لمعالجة المشاكل الإنسانية المتفاقمة في سوريا.[3]

-دبلوماسية مؤتمرات القمة العربية في تسوية النزاعات العربية: إن الجامعة العربية قد استحدثت دبلوماسية القمة في تسوية عدد من النزاعات العربية، فقد لعبت اجتماعات القمة دورا في تسوية النزاعات من خلال صورتين :الأولى أن اجتماعات القمة تخلق المناخ المناسب للتفاهم بين رؤساء بلدان الأطراف المتنازعة حتى وإن لم يكن الهدف من الاجتماع هو تسوية النزاع، وعلى سبيل المثال فقد مهد اجتماع القمة العربية الأول عام **1964** إلى لقاء مصري- سعودي لتسوية الأزمة اليمنية، و لقاء جزائري _مغربي لتسوية الأزمة بين البلدين، الصورة الثانية هي اجتماع ملوك ورؤساء البلدان العربية في إطار الجامعة العربية من أجل تسوية نزاع عربي ومن أمثلة هذه الصورة اجتماع القمة العربي في أكتوبر **1976** للنظر في الحرب الأهلية في لبنان وهو الاجتماع الذي أسفر عن وضع التشكيل النهائي لقوات الردع العربية في لبنان للنزاعات العربية. بالإضافة إلى مؤتمرات القمة العربية تلعب

[1].نقلا عن موقع جامعة الدول العربية http://www.leagueofarabstates.net/ar/issue

[2]. مشاورات بين نبيل العربي والابراهيمي حول سوريا، جزايراس وكالة الانباء الجزائرية،18 ديسمبر 2011، نقلا عن: http://www.djazairess.com/aps/276996

[3]. نقلا عن موقع جامعة الدول العربية

اجتماعات مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية دورا مؤثرا في دراسة الملفات العالقة تمهيدا لعرضها على مؤتمر القمة تهدف إلى إيجاد تسوية سلمية للنزاعات العربية[1].وبشأن تطور الأحداث العربية عقدت الجامعة العربية سلسلة من الاجتماعات والقمم العربية لمناقشة الأوضاع العربية أبرزها قمة الدوحة **2013**، قمة الكويت **2014**، قمة شرم الشيخ **2015** حيث أقروا وزراء العرب الخارجية في ختام هذه القمة التي عقدت في القاهرة في دورتها السادس والعشرين مشروع القرار الخاص بإنشاء قوة عسكرية عربية تشارك فيها الدول اختيارنا. حيت تضطلع بمهام التدخل العسكري السريع وما تكلف به من مهام أخرى لمواجهة التحديات التي تهدد أمن وسلامة أي من الدول الأعضاء وسيادتها الوطنية وتشكل تهديدا مباشرا للأمن القومي العربي بما فيها تهديدات التنظيمات الإرهابية بناء على طلب من الدولة المعنية.[2]

المطلب الثالث :الآليات المنصوص عليها في الوثائق الملحقة بالميثاق

لقد تم إضافة آليات أخرى لتسوية النزاعات في إطار الجامعة العربية و ذلك بعد عجز ميثاق الجامعة العربي وعدم قدرته على مسايرة الأوضاع الدولية المسارعة و المستجدات الراهنة الدولية من جهة والخاصة بدول الجامعة العربية من جهة أخرى، لذلك تم اللجوء إلى إضافة مجموعة من الملاحق تجاوزا للخلافات التي كانت موجودة بين الدول العربية حول بعض المسائل" تعديل الميثاق مثلا" كانت هذه الإضافة ضرورية خاصة في ظل ظهور منظمات إقليمية جديدة أصبحت تزاحم جامعة الدول العربية و تبحث لها عن موقع و دور على الساحة الإقليمية العربية وحتى الدولية، وساعدها على ذلك تراجع الدور الهزيل للجامعة العربية وغير الفاعل خاصة في تسوية النزاعات العربية العربية و من أمثلة تلك المنظمات الإقليمية منظمة الاتحاد الإفريقي.

[1].عبد القادر نابي،مرجع سابق، ص126.

[2].علي الدين هلال، حال الامة العربية 2014-2015 ، مرجع سابق، ص4 .

-تسوية النزاعات في إطار معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي: بعد إنقاض خمس سنوات على تأسيس جامعة الدول العربية وافق مجلس الجامعة بجلسته المنعقدة في **أفريل 1950** على إبرام معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي التي وقعت عليها الدول الأعضاء في **17 جوان 1950**، لسد أوجه القصور التي شابت ميثاق الجامعة في المجلس الدفاعي و الاقتصادي، و قد نصت المادة السادسة من الميثاق على اختصاص مجلس الجامعة باتخاذ التدابير عند وقوع عدوان أو خشية وقوعه على إحدى الدول الأعضاء، و لكن الميثاق لم يحدد نوع هذه التدابير و حجمهما و كيفية تنفيذها الأمر الذي جعل قمع العدوان بعيدا على التحقيق، لذلك رأت الدول الأعضاء معالجة هذا القصور وإبرام معاهدة الدفاع المشترك و إنشاء هيئات جديدة تتولى تنفيذ ما جاء في المعاهدة من أحكام معاهدة الدفاع العربي المشترك، تضمنت أحكاما تتعلق بفض المنازعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية.[1]

طالب كثيرون بتفعيل وإعادة العمل بمعاهدة الدفاع العربي المشترك، بينما تبدو المصاعب التي واجهت التجارب السابقة غير مشجعة ولكن إذا اتفقنا على أن هناك تهديدات تحيط بالدول العربية، وأن التعاون العسكري العربي يكاد يكون الرد الوحيدّ المتيسر والمعقول لهذه التهديدات، وأن استعداد الآخرين للدفاع عن الدول العربية في تناقص مستمر، من الطبيعي أن يشتمل تنظيم الدفاع العربي على تشكيل قوات تتناسب مع التهديدات القائمة والمحتملة مثل: قوات مكافحة الإرهاب وقوات الانتشار السريع والقوات المحمولة جوا وبرا وبحرا وتمر عملية تطوير معاهدة الدفاع المشترك بالخطوات التالية:

- تبدأ عناصر الفكرة بتصفية الجو السياسي بين البلدان العربية، ويفترض أن يكون مؤتمر القمة العربية في أواخر مارس **2015** فرصة لتحقيق أكبر قدر من تصفية الجو السياسي بين الدول غير المشتبكة في نزاعات مسلحة داخلية.

[1].عبد القادر نابي، مرجع سابق، ص127 .

– الإعلان من بعض الدول العربية عن التزامها بمعاهدة الدفاع المشترك وإعادة تشكيل أجهزتها من مجلس دفاع مشترك، وهيئة استشارية عسكرية ولجنة عسكرية دائمة دون انتظار باقي الدول.

– البدء في إنشاء قوة مشتركة عسكرية بين الدول التي تعلن التزامها قائمة على التنسيق بين العناصر المشابهة لديها، وبخاصة في الاستطلاع ومجالات الدفاع الجوي ومكافحة الإرهاب، والقوات الجوية، وقوات الإبرار مع تحديد المسؤوليات ونظام القيادة السياسية والعسكرية.

– وضع نواة لقيادة موحدة للجيوش العربية للدول التي تعلن التزامها بالمعاهدة مع الاستفادة من تجربة القيادة الموحدة لجيوش الدول العربية.

–تشكيل لجنة لمراجعة المعاهدة وتقديم الاقتراحات بأي تعديلات.

–إحياء الهيئة العربية للتصنيع للقيام بالدور الذي أنشئت من أجله بمشاركة الدول المؤسسة لها والتي ترغب في الانضمام إليها[1].

–آلية الجامعة العربية للوقاية من النزاعات:

لقد عرفت جامعة الدول العربية تقدما ملحوظا باستحداثها لآلية الوقاية من النزاعات وتعتبر هذه الأخيرة من الخطوات الإيجابية القليلة التي خطتها الجامعة العربية حتى و لو لم يتم اللجوء إليها في تسوية النزاعات، جاءت هذه الآلية كما نص عليه قرار إنشائها تدعيما للجهود الرامية في تحقيق الأمن و السلم و الاستقرار الإقليمي العربي و تتكون هذه الآلية من إحدى عشر مادة.

يعد **الجهاز المركزي:** من بين الأجهزة التي استحدثتها آلية الجامعة العربية للوقاية من النزاعات، ويعتبر هو الجهاز الرئيسي لهذه الآلية يتكون من خمسة ممثلين للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية، و هم الدولة التي تباشر رئاسة

[1]. طلعت مسلم، تفعيل وتطوير اتفاقية الدفاع العربي ومشروع تاسيس قوة عربية مشتركة، دون طبعة، مصر :مركز دراسات الوحدة العربية، ص129.

الجامعة و الدولتان اللتان ترأسنا الدورتين السابقتين للمجلس، و الدولتان اللتان ستؤول إليهما رئاسة المجلس في الدورتين اللاحقتين إحدى الدول الأعضاء في الجامعة، و يرأس هذا الجهاز وزير الخارجية الدولة التي ترأس الدورة العادية لمجلس الجامعة.

بنك المعلومات: يقوم الأمين العام بإنشاء هذا البنك في إطار مركز التوثيق والمعلومات الخاص بالأمانة العامة، وأهمية هذا البنك تتمثل في تزويد الآليات الخاصة بتسوية النزاعات وأجهزتها بالمعلومات التي يقوم بجمعها هذا الجهاز من الدول الأعضاء والمنظمة و الهيئات الإقليمية و الدولية التي يكون على اتصال دائم معها بحكم وظيفته و ذلك حتى تتمكن الآلية من التحرك في الوقت المناسب لمنع وقوع نزاع أو تطويق نزاع قد وقع.[1]

نظام الإنذار المبكر: يتم إعداده من قبل الأمين العام والهدف هو تحليل المعلومات والمعطيات المتوفرة ورصد العوامل المؤدية إلى النزاعات، وتقديم تقارير على أساس هذه المعطيات للجهاز المركزي، كان يقوم هذا الجهاز بتقويم شامل لاحتمالات النزاعات من أجل الحيلولة دون وقوع النزاعات أو المسارعة إلى احتوائها قبل تفاقمها.

وآخر هيئة استحدثت من قبل اللجنة ما تسمى **هيئة الحكماء** يشكلها الجهاز المركزي استنادا إلى المادة التاسعة، تضم شخصيات عربية بارزة ويختار رئيس الجهاز المركزي والأمين العام من بين أعضاء هذه الهيئة من تكليف بمهام الوساطة والتوفيق والمساعي الحميدة بين الأطراف المتنازعة، وهناك إمكانية تكليف أحد أعضاء هذه الهيئة بمهمة التحقيق والمعاينة الميدانية في مناطق النزاع بطلب من الدول المعنية وبموافقتها مما يمكن الجهاز المركزي بناء على اقتراحات وتوصيات المكلف بالتحقيق، اتخاذ كل إجراء من شأنه إما وقف النزاع وتسويته في حالة نشوبه أو الحيلولة دون وقوعه[2].

---

[1].عبد القادر نابي، مرجع سابق، ص131.

[2]. سعيد البرعمي،" مجلس السلم و الأمن العربي آلية هامة من آليات العمل العربي المشترك"،" نقلا عن : http:// www.youm7.com بتاريخ 1ماي 2016 الساعة:8:18.

- تفعيل دور مجلس الامن والسلم العربي:

هو عبارة عن آلية هامة من بين آليات التعاون الإقليمي العربي المشترك، و قد صدر القرار الخاص بإنشائه في قمة الخرطوم في **مارس 2006** بعد توقيع جميع الدول العربية على نظامه الأساسي في الجلسة الختامية للقمة، و دخل نظامه الأساسي حيز التنفيذ في **2007** وارتفع عدد الدول المصادقة عليه ليصل إلى اثني عشرة دولة، و في القرار رقم " 407"الصادر عن قمة دمشق في **مارس 2008** تم التأكيد على أهمية تفعيل مجلس السلم والأمن العربي بتوفير الإمكانات اللازمة للإطلاع بالمهام المنوطة به، ودعوة الدول العربية التي لم تصادق بعد على نظامه الأساسي إلى التصديق عليه وجدير بالذكر هنا أن قرار إنشاء مجلس السلم و الأمن العربي جاء ليحل محل آلية جامعة الدول العربية للوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها من أجل تحقيق هدفين الأول من أجل الوقاية من النزاعات التي يمكن أن تنشأ بين الدول العربية وإدارتها وتسويتها في حال وقوعها والثاني متابعة ودراسة وتقديم توصيات إلى مجلس الجامعة بشأن التطورات التي تمس الأمن القومي العربي[1].

أخيرا فإن الآليات والهياكل القائمة في الجامعة تأسست وفقا لحاجات ومطالب النظام العربي السابق، وهي غير مؤهلة لنظام عربي جديد، للمجتمعات فيه وللفاعلين من غير الدول دور كبير. ومن ثم فإن مختلف الأفكار التي انهمكت فيها الجامعة واستهدفت تطويرها على مدى السنوات الماضية ربما لم تعد تمثل تلك النوعية من الأفكار اللازمة لتطويرها لتواكب الوضع الجديد ولتلبي الحاجات الجديدة.

[1]. عبد القادر نابي، مرجع سابق، ص133 .

المبحث الثالث: أداء جامعة الدول العربية في ظل الأزمات العربية

لقد كان دور الجامعة العربية متواضعا مقارنة بما كان متوقعا منها أم نلعبه في الأحداث الاستثنائية التي اجتاحت الكثير من بلدان العالم العربي حيث تعددت الأسباب حول تفسير هذا العجز، فهناك من أرجعه إلى سوء إدارة الجامعة في الفترة الراهنة، وهناك من أرجعه إلى أسباب تنظيمية بنيوية متعلقة بطبيعة عمل الجامعة، لذلك قدمت الدول العربية العديد من المقترحات والمشاريع من أجل تطوير الجامعة من ضمنها: مشروع تعديل الميثاق وكذلك تفعيل دور المؤسسات المعنية بتسوية النزاعات العربية.

المطلب الأول: إسهامات جامعة الدول العربية في إدارة الأزمات العربية

وعلى الرغم من أن جامعة الدول العربية تعرضت للكثير من الانتقادات والاعتراض على الصعيد الشعبي و الاعلامي أكثر من التأييد، فينبغي الاعتراف على أنها سجلت في كثير من الأحيان مواقف مشرفة إلى جانب الحق العربي والأزمات المحلية التي عالجتها الجامعة عبر تاريخها مثل: الحرب الأهلية في لبنان، من ثم فقد لعبت الجامعة دورها كمؤسسة دبلوماسية عربية لاحتواء هذا النوع من النزاعات ارتقاء تدويلها، كما كان لها دور وإن كان قليلا في الثورات العربية حيت اتخذت العديد من القرارات بشأن الوضع في سوريا وليبيا أهمها قرار الجامعة في الرباط في **16 نوفمبر 2011** بإعطاء مهلة ثلاث أيام للنظام السوري لتوقيع برتوكول حماية المدنيين حتى يتسنى إرسال بعثة المرقبين العرب إلى سوريا [1] بحيث ساندت الجامعة مطالب الشعوب العربية في العديد من المواقف أكدت على شرعية مطالب الثائرين، ففي تونس حاول النظام الدبلوماسي العربي إنقاذ نظام بن علي عندما دعا لعقد قمة عربية طارئة تفاديا لانتشار مظاهر العنف، ولكن تسارع الأحداث حال دون إمكانية نصرة النظام التونسي، وفي مصر أيدت الجامعة الحكومة خوفا من الفوضى المهددة لأمن

[1].من تقدير موقف، مرجع سابق، ص2.

البلاد، كما حافظ النظام الدبلوماسي العربي على نهجه التقليدي المعتاد المحكوم بالاعتبارات القانونية السياسية التي نص عليها ميثاقها، ويعززها في ذلك خبرة العقود السابقة بعدم التدخل في الأزمات السياسية الداخلية التي تشهدها الدول العربية. لذلك لم يتخذْ الجامعة موقفاً حاسماً تجاه ما حدث في تونس ومصر، ويرجع ذلك لعوامل خارجة عن نطاق الجامعة، من بينها قصر المدة الزمنية التي استغرقتها الأحداث في الحالتين خاصة أن تعاقبَ الأحداثِ كان سريعاً في هاتين الحالتين، فضلا عن حداثتهما على النظام الدبلوماسي العربي، جعلته يقف أمامَ ما يجري دون أي تحرك سريع أو ردة فعل.[1]

وعند تحليل تفاعل الدبلوماسية العربية مع ثورتي ليبيا وسوريا، فسنجد أن البداية كانت بموقف الجامعة العربية من الأحداث الليبية حيث أتخذ مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين قراراً بتعليق مشاركة ليبيا وسوريا في كافة اجتماعات الجامعة العربية ومؤسساتها والحقيقة أن القرارين بحد ذاتهما يمثلان خطوة في العمل العربي المشترك، وهو من القرارات النادرة في تاريخ الجامعة، حيث يكاد يكون ثالث قرار من نوعه بعد تعليق عضوية جمهورية جنوب اليمن عقب اتهام قادتها بالتورط في اغتيال رئيس اليمن الشمالي عام **1978**، وتعليق عضوية مصر بعد توقيعها معاهدة السلام مع إسرائيل في عام **1979**، ولكن في الحالة الليبية بدا الأمر غير مألوف لأنه في القرارين الخاصين بجنوب اليمن ومصر ارتبطا بواقعة متعلقة بالعلاقات بين الدول، وليس بالأوضاع الداخلية في إحدى دول الجامعة الأعضاء كما هو الحال في ليبيا، فموقف الدبلوماسية العربية الرافض للتدخل العسكري الأجنبي بسوريا لعدم تكرار مأساة السيناريو الليبي فهي تسعى لحل الثورة السورية بطريقة سياسية بعيداً عن التدخلات العسكرية من خلال المبادرة العربية التي اتخذتها الجامعة وتسعى إلى تنفيذها بشتى السبل، على الرغم من أنها قد أثارت جدلاً واسعاً لأنها تقوم على دعوة للإصلاح في وقت تستمر فيه إراقة الدماء في سوريا خصوصا بعد استخدام

[1]. عبد الحكيم وادي، "الربيع العربي وانعكاساته على الدبلوماسية العربية الأسباب والمبررات"، 2014، نقلا عن موقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=398065 بتاريخ 3ماي 2016 الساعة:9:30.

الأسلحة الكيميائية المحرمة دوليا، وهو موقف اتخذته مغايراً لموقفها من الثورة الليبية في بدايتها.[1]ولكن طبيعة هذا الموقف والذى يتميز بدعوته إلى الإصلاح والرفض التام للتدخل العسكري الأجنبي، ترجع إلى أن الأوراق التي يحملها النظام السوري في يده إقليمياً وعربياً أكثر بكثير من تلك التي كانت في يد نظام العقيد معمر القذافي، وهو ما أستدعى موقفاً مغايراً من قبل الدبلوماسية العربية فالوضع في سوريا شديد التعقيد خاصة فى ظل تشعب علاقات النظام السوري الخارجية، و مختلف تماماً عن الوضع الليبي، لأسباب تتعلق بوجود مخاوف عربية من تحول سوريا إلى عراق جديد في حال التدخل الدولي، فضلا عن الصعوبات التي سببها التدخل في ليبيا، الأمر الذي يوضح أن الصورة ليست بسيطة وشديدة التعقيد.[2] وإذا رأينا أن الدبلوماسية العربية تحت راية الجامعة العربية قد أحالت المسألة السورية إلى مجلس الأمن طلباً لدعم الخطة العربية، وذلك في **31 جانفي 2012** إلا أن الأمين العام للجامعة العربية قد طلب في بيانه أمام مجلس الأمن دعم المجلس والمجتمع الدولي بشكل عام للتحرك العربي لحل الأزمة الخطيرة والمتصاعدة في سوريا، والحيلولة دون تفاقمها و تهديد الأمن في المنطقة.

في الأخير يمكن القول أن التحولات التي عرفها العالم العربي مؤخرا كشفت عن أوجه القصور في مؤسسات النظام العربي مما سيعطي الأمل لإصلاح الوضع العربي من الداخل وإصلاح العلاقات بين الدول العربية حتى تكون مفتاحا لإصلاح جامعة الدول العربية، لكي تواكب التطورات التي تطرأ على الساحة الاقليمية الدولية ولكي تقوم بواجبها الحقيقي مثل بقية المنظمات الاقليمية والدولية.[3]

---

[1].تقدير موقف، مرجع سابق، ص3.

[2].عبد الحكيم وادي، مرجع سابق.

[3].أدهام البدراني، "الربيع العربي أمل لإصلاح جامعة الدول العربية"،2012، نقلا عن موقع :
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=308782 بتاريخ 12 ماي 2016 على الساعة 15:00.

المطلب الثاني: اخفاقات الجامعة في حل الأزمات العربية.

تفاعلت جامعة الدول العربية مع موجات الثورات منذ عام **2011** بآليات التفاعل السابقة، حيث اقتصر دورها على عرض المشكلات دون الوصول إلى حل. كما قامت بإضفاء المشروعية على القرار الدولي بشأنها دون التدخل بنفسها للتسوية وهو ما اتضح في ثورتي سوريا وليبيا اللتين اقتصر دور الجامعة فيهما على عرض المشكلة وإقرار عدم قدرتها على الحل والطلب من مجلس الأمن للتدخل وتحمل مسؤولياته.[1]

وبذلك فهي فتحت الطريق لتدخلات خارجية مثل تدخل مجلس التعاون الخليجي في الثورة اليمنية، وكذلك تدخل الحلف الأطلسي عسكريا في ليبيا عندما قامت جامعة الدول العربية بمنحه الغطاء السياسي، وهي بذلك ناقضت موقفها المبدئي المعلن على مستوى وزراء الخارجية العرب في **أوت 2011** بشأن إبقاء التسوية في إطار المظلة العربية، واستبعاد التدويل وممانعة أي تدخل عسكري أجنبي في سوريا، ولجأت في **جانفي 2012** إلى مجلس الأمن الدولي لتطرح عليه فكرة تشكيل قوة عربية أممية للتدخل في سوريا.

وبصرف النظر عن الأسباب الحقيقية وراء استجابة مجلس الأمن وحلف الأطلسي للتدخل في الحالة الليبية، وامتناعهما عن التدخل في الحالة السورية برزت الجامعة غير قادرة بالنظر إلى توازناتها الداخلية على الانخراط في مشهد التغيير والتجديد داخل النظام العربي، حيث لم تطرح رؤى ووجهات نظر تساعد الدول التي دخلت في مرحلة التحول وتبحث لها عن سبل انتقال ديمقراطي آمن وبرز قدر من الاضطراب في موقف الجامعة حينما وقعت في حالة تناقض بين النظام السوري والدولة السورية. وفي بيان رقم بتاريخ **11 سبتمبر 2013** بشأن تطور الوضع في سوريا دعا مجلس الجامعة المجتمع الدولي إلى العمل على إخضاع الأسلحة الكيميائية السورية

[1]. علي الدين هلال، حال الامة العربية 2013-2014، مرجع سابق، ص145.

لرقابة المجتمع الدولي في إطار ضمانات ملزمة وقابلة للتحقيق. ورغم معرفة الدوافع العملية وراء موقف مجلس الجامعة إلا أن إقراره بذلك يمثل حالة من التناقض الشديد مع كونه ينتمي إلى مؤسسة قومية ظلت طويلا تدافع عن استقلال البلدان العربية، وتسعى للحفاظ على قدرتها القومية في الصراع العربي الإسرائيلي.[1]

وإلى حد كبير ظهرت الجامعة العربية في بعض القضايا أقرب إلى جهاز شبه تابع للأمانة مجلس التعاون الخليجي وقد برز ذلك على نحو خاص خلال الفترة التي تسلمت فيها قطر رئاسة مجلس الجامعة في **عام 2013** وهي الفترة التي انتهجت فيها قرارات الجامعة نهجا أقرب الى قرارات مجلس التعاون الخليجي، كما أن الجامعة لم تقم بأية أدوار عملية لمساعدة الدول العربية التي شهدت ثورات بعد سقوط النظام القديم أو في إعادة بناء المؤسسات وتأمين الحدود، وإجراء ما يلزم من مصالحات وطنية وتركت ذلك كله في أيدي الخبراء الغربيين. كما يلاحظ عدم كفاية الخطوات العملية التى قامت بها الجامعة لإغاثة للاجئين، وعلاج المصابين في هذه الثورات أو التحضير لإجراءات حصر وتوثيق الخسائر التي تعرضت لها المدن المتضررة، أو الإعداد لخطط إعادة البناء بعد توقف القتال فهي لم تلعب دوراً بارزاً إبان الثورة التونسية في **ديسمبر 2010**، أو الثورة المصرية في **25 جانفي 2011**، أو حتى الثورة اليمنية إذا اقتصر دورها على الدعوة إلى وقف العنف والتوافق الوطني. وغابت الجامعة عن مشهد التفاوض أو المبادرات المطروحة ضعف الجامعة وتأخرها في التعاطي مع التغيرات السياسية العربية الراهنة وعجزها في الحالة السورية أعطى انطباعاً أنها غير مؤهلة سياسياً من حيث الآليات والأدوات.[2]

---

[1].المرجع نفسه.

[2].ابراهيم منشاوي،" سؤال المستقبل: جامعة الدول العربية إلى أين؟"، 2014، نقلا عن : http://www.acrseg.org/2585 بتاريخ 5ماي 2016 الساعة:9:36.

المطلب الثالث: مشروعات تطوير جامعة الدول العربية

لم تكد جامعة الدول العربية تشهد انطلاقة قوية في مشروعات ورؤى الإصلاح على نحو ما جرى في قمة ليبيا **2010** حتى تفجرت الثورات بالمنطقة، فتغيرت العديد من الأولويات إذ طرحت الجامعة العديد من المشاريع أهمها: مشروع رابطة دول الجوار تعديل الميثاق وإنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، ويمكن تلخيص هذه المشاريع في النقاط التالية:

-**مشروع رابطة دول الجوار**: أعلنت الجامعة على لسان أمينها العام **عمرو موسى** عن مشروع "رابطة دول الجوار" التي تدعو إلى كيان إقليمي تدخل فيه تركيا وإيران وهو أهم فكرة للتطوير لما عكسته من تحولات في تفكير ورؤى الجامعة، فلقد بقي المشروع في أروقتها شهور طويلة قبل قمة سيرت الاستثنائية في **أكتوبر 2010**، وكان مجال للتباحث في قمتي سرت العادية في مارس والخماسية في ماي من نفس العام، ولم تكن الاعتراضات عليه بنفس حدتها التي برزت في قمة سيرت الاستثنائية[1].اذ اختلفت وجهات النظر حول هذا المشروع بين الرفض والقبول وانقسمت الى ثلاث اتجاهات: **الاتجاه الأول** يرفض الفكرة على اعتبار أن الرابطة تعني الحوار بين دول ذات سيادة ومنظمة إقليمية تجمع عدة دول لكل منها مصالحها الوطنية ومواقفها السياسية والتزاماتها, مما يجعل الكفة تميل لصالح الدول على حساب المنظمة الإقليمية عكس ما يعتقد البعض, إلى جانب التحذير من صعوبات العمل الجماعي العربي والانقسام الحاد الذي يعاني منه, والخوف من أن تتحول هذه الرابطة إلى ساحة جديدة للنفوذ. **اتجاه ثاني** وهو المؤيدة لهذه الفكرة حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أن الفكرة مستمدة من تجارب تكاملية إقليمية عربية شقت طريقها بنجاح وتهدف إلى خروج العالم العربي من حالة فقدان الوزن, وأن يتحول تدريجيا إلى مركز ثقل وتجمع قادر على جذب القوى المحيطة به وبناء منظومات علاقات وتحالفات قائمة على المصالح المتبادلة

[1].علي الدين هلال، حال الامة العربية 2013-2014، مرجع سابق، ص147.

أما **الاتجاه الأخير** هو اتجاه توافقي حيث يجمع بين الاتجاه الأول والثاني لديها دوافع في السير مع الفكرة وتحفظات أخرى ويحسب حساب تركيا مثل إيران[1].

- **تطوير هياكل الجامعة:** من خلال إنشاء المحكمة العربية التي تعنى بحقوق الانسان هيكلة الأمانة العامة وإصلاح ميثاق الجامعة بما يتناسب مع الأوضاع العربية.

- **انشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان:** في **نوفمبر 2011** وبعد تلقي التقرير النهائي من اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق وفي محاولة لإظهار استعداد البحرين للتعاطي مع قدر أكبر من الالتزامات بحماية حقوق الإنسان، تقدمت المملكة بمقترح إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان حيث قام الأمين العام للجامعة العربية بتشكيل لجنة خبراء للبحث في السبل القانونية الخاصة بإنشاء المحكمة، وتمت مناقشة تقرير اللجنة في اجتماع انعقد في المنامة بنهاية **فيفري 2013**، اتفق جميع المشاركين في ورشة العمل بالقاهرة على أنه سيتم إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان لتوفير الإنصاف والتعويض لضحايا حقوق الإنسان – بما في ذلك الانتهاكات التي ارتكبتها أطراف غير تابعة لدول _[2] و أثناء اجتماع في القمة العربية بالدوحة **26 في مارس 2013** تم الموافقة على إنشاء محكمة العدل العربية وتطوير الاوضاع المؤسسية والاجتماعية للعمل العربي، على سبيل المثال تعزيز المشاركة الشعبية في آليات الحكم ومؤسساته، وترسيخ حقوق المواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية وتجاوز الافكار النمطية التي تواجه قضايا الغد بمناهج الأمس.

- **تطوير العمل الاقتصادي والاجتماعي:** من خلال عقد العديد من القمم ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي في السنوات الأخيرة حيت عقدت القمة العربية الاقتصادية بالرياض من **21 إلى 22 جانفي 2013** لمتابعة تنفيذ مبادرة أمير الكويت بشأن توفير الموارد المالية الازمة لدعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي

---

[1]. باسم الطويسي،" الخوف من الدار والجار"، جريدة الغد، 2016، نقلا عن موقع :
http://www.alghad.com/prints/535081 بتاريخ 15 ماي 2016 على الساعة :17:00.

[2]. جامعة الدول العربية وحقوق الانسان تحديات على الطريق،دون طبعة، مصر: مركز دراسات حقوق الانسان، 2013، ص16.

والأوضاع الصحية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وتداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصادات العربية، ومشروعات الربط الكهربائي، والربط البري بالسكك الحديدية، والأمن المائي... الخ. كما تضمنت قرارات القمة الدعوة لمتابعة تنفيذ مشروع الربط البحري بين البلدان العربية، وربط شبكات الإنترنت العربية، ومبادرة البنك الدولي في الوطن العربي. كما اعتمدت القمة الإستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة **2010 _2030.**

مشروع تعديل الميثاق: حيث اقرت قمة الكويت التي انعقدت يومي **25 إلى 26 مارس 2014** تحت شعار "التضامن من أجل مستقبل أفضل "استكمالا النظر في التعديلات المقترحة والطلب من الدول الاعضاء موافاة الأمانة العامة بملاحظاتها واقتراحاتها وعرض هذه التعديلات على مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية 142 من شهر سبتمبر لاتخاذ الخطوات اللازمة لإقرارها في صيغته النهائية.[1]

وكذلك إعادة النظر في نظام اتخاذ القرارات والتوسع في إعمال قاعدة الأغلبية سواء البسيطة أو المطلقة مع جعل القرارات التي تحظى بموافقة الأغلبية ملزمة للجميع ولا تقتصر على من قبلها فقط، وكذلك إصلاح ومعالجة عدم التزام الدول العربية بتنفيذ تعهداتها ازاء العمل العربي المشترك بسبب غياب آلية داخل الجامعة تمكنها من الزام أعضائها بتنفيذ ما يتفقون عليه، وذلك باستحداث آلية تشرف على تنفيذ القرارات إضافة إلى إدخال نظام حرمان الدول للمشاركة في الاجتماعات ومن ممارسة حق التصويت اذا ما ارتكبت جرائم بحق مواطنيها، أو انتهكت ضوابط السلوك الانساني في دعم الارهاب او التدخل في الشؤون الداخلية للدول من أعضاء الجامعة أو خارجها[2].

[1] .علي الدين هلال ،حال الامة العربية ،2013_2014، مرجع سابق، ص144.

[2] . نجيب بن عمر عوينات، اصلاح جامعة الدول العربية،دون طبعة، السعودية: جامعة المجمعة، ص22.

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع جامعة الدول العربية ودورها في الأزمات العربية يمكن الخروج بالنتائج التالية:

– لقد لعبت القوى الخارجية المتمثلة أساسا في فرنسا وبريطانيا دور كبير في نشأة جامعة الدول العربية واتضح ذلك من خلال التصريحات التي قام بها كل من **انطوني إيدن وويستون تشر شل** ولا شك في أن لهذه القوى الخارجية أهداف خفية تسعى إلى تحقيقها من وراء ذلك بالإضافة إلى الضغط الجماهيري والشعبي العربي

– بالرغم من أن ميثاق جامعة الدول العربية نص على العديد من الأهداف التي تعمل على حفظ الأمن والسلم العربيين وحل النزاعات بين الدول العربية بالطرق السلمية من خلال إنشاء مجموعة من المؤسسات والهياكل التنظيمية إلا أن الجامعة بقيت عاجزة في تحقيق السلام والاستقرار لشعوبها.

– شهدت نهاية **2010** وبداية **2011** العديد من التغيرات في إطار ما يعرف بالثورات العربية بداية بتونس ثم انتقلت إلى كل من مصر واليمن وسوريا وكذلك البحرين والأردن وإن اختلفت أسبابها وتعددت إلا أنها توحدت وتشابهت من حيث الأهداف، حيث كشفت لنا هذه الأحداث عن العديد من مواطن الضعف والقصور لدا الجامعة بالنظر إلى المواقف التي اتخذتها اتجاه هذه التغيرات حيث لم يرقى إلى مستوى التطلعات المطلوبة والدور المنوط به واقتصر دورها إلى الدعوة إلى وقف العنف ووقف القتال وعقد اجتماعات تجميد عضوية كل من ليبيا وسوريا دون الوصول إلى حلول ترضي الأطراف المتنازعة، بل إنها فتحت الطريق أمام أطراف خارجية التي زادت من تعميق الأزمة، حيث منحت الشرعية الدولية لمجلس الأمن للتدخل في ليبيا وهذا ما يؤكد على أن الجامعة غير قادرة على حل مشاكلها الداخلية من تلقاء نفسها، ولقد اختلفت الأسباب حول هذا العجز فهناك من يرجعه إلى قصور الميثاق الذي ينص في إحدى مبادئه إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية و هناك من أرجعه إلى قرارات الجامعة، التي لا تلتزم الشعوب بتنفيذها نظرا لعدم وجود نص قانونى يلزمهم بذلك.

لقد شكلت الثورات تحدي بالنسبة لجامعة الدول العربية حيث خلقت العديد من المشكلات أبرزها انتشار الجماعات الإرهابية وتزايد دورها خاصة في ظل تفكك الدول

العربية، وكذلك تزايد التدخلات الخارجية كلها فرضت على الجامعة التدخل لمواجهتها في ظل غياب آليات تتناسب مع هذه التحديات المطرحة، لذلك حاولت الجامعة تفعيل وتطوير بعض الآليات وفقا لحاجات ومتطلبات النظام العربي، كما طرحت العديد من المشاريع منها تعديل الميثاق وتفعيل اتفاقية الدفاع المشترك ومحكمة العربية لحقوق الانسان إلا أنها لم تنل حظها من التطبيق الواقعي.

ليس ثمة شك في أن مستقبل جامعة الدول العربية سيتأثر بما أسفرت عنه الثورات العربية من أثار إيجابية وسلبية على السواء، وأن ما اتخذته الجامعة من إجراءات وما لم تتخذه منها في شأن هذه الثورات سينعكس على هذا المستقبل بشكل أساسي.

وإذا كانت جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية قد تعرضت لما شهدته المنطقة العربية من تحولات كبرى من شرقها إلى غربها، حيث لم يكد العالم العربي يفيق من أزمة احتلال العراق وقرب انسحاب القوات الأمريكية منه حتى أقبل على عصر الثورات العربية ،فقد تغير النظام المصري ودخلت ليبيا في أزمة وحرب أهلية بتدخل عسكري– أجنبي فيها كان للجامعة دور فيه بالإضافة إلى تغير النظام في تونس مع انفصال ونشوء دولة جديدة في جنوب السودان، في حين أن أزمات كبرى من المتوقع نشوبها في المستقبل القريب أيضاً مع السقوط المحتمل للنظام السوري وإغواء أكراد سوريا للانضمام إلى أكراد العراق لإنشاء دولة جديدة لهم غير عربية أيضاً بضغط على الدول العربية وغير العربية مثل تركيا وإيران، فإن هذا كله لا ينفي إمكانية إصلاح الجامعة والعمل علي التغلب علي ما يعترض عملها من معوقات.

وفى إطار ما تقدم يمكن طرح تصورين أساسيين لمستقبل الجامعة:

–الأول سيناريو الإصلاح حيث أن جامعة الدول العربية لا ينبغي أن تظل حبيسة مفاهيم وأطر وهياكل لا تتغير ولا تتطور مع تغير العلاقات الدولية وإلا أصيبت بالجمود وعدم الفعالية. وعليه فإن تطوير وتحديث هذه المنظومة من حيث المفاهيم وآليات العمل أصبح ضرورة ملحة لتحسين الأداء وبلوغ الأهداف المرجوة، وقد كان واضعو الميثاق على ذارية بهذه الحقيقة فضمنوه المادة "19" التي نصت على مبدأ التطوير وحددت آلية تعديل الميثاق

ومن هنا لم تغب مبادرات وأفكار واقتراحات التطوير عن الجامعة منذ التوقيع على ميثاقها في العام 1945 م، غير أن معظم تلك المحاولات قد أخفق .

– السيناريو الثاني يتمثل في الاتجاه إلى التجمعات العربية الفرعية مجلس التعاون الخليجي فمما لا شك فيه أن ضعف جامعة الدول العربية وتأخرها في التعاطي مع التغيرات السياسية العربية الراهنة وخاصة حالتي "اليمن والبحرين " وعجزها في الحالة السورية فتح المجال أمام مبادرات إقليمية ودولية عديدة في هذا الشأن. ومن ثم فقد تصاعد دور مجلس التعاون الخليجي في التغيرات السياسية العربية وخاصة في قضيتي "اليمن والبحرين"، في ظل الضعف والوهن الذي أصاب جامعة الدول العربية مما يقودنا إلى القول بأن مجلس التعاون قد أدرك جيداً درجة الضعف والشلل الذي أصاب جامعة الدول العربية، وعليه فقد بدأ يبرز دوره بإسناد ودعم وتوجيه غربي في محاولة للحلول محل الجامعة، ومن ثم إحكام السيطرة على القرار السياسي العربي الرسمي من خلال احتواء دور جامعة الدول العربية في مختلف القضايا العربية المستقبلية.

إذن في الأخير يمكن القول بأن جامعة الدول العربية لم تتوصل إلى حل نهائي لأي أزمة عربية من الأزمات التي عرضت عليها مؤخرا رغم بعض المواقف والجهود التي قام بها الأمين العام إذ اقتصر دورها على عرض الأزمة على مستوى اجتماعاتها وتقديم الوعود بضرورة الوصول الى الحلول دون المتابعة في تنفيذ هذه القرارات.

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلنا اليها من خلال هذه الدراسة يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

- اعتماد خطة إصلاح شاملة لجامعة الدول العربية تتلاءم مع التغيرات السياسية الراهنة.
- تعديل مواد الميثاق بإدخال آليات حل النزاعات المحلية.
- التزام الدول العربية بتنفيذ بالقرارات التي تخرج بها جامعة الدول العربية.
- عدم السماح بأي تدخلات خارجية تؤثر على القرار العربي اتجاه أي قضية عربية.

- دعم المنظمات العربية المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية. تطوير اليات تسوية المنازعات المحلية.
- ضرورة المصالحة بين الدول العربية وذلك بإعادة صياغة العلاقات العربية–العربية.

الملاحق

ملحق1

ميثاق جامعة الدول العربية

إن حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية.

و حضرة صاحب السمو الملكي أمير شرق الأردن.

و حضرة صاحب الجلالة ملك العراق.

و حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية.

و حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية.

حضرة صاحب الجلال ملك مصر.

و حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن.

تثبيتا للعلاقات الوثيقة و الروابط العديدة التي تربط بين الدول العربية، و حرصا على دعم هذه الروابط و توطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول و سيادتها، و توجيها لجهودها إلى ما فيه خير الدول العربية قاطبة و صلاح أحوالها و تأمين مستقبلها و تحقيق أمانيها و آمالها، و استجابة للرأي العربي العام في جميع الأقطار العربية.

قد اتفقوا على عقد ميثاق لهذه الغاية وأنابوا عنهم المفوضين الآتية أسماؤهم:

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية قد أناب عن سوريا:

حضرة صاحب الدولة السيد فارس الخوري، رئيس مجلس الوزراء.

حضرة صاحب الدولة جميل مردم بك، وزير الخارجية.

حضرة صاحب السمو الملكي أمير شرق الأردن

قد أناب عن شرق الأردن:

حضرة صاحب الفخامة سمير الرفاعي باشا، رئيس الوزراء.

حضرة صاحب المعالي سعيد المفتي باشا، وزير الداخلية.

حضرة صاحب العزة سليمان النابلسي بك، نائب سر الحكومة.

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق

قد أناب عن العراق:

حضرة صاحب المعالي السيد أرشد العمري، وزير الخارجية.

حضرة صاحب الفخامة السيد علي جودة الأيوبي، وزير العراق المفوض بواشنطن.

حضرة صاحب المعالي السيد تحسين العسكري، وزير العراق المفوض بالقاهرة.

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية

قد أناب عن المملكة العربية السعودية:

سعادة الشيخ يوسف ياسين، نائب وزير خارجية المملكة العربية السعودية

سعادة السيد خير الدين الزركلي، مستشار مفوضية المملكة العربية السعودية بالقاهرة.

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية قد أناب عن لبنان:

حضرة صاحب الدولة السيد عبد الحميد كرامي، رئيس الوزراء.

سعادة السيد يوسف سالم، وزير لبنان المفوض بالقاهرة.

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر

قد أناب عن مصر:

حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا، رئيس مجلس الوزراء.

حضرة صاحب السعادة محمد حسين هيكل باشا، رئيس مجلس الشيوخ.

حضرة صاحب المعالي عبد الحميد بدوي باشا، وزير الخارجية.

حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا، وزير المالية.

حضرة صاحب المعالي محمد حافظ رمضان باشا، وزير العدل.

حضرة صاحب العزة عبد الرحمن عزام بك الوزير المفوض بوزارة الخارجية.

حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن

قد أناب عن اليمن:

حضرة صاحب السعادة السيد علي المؤيد المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية.

الذين بعد تبادل وثائق تفويضهم التي تخولهم سلطة كاملة والتي وجدت صحيحة ومستوفاة الشكل قد اتفقوا على ما يأتي:

مادة 1: تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق . ولكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنضم إلى الجامعة، فإذا رغبت في الانضمام قدمت طلبا بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة ويعرض على المجلس في أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب.

مادة 2: الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها. كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا بحسب نظم كل دولة منها، وأحوالها في الشؤون الآتية:

أ–الشؤون الاقتصادية والمالية ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة.

ب–شؤون المواصلات ويدخل في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران و لملاحة والبرق والبريد.

ت – شؤون الثقافة.

ث–شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين.

ج– الشؤون الاجتماعية.

ح– الشؤون الصحية.

مادة 3: يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها. وتكون مهمته القيام على تحقيق أغراض الجامعة ومراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقيات في الشؤون المشار إليها في المادة السابقة وفي غيرها.

يدخل في مهمة المجلس كذلك تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن السلام و لتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

مادة 4: تؤلف لكل من الشؤون المبينة في المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيدا لعرضها على الدول المذكورة.

ويجوز أن يشترك في اللجان المتقدم ذكرها أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى، و يحدد المجلس الأحوال التي يجوز فيها اشتراك أولئك الممثلين و قواعد التمثيل.

مادة 5: لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها و لجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذا و ملزما.

وفي هذه الحالة لا يكون للدول التي وقع بينها الخلاف الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته. ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دول أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما.

وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء.

مادة 6: إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة أو خشي وقوعه فللدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فورا.

ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ويصدر القرار بالإجماع فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة لا يدخل في حساب الإجماع رأي الدولة المعتدية.

وإذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس فلممثل تلك الدولة فيه أن يطلب انعقاده للغاية المبينة في الفقرة السابقة. وإذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة حق لأي دولة من أعضاءها أن تطلب انعقاده.

مادة : 7 ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة، و ما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبله. وفي الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقا لنظمها الأساسية.

مادة 8: تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دولة الجامعة الأخرى و تعتبره حقا من حقوق تلك الدول و تتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها.

مادة 9: لدول جامعة الدول العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق و روابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق، أن تعقد بينها من الاتفاقيات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض. والمعاهدات والاتفاقات التي سبق أن عقدتا أو التي تعقدها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أية دولة أخرى لا تلزم ولا تقيد الأعضاء الآخرين.

مادة 10 : تكون القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية و المجلس الجامعة أن يجتمع في أي مكان آخر يعينه.

مادة11 : ينعقد مجلس الجامعة انعقادا عاديا مرتين في العام من كل شهري مارس و سبتمبر وينعقد صفة غير عادي كلما دعت الحاجة إلى ذلك بناء على طلب دولتين من دول الجامعة.

مادة : 12 يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتألف من أمين عام وأمناء مساعدين وعدد كاف من الموظفين.

ويعين مجلس الجامعة بأكثرية ثلثي دول الجامعة الأمين العام. و يعين الأمين العام بموافقة المجلس الأمناء المساعدين و الموظفين الرئيسيين في الجامعة. و يضع مجلس الجامعة نظاما داخليا لأعمال الأمانة العامة و شؤون الموظفين. و يكون الأمين العام في درجة سفير و الأمناء المساعدون في درجة وزراء مفوضين و يعين في ملحق لهذا الميثاق أول أمين عام للجامعة.

مادة : 13 يعد الأمين العام مشروع ميزانية الجامعة ويعرضه على المجلس للموافقة عليه قبل بدء كل سنة مالية.

و يحدد المجلس نصيب كل دولة من دول الجامعة في النفقات، و يجوز أن يعيد النظر فيه عند الإقتضاء.

مادة: 14 يتمتع أعضاء مجلس الجامعة وأعضاء لجانها و موظفوها الذي نص عليهم في النظام الداخلي بالامتيازات و بالحصانة الدبلوماسية أثناء قيامهم بعملهم. وتكون مصونة حرمة المباني التي تشغلها هيئات الجامعة.

مادة : 15 ينعقد المجلس للمرة الأولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية و بعد ذلك بدعوة من الأمين العام و يتناوب ممثلو دول الجامعة رئاسة المجلس في كل انعقاد عادي.

مادة : 16 فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في هذا الميثاق يكتفي بأغلبية الآراء لاتخاذ المجلس قرارات نافذة في الشؤون

الآتية:

أ- شؤون الموظفين.

ب – إقرار ميزانية الجامعة.

ت – وضع نظام داخلي لكل من المجلس و اللجان و الأمانة العامة.

ث – تقرير فض أدوار الإجتماع.

مادة: 17 تودع الدول المشتركة في الجامعة الأمانة العامة نسخا من جميع المعاهدات و الاتفاقيات التي عقد المجلس أو تعقدها مع أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها.

مادة : 18 إذا رأت إحدى الدول الجامعة أن تنسحب منها أبلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة. ولمجلس الجامعة أن يعتبر أية دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة و ذلك بقرار بصدره بإجماع الدول عدا الدولة المشار إليها.

مادة : 19 يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة تعديل هذا الميثاق وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها أمتن و أوثق و لإنشاء محكمة عدل عربية و لتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن و السلام.

ولا يبت في التعديل إلا في دور الانعقاد التالي للدور الذي يقدم فيه الطلب. و للدولة التي لا تقبل التعديل أن تنسحب عند تنفيذه دون التقيد بأحكام المادة السابقة

مادة : 20 يصدق على هذا الميثاق و ملاحقه وفقا للنظم الأساسية المرعية في كل من الدول المتعاقدة، و تودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة و يصبح الميثاق نافذا قبل من صدق عليه بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ استلام الأمين العام وثائق التصديق من أربع دول. حرر هذا الميثاق باللغة العربية في القاهرة بتاريخ 22 مارس 1945 من نسخة واحدة تحفظ في الأمانة العامة و تسلم صورة منها مطابقة للأصل لكل دولة من دول الجامعة. المصدر: مجلة شؤون عربية، العدد 25 ، مارس1983

الملحق2

أبرز قرارات الجامعة العربية

أولا: بشأن سورية

أولاً: قرر مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ 12 نوفمبر 2011.

تضمن:

.1تعليق مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها، اعتبارا من يوم 16/ 11/ 2011 وإلى حين قيامها بالتنفيذ الكامل لتعهداتها التي وافقت عليها بموجب خطة العمل العربية لحل الأزمة السورية، والتي اعتمدها المجلس في اجتماعه بتاريخ 2/ 11/ 2011.

.2توفير الحماية للمدنيين السوريين، وذلك بالاتصال الفوري بالمنظمات العربية المعنية، وفي حال عدم توقف أعمال العنف والقتل يقوم الأمين العام بالاتصال بالمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، بما فيها الأمم المتحدة، وبالتشاور مع أطياف المعارضة السورية لوضع تصور بالإجراءات المناسبة لوقف هذا النزيف وعرضها على مجلس الجامعة الوزاري للبت فيها في اجتماعه المقرر يوم 16/ 11/ 2011.

.3دعوة الجيش العربي السوري إلى عدم التورط في أعمال العنف والقتل ضد المدنيين.

.4توقيع عقوبات اقتصادية وسياسية ضد الحكومة السورية.

.5دعوة الدول العربية لسحب سفرائها من دمشق، مع اعتبار ذلك قرارا سياديا لكل دولة.

.6دعوة جميع أطراف المعارضة السورية للاجتماع في مقر الجامعة العربية خلال ثلاثة أيام للاتفاق على رؤية موحدة للمرحلة الانتقالية المقبلة في سوريا، على أن ينظر المجلس في نتائج أعمال هذا الاجتماع ويقرر ما يراه مناسبا بشأن الاعتراف بالمعارضة السورية.

.7عقد اجتماع على المستوى الوزاري مع كافة أطراف المعارضة السورية بعد توصلهم إلى الاتفاق

ثانياً: قرار مجلس وزراء الجامعة العربية بتاريخ 2011/11/27.

تضمن:

.1منع سفر كبار الشخصيات والمسؤولين السوريين إلى الدول العربية وتجميد أرصدتهم في الدول العربية، على أن تقوم اللجنة الفنية التنفيذية (المشار إليها في الفقرة العاملة رقم 13 من هذا القرار) بتحديد أسماء هؤلاء الشخصيات والمسؤولين .

2. وقف التعامل مع البنك المركزي السوري.

وقف التبادلات التجارية الحكومية مع الحكومة السورية، باستثناء السلع الاستراتيجية التي تؤثر على الشعب السوري.

.3 تجميد الأرصدة المالية للحكومة السورية.

4.وقف التعاملات المالية مع الحكومة السورية.

.5وقف جميع التعاملات مع البنك التجاري السوري.

وقف تمويل أي مبادلات تجارية حكومية من قبل البنوك المركزية العربية مع البنك المركزي السوري.

.6الطلب من البنوك المركزية العربية مراقبة الحوالات المصرفية والإعتمادات التجارية، باستثناء الحوالات المصرفية المرسلة من العمالة السورية في الخارج إلى أسرهم في سورية، والحوالات من المواطنين العرب في سورية.

.7تجميد تمويل إقامة مشاريع على الأراضي السورية من قبل الدول العربية.

.8فيما يتعلق برحلات الطيران من والى سورية، تقوم اللجنة الفنية التنفيذية بتقديم تقرير خلال أسبوع من تاريخ صدور هذا القرار إلى اللجنة الوزارية المعنية بالوضع في سورية لتحديد موعد وقف رحلات الطيران من والى سورية

ثالثاً: قرار الجامعة العربية بتاريخ 23 جانفي 2012

تضمن:

.1ضرورة وقف كافة أعمال العنف والقتل من أي مصدر كان حماية للمواطنين السوريين

.2مطالبة الحكومة السورية بما يلي:

– الإفراج عن المعتقلين، وإخلاء المدن والأحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة، وفتح المجال أمام منظمات الجامعة المعنية ووسائل الإعلام العربية والدولية للتنقل بحرية في

جميع أنحاء سورية للاطلاع على حقيقة الأوضاع ورصد ما يدور فيها من أحداث.
-سحب الجيش السوري وأية قوات مسلحة من مختلف التشكيلات إلى ثكناتها ومواقعها الأصلية .

-ضمان حرية التظاهر السلمي بمختلف أشكاله وعدم التعرض للمتظاهرين.
-تسهيل مهمة بعثة المراقبين والسماح بإدخال كافة المعدات خاصةً أجهزة الاتصالات.
.3الاستمرار في دعم وزيادة عدد بعثة مراقبي جامعة الدول العربية وتوفير ما يلزم لهم من الدعم الفني والمالي والإداري، والتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة لدعم البعثة.
.4دعوة الحكومة السورية وكافة أطياف المعارضة السورية إلى بدء حوار سياسي جاد تحت رعاية جامعة الدول العربية في أجلٍ لا يتجاوز أسبوعين من هذه الدعوة وذلك لتحقيق المبادرة التالية:

- تشكيل حكومة وحدة وطنية خلال شهرين من تاريخه تشارك فيها السلطة والمعارضة برئاسة شخصية متفق عليها تكون مهمتها تطبيق بنود خطة الجامعة العربية، والإعداد لانتخاباتٍ برلمانية ورئاسية تعددية حرة بموجب قانون ينص على إجراءاتها، بإشراف عربي ودولي.
- تفويض رئيس الجمهورية نائبه الأول بصلاحيات كاملة للقيام بالتعاون التام مع حكومة الوحدة الوطنية لتمكينها من أداء واجباتها في المرحلة الانتقالية
- إعلان حكومة الوحدة الوطنية حال تشكيلها بأن هدفها هو إقامة نظام سياسي ديمقراطي تعددي يتساوى فيه المواطنون بغض النظر عن انتماءاتهم وطوائفهم ومذاهبهم ويتم تداول السلطة فيه بشكلٍ سلمى.
- قيام حكومة الوحدة الوطنية على إعادة الأمن والاستقرار في البلاد وإعادة تنظيم أجهزة الشرطة لحفظ النظام وتعزيزه من خلال تولي المهام الأمنية ذات الطابع المدني، وتتعهد الدول العربية بتمويل هذا الجهد بالتنسيق مع جامعة الدول العربية.
- إنشاء هيئة مستقلة مفوضة للتحقيق في الانتهاكات التي تعرض لها المواطنون والبت فيها وإنصاف الضحايا.
- قيام حكومة الوحدة الوطنية بالإعداد لإجراء انتخاباتٍ لجمعية تأسيسية على أن تكون شفافة ونزيهة برقابة عربية ودولية، وذلك خلال ثلاثة أشهر من قيام حكومة

الوحدة الوطنية وتتولى هذه الجمعية إعداد مشروع دستور جديد للبلاد يتم إقراره عبر استفتاء شعبي، وكذلك إعداد قانون انتخابات على أساس هذا الدستور.

.5تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بتعيين مبعوث خاص لمتابعة العملية السياسية.

.6دعوة المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم لحكومة الوحدة الوطنية لتمكينها من تنفيذ مهامها.

.7الطلب من رئيس اللجنة والأمين العام إبلاغ مجلس الأمن لدعم هذه الخطة طبقاً لقرارات مجلس الجامعة.

رابعاً: قرار الجامعة العربية بتاريخ 7/22/ 2012 بالدوحة

تضمن:

-1الإدانة الشديدة لاستمرار أعمال القتل والعنف والجرائم البشعة التي ترتكبها قوات الحكومة السورية والميليشيات التابعة لها "الشبيحة" والتي كان آخرها جريمة التريمسة التي ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة الجنائية الدولية.

-2مطالبة الحكومة السورية الالتزام بتعهداتها بالوقف الفوري والشامل لكل أشكال العنف.

-3توجيه نداء إلى الرئيس السوري للتنحي عن السلطة والجامعة العربية ستساعد على توفير الخروج الآمن له ولعائلته حقناً لدماء السوريين وحفاظاً على مقومات الدولة السورية وعلى وحدة سورية وسلامتها الوطنية ونسيجها الاجتماعي ولضمان الانتقال السلمي للسلطة.

-4تكليف المجموعة العربية في نيويورك بالدعوة إلى عقد اجتماع طارئ للجمعية العامة للأمم المتحدة تحت قرار "الاتحاد من أجل السلام" لإصدار توصيات بإجراءات جماعية لمواجهة الوضع المتدهور في سورية والذي يهدد استقرار سورية وفي المنطقة من حولها والسلم والأمن الدوليين، ومن ضمن هذه الإجراءات:

أ -إنشاء مناطق آمنة في سورية لتوفير الحماية للمواطنين السوريين، وتمكين منظمات الإغاثة الإنسانية العربية والدولية من أداء عملها.

ب -قطع جميع أشكال العلاقات الدبلوماسية والاتصالات مع النظام السوري.

ت -ج - في ضوء تطورات الأحداث في سورية فإن مهمة المبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية تتطلب تفويضاً جديداً لتحقيق الأهداف الواردة في هذا القرار بما يتماشى

مع متطلبات المرحلة الانتقالية لتحقيق الدولة المدنية الديمقراطية التعددية، دولة المساواة في المواطنة والحريات.

-5الدعوة فوراً إلى تشكيل حكومة سورية انتقالية بالتوافق، تتمتع بكافة الصلاحيات وتضم قوى المعارضة داخل وخارج سورية والجيش الحر وسلطة الأمر الواقع الوطنية وذلك لتيسير الانتقال السلمي للسلطة.

-6الإشادة بدور دول الجوار لسورية التي تستضيف اللاجئين السوريين والعبء الذي تتحمله، وإنشاء صندوق خاص للإغاثة الإنسانية داخل سورية وفي دول الجوار تساهم فيه الدول الأعضاء بمبلغ مائة مليون دولار أمريكي يتم توفيره حسب حصص مساهماتها في موازنة الأمانة العامة، ومن خلال منظمات الهلال الأحمر والهيئات الوطنية ذات الاختصاص. والترحيب بتوجيه خادم الحرمين الشريفين بالبدء فوراً بحملة وطنية لجمع التبرعات لنصرة الأشقاء في سورية .

-7العمل على تقديم كل أنواع الدعم المطلوب للشعب السوري للدفاع عن نفسه، والتأكيد على ضرورة تكثيف الجهود العربية والدولية من أجل إيصال الاحتياجات الإنسانية العاجلة من مواد غذائية ومستلزمات طبية للمتضررين من الشعب السوري داخل سورية وفي دول الجوار، التي تستضيف اللاجئين السوريين، ومناشدة المنظمات العربية والدولية الإسراع في تقديم كل أشكال الغوث والمساعدات الإنسانية إلى المتضررين في سورية ودول الجوار.

خامساً: قرار الجامعة العربية بتاريخ 5/8/ 2012

تضمن:

-1قرر مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري في الاجتماع التعبير عن ادانته الشديدة لاستمرار العنف والقتل والجرائم البشعة التي ترتكبها السلطات السورية والمليشيات التابعة لها "الشبيحة ضد المدنيين السوريين، واستخدامها للأسلحة الثقيلة من دبابات ومدافع حربية في قصفها للأحياء والقرى الآهلة للسكان، وما تقوم به من عمليات إعدام تعسفي واختفاء قسري في خرق صارخ لقواعد حقوق الانسان والحريات الاساسية ومطالبة الحكومة السورية بالوقف الفوري والشامل لكل اشكال القتل والعنف ضد الشعب السوري .

-2اعتبار الجرائم والمذابح التي ترتكبها القوات النظامية السورية والشبيحة التابعة لها جرائم

ضد الانسانية ،وفى هذا الاطار مطالبة مجلس الامن باتخاذ لإجراءات الكفيلة لتقديم المسؤولين عن هذه الجرائم الى العدالة الدولية وعدم افلاتهم من العقاب.

-3الادانة بشدة لجميع اعمل العنف والقتل ضد المدنيين من أي جهة كانت ومهما كان مصدرها ومطالبة كافة الأطراف الالتزام بوقف كافة أنواع العنف.

-4التعبير عن القلق البالغ إزاء تردى الاوضاع الانسانية في سورية وما نتج عنه من تبعات خطيرة تتمثل خاصة في نزوح ما يربو من مليونين ونصف من السكان عن قراهم ومدنهم وتشريدهم داخل سورية وهجرة مئات الالاف منهم الى الدول المجاورة هربا من شدة العنف والابادة الجماعية.

-5العمل على تقديم كل أشكال الدعم المطلوب للشعب السوري للدفاع عن نفسه وعلى تضافر الجهود العربية والدولية وعلى رأسها جهود مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمات الاغاثة الانسانية مثل المنظمة العربية للهلال والصليب الاحمر واللجنة الدولية للصليب الاحمر وأطباء بلا حدود وغيرها من المنظمات الانسانية من أجل بذل المزيد من الجهود لتقديم كافة أشكال المساعدات للمتضررين السوريين ،والتخفيف من معاناتهم وفى هذا الاطار يشيد المجلس بالجهود المقدرة التي تبذلها الدول المجاورة لسوريا وغيرها من الدول المضيفة للمهجرين السوريين لتوفير الاحتياجات العاجلة والضرورية لهؤلاء المنكوبين

سادساً: البيان الختامي لقمة الدوحة بتاريخ 26 مارس 2013:

تضمن:

.1أخذ العلم بإعلان تشكيل حكومة سورية مؤقتة.

.2الترحيب بشغل الائتلاف الوطني لقوي الثورة والمعارضة السورية مقعد الجمهورية العربية السورية في جامعة الدول العربية ومنظماتها ومجالسها وأجهزتها الي حين اجراء انتخابات تفضي إلي تشكيل حكومة تتولي مسؤليات السلطة في سورية وذلك باعتباره الممثل الشرعي الحيد للشعب السوري والمحاور الاساسي مع جامعة الدول العربية وذلك تقديرا لتضحيات الشعب السوري والظروف الاستثنائية التي يمربها.

.3التأكيد علي أهمية الجهود الرامية للتوصل الي حل سياسي كأولوية للأزمة السورية مع التأكيد علي حق كل دولة وفق رغبتها تقديم كافة وسائل الدفاع عن النفس بما في ذلك العسكرية لدعم صمود الشعب السوري والجيش الحر.

.4الاشادة بالجهود المقدرة التي يقوم بها الدول المجاورة لسورية والدول العربية الأخرى ودورها في توفير الاحتياجات العاجلة والضرورية لهؤلاء النازحين والتأكيد علي ضرورة دعم تلك الدول ومساندتها في تحمل اعباء هذه الاستضافة والعمل علي مواصلة تقديم كافة اوجه الدعم والمساعدة لإيواء وإغاثة النازحين في لبنان وفق خطة الاغاثة التي وضعتها الحكومة اللبنانية وكذلك مواصلة تقديم الاغاثة الي النازحين في الأردن وفق الخطط ونداءات الاغاثة التي اقرتها الحكومة الاردنية وكذلك العراق لمواجهة الاحتياجات الضرورية لهؤلاء المتضررين.

.5الدعوة لعقد مؤتمر دولي في إطار الأمم المتحدة من أجل إعادة الإعمار في سوريا وتأهيل البنية التحتية الاساسية لجميع القطاعات المتضررة جراء ما حصل علي من تدمير واسع النطاق وفق الخطوات التالية:

أ- دعوة الدول الاعضاء للمشاركة الفعالة في هذا المؤتمر وتقديم كل ما من شأنه توفير الامكانيات الأزمة لإعادة الاعمار وتكليف المجموعة العربية في نيويورك بمتابعة هذا الموضوع مع الأمم المتحدة لتحديد مكان وزمان عقد المؤتمر.

ب – قيام الأمانة العامة بالجامعة العربية بمتابعة الموضوع وعرضه علي مجلس الجامعة علي المستوي الوزاري في دورته المقبلة.

.6حث المنظمات الاقليمية والدولية علي الاعتراف بالائتلاف الوطني لقوي الثورة والمعارضة السورية ممثلا شرعيا وحيد للشعب السوري.

.7رفض تزويد النظام السوري بالأسلحة الفتاكة المستخدمة لقصف الاحياء والمناطق الاهلة بالسكان والتأكيد علي أولوية الحل السياسي ودعم مهمة المبعوث العربي والأممي لسوريا الاخضر الابراهيمي والتأكيد علي الموقف الثابت للحفاظ علي وحدة سوريا واستقرارها وسلامة اراضيها.

.8من ناحية أخرى، نددت القمة العربية "بالتصعيد العسكري الخطير الذي تمارسه القوات السورية ضد الشعب السوري واستمرار عمليات العنف والقتل الممارسة ضد السكان المدنيين"، مرحبة بشغل الائتلاف الوطني السوري مقعد سوريا في الجامعة العربية الى حين اجراء انتخابات تفضي الى تشكيل حكومة تتولى مسؤولية السلطة في سوريا باعتباره الممثل الوحيد للشعب السوري.

.9 وأكدت "أهمية الجهود الرامية للتوصل إلى حل سياسي كأولوية للأزمة السورية مع التأكيد على حق كل دولة بتقديم كافة وسائل الدفاع عن النفس بما في ذلك العسكرية لدعم الشعب السوري والجيش الحر."

.10 وإشادة القمة "بدور الدول المجاورة والدول العربية الأخرى لمساعدة النازحين من سوريا"، مؤكدة "ضرورة دعم تلك الدول في تحمل اعباء الاستضافة والعمل على مواصلة تقديم كافة سبل الدعم لمساعدة النازحين في لبنان وفق الخطة الاغاثة التي وضعتها الحكومة اللبنانية وكذلك مساعدة النازحين في الاردن."

.11 وحثت كل الدول على الاعتراف بالائتلاف الوطني ممثلا شرعيا للشعب السوري، داعية كافة المؤسسات الاقليمية والدولية لتقديم كافة أنواع المساعدة لتقديم الشعب السوري للدفاع عن نفسه.

.12نص قرار مجلس الجامعة حول ليبيا 2011 / 3/ 2

.1التنديد بالجرائم المرتكبة ضد التظاهرات والاحتجاجات الشعبية السلمية الجارية في العديد من المدن الليبية والعاصمة طرابلس من جانب السلطات الليبية، والتعبير عن استنكاره الشديد لأعمال العنف ضد المدنيين، والتي لا يمكن قبولها أو تبريرها، وبصفة خاصة، تجنيد مرتزقة أجانب واستخدام الرصاص الحي والأسلحة الثقيلة، وغيرها في مواجهة المتظاهرين، والتي تشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

.2الدعوة مجدداً إلى الوقف الفوري لأعمال العنف بكافة أشكاله والاحتكام إلى الحوار الوطني، والاستجابة إلى المطالب المشروعة للشعب الليبي، واحترام حقه في حرية التعبير عن الرأي، وذلك حقناً للدماء وحفاظاً على وحدة الأراضي الليبية والسلم الأهلي، وبما يضمن سلامة وأمن المواطنين الليبيين.

.3مطالبة السلطات الليبية برفع الحظر المفروض على وسائل الإعلام وكذلك فتح وسائل الاتصالات وشبكات الهاتف، وتأمين وصول المساعدات والإغاثة الطبية العاجلة للجرحى والمصابين.

.4رفض الاتهامات الليبية الخطيرة حول مشاركة بعض رعايا الدول العربية المقيمين في ليبيا في أعمال العنف ضد الليبيين، والدعوة إلى تشكيل لجنة عربية مستقلة لتقصي الحقائق حول هذه الاتهامات والأحداث الجارية في ليبيا، ومناشدة السلطات الليبية توفير الحماية

اللازمة لكافة رعايا الدول العربية والأجانب المقيمين على أرض الجماهيرية وتسهيل الخروج الآمن لمن يرغب منهم في ذلك، وكذلك تحمل مسئولياتها إزاء سلامة الرعايا الأجانب وحقوقهم في ليبيا.

.5الرفض القاطع لكافة أشكال التدخل الأجنبي في ليبيا، والتأكيد على الالتزام الكامل بالمحافظة على الوحدة الوطنية للشعب الليبي وعلى سيادته ووحدة وسلامة أراضيه.

.6دعوة الدول الأعضاء والدول الصديقة والمنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني العربية والدولية إلى تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للشعب الليبي ومساندته في هذه الفترة الحرجة من تاريخه، وتوجيه الشكر للدول والهيئات التي تقوم بتقديم مثل هذه المساعدات العاجلة.

.7توجيه تحية إكبار وإجلال لشهداء التظاهرات والاحتجاجات الشعبية السلمية الليبية والتعبير عن أبلغ مشاعر الأسى والأسف لسقوط مئات الضحايا الأبرياء وآلاف الجرحى والمصابين، إضافة إلى ما وقع من خسائر فادحة في المنشآت والممتلكات العامة والخاصة.

.8التأكيد على وقف مشاركة وفود حكومة ليبيا في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة إلى حين إقدام السلطات الليبية على الاستجابة للمطالبات المذكورة أعلاه، وبما يضمن تحقيق أمن الشعب الليبي واستقراره.

.9 قيام جامعة الدول العربية بتنسيق الدعم العاجل المقدم إلى كلٍ من تونس ومصر والسودان لإيواء وإجلاء رعايا البلدين، وكذلك رعايا الدول الأخرى.

.10تقديم الدعم العاجل لهذه البلدان على المستوى الثنائي للتخفيف من أعباء هذه المأساة الإنسانية.

.11استمرار التشاور حول أنجع السبل لحماية وضمان سلامة وأمن المواطنين الليبيين، وإن الدول العربية لا يمكنها أن تقف مكتوفة في شأن ما يتعرض له الشعب الليبي الشقيق من سفكٍ للدماء، بما في ذلك الالتجاء إلى فرض الحظر الجوى والتنسيق بين الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي في هذا الشأن.

.12 رفع توصية إلى الاجتماع القادم لمجلس الجامعة على مستوى القمة المقبلة للنظر في مدى التزام الجماهيرية الليبية بأحكام ميثاق الجامعة العربية طبقاً للمواد المتعلقة بالعضوية والتزاماتها.

نص قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 حول ليبيا 2011/3/18

أهم ما تضمنه القرار ما يلي:

1. حظر كل رحلات الطيران فوق الأجواء الليبية بهدف حماية المدنيين، على أن تستثنى رحلات الإمدادات الإنسانية.
2. ومطالبة كل الدول الأعضاء بعدم السماح لأي طائرة ليبية –بما في ذلك الرحلات التجارية– بالهبوط أو الإقلاع من أراضيها.
3. ودعوة كل الدول الأعضاء إلى "اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية" لحماية المدنيين والمناطق السكنية التي تواجه تهديدا في ليبيا بما في ذلك بنغازي، في الوقت الذي يستبعد فيه القرار إرسال قوة احتلال بأي شكل على أي جزء من الأراضي الليبية.
4. ومن الجدير بالذكر أن استخدام عبارة "كافة الإجراءات الضرورية" ينطوي على القيام بإجراء منفرد من جانب دولة أو بالتنسيق مع منظمات، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية لحماية المدنيين.
5. وطالب القرار كذلك بوقف فوري لإطلاق النار، وهو ما يمكن أن يسمح معه –إلى جانب منطقة حظر الطيران– بعمليات قصف جوي لحماية المدنيين من القوات الموالية للعقيد معمر القذافي .
6. كما طالب القرار ليبيا بضمان "مرور سريع وبدون عراقيل للمساعدات الإنسانية."
7. ودعا القرار كذلك إلى تطبيق أقوى لحظر الأسلحة الذي شمله القرار الأممي السابق رقم 1970، ويضيف أسماء أشخاص وشركات وهيئات أخرى إلى قائمة الحظر من السفر وتجميد الأصول.
8. وبحسب القرار فإن التجميد المفروض على الأصول ينطبق على كل الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية التي يملكها أو يديرها نظام القذافي –بصورة مباشرة أو غير مباشرة– في أراضي الدول الأعضاء بالأمم المتحدة.
9. وطالب القرار بتجميد أصول المؤسسة الوطنية للنفط الليبية والبنك المركزي الليبي بسبب صلاتهما بالعقيد القذافي.
10. ويطلب القرار من الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" إنشاء لجنة من ثمانية أعضاء من الخبراء لمساعدة لجنة مجلس الأمن في مراقبة العقوبات، كما

يطلب من الدول الأعضاء التنسيق فيما بينها، ومع الأمين العام لضمان تنفيذ هذا القرار.

قائمة المراجع المعتمدة

أ-المراجع باللغة العربية

الكتب:

1.الإمام محمد محمود، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، دون طبعة، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،2004

2.البذري حسن، التعاون العسكري العربي المشترك ماضيه حاضره ومستقبله، دون طبعة، الرياض: دار المريخ، 1982.

3. بطرس بطرس غالي، جامعة الدول العربية و تسوية المنازعات المحلية،دون طبعة، دون بلد النشر، معهد البحوث والدراسات العربية.

4.حسين عمر، اللجان والخصخصة،دون طبعة، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 1997.

5.حمودي عبد القادر، الثورات العربية التحدي والاستجابة حوار مع شاب عربي، دون طبعة، الجزائر: دار هومة، 2012.

6.الخمسي محمد، الربيع العربي في طبعته المغربية، الطبعة الأولى، دون بلد النشر، شرق الكتاب، 2013.

7.الدقاق سعيد، المنظمات الدولية،دون طبعة، الإسكندرية: المؤسسة الثقافية الجامعية، 1978.

8.دورتي جيمس وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العالقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، 1985.

9.سهيل حسين الفتلاوي، التنظيم الدولي، الطبعة الأولى، عمان: دار الثقافة، 2007، ص 260.

10. شرفي الجبوري خضر، جذور الاستبداد والربيع العربي، الطبعة الأولى، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع ، 2014.

11. شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي المناهج المفاهيم الأدوات الاقترابات، دون طبعة، الجزائر: دار هومة للنشر،1978.

12. الصدوق عمر، دروس في التنظيم الدولي المعاصر،دون طبعة، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية.

13. صالح عرفة عبد السلام، التنظيم الدولي، الطبعة الثانية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1997.

14. عبو علي عبد الله، المنظمات الدولية: الأفكار العامة وأهم المنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة، الطبعة الأولى، الأردن: دار قنديل،2001.

15. العتيبي غالب غلاب، جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية، الطبعة الأولى، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010.

16. العتيمي محمد طلعت، الجامعة العربية: دراسة قانونية وسياسية،دون طبعة، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1974.

17. العدوان علي عيسى، موقف جامعة الدول العربية من المنازعات العربية–الدولية (أزمة لوكربي)، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل، 2004.

18. الشكري علي يوسف، المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة، دون طبعة، إيترك للنشر والتوزيع،2004.

19. عودة جهاد، الثورات العربية و أثرها على طبيعة التغيير الدولي بناء إشكالية، دون طبعة، القاهرة:2013.

20. عوينات نجيب بن عمر، إصلاح جامعة الدول العربية،دون طبعة، السعودية: جامعة المجمعة، 1977.

21. غربي محمد، التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة، الطبعة الأولى، بيروت: دار الروافد الثقافية، 2014.

22. الفتلاوي سهيل حسين، جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010.

23. قويسي حامد عبد الماجد وآخرون، التحولات والتوازن في العالم العربي، الدلالات الواقعية والآفاق المستقبلية، الطبعة الأولى، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2011.

24. مجدي حماد، جامعة الدول العربية، مدخل الى المستقبل، دون طبعة، الكويت : عالم المعرفة، 2004.

25. مسلم أحمد طلعت، التعاون العسكري العربي،دون طبعة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.

26. مسلم طلعت، تفعيل وتطوير اتفاقية الدفاع العربي ومشروع تأسيس قوة عربية مشتركة، دون طبعة، مصر :مركز دراسات الوحدة العربية.

27. ميرصة ياسين، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، الطبعة الأولى، الأردن: دار الفكر، 2010.

28. نافعة حسن، التنظيم الدولي،دون طبعة، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

29. هلال علي الدين ، حالة الأمة العربية مراجعات ما بعد التغيير، الطبعة الأولى، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

30. هلال علي الدين، جميل مطر، النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية، دون طبعة، دون بلد النشر، مركز دراسات الوحدة العربية.

31. يوسف أحمد ونيفين مسعد، حال الأمة العربية 2010 –2012، دون طبعة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

ب –**الرسائل الجامعية:**

1.بن عاشور لطيفة، آليات التحول الديمقراطي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2009.

2. بن نكاع عصام،إصلاح جامعة الدول العربية في ظل الواقع الراهن، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005.

3.بو قرة زيلوخة، سيسيولوجيا الإصلاح الديني في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الديني، قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، 2014.

4.خليفة مراد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية تجارب وتحديات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي، كلية الحقوق، قسم العلوم القانونية، جامعة باتنة، 2006.

5.الدين فاطمة الزهراء، جامعة الدول العربية وموقفها من الربيع العربي، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2013.

6. ساعو وليدة، الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيو ستراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية دراسة حالة سوريا، رسالة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص أنظمة سياسية مقارنة وعولمة، قسم علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014.

7.عبد الله النافع طارق، دور جامعة الدول العربية في إدارة الأزمة الحدود بين المملكة السعودية وقطر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الأدب، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2009.

8. داود القاق علا زكي، دور النظرية الوظيفية في تحليل سياسات جامعة الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم السياسية، كلية الأدب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2015.

9. العمراوي فريدة، أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية دراسة حالة مصر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014.

10. فسيخ نصيرة، جامعة الدول العربية ودورها في دعم القضية الفلسطينية 1945_1974، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، 2014.

11. كرار عثمان عبد الرزاق، جامعة الدول العربية ومحاولات الإصلاح بالتركيز على المبادرات المقدمة في قمة تونس 2004، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات العليا، 2005.

12. نابي عبد القادر، دور جامعة الدول العربية في الحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء، رسالة دكتوراه في القانون العام، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2014.

ت-**القواميس والموسوعات:**

1.زهلول، الموسوعة العالمية المجانية، جامعة الدول العربية، ص 07، نقلا عن موقع:www.zuhlool.org بتاريخ 5مارس 2016 على الساعة 16:00.

2.الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية ،ج2،بيروت:دار الهدى.

ث-**المجلات والجرائد:**

1.أبراش إبراهيم، تفسير الإنقلاب في سياسة جامعة الدول العربية، الحوار المتمدن، العدد 3565،2011.

2.الأخصاصي محمد، "الإصلاحات في المغرب الحصيلة والمستقبل"، مجلة المستقبل العربي، العدد 34.

3.ماكوين بريان، " الملاحظات البحثية لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة" ألمانيا: مركز علم الإنسان والعقل، العدد الأول، 2012.

4.تقدير موقف، هل الجامعة قادرة على انقاد سوريا، الدوحة:المركز العربي للابحاث والدراسات، نوفمبر 2011.

5.جبر حافظ عبد العظيم، "التطورات السياسية في ليبيا على اثر ثورة 17 شباط 2011" رؤية سياسية تحليلية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 39، 2012.

6.الحسن عاشي، هل تتجنب الجزائر الربيع العربي، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 31 ماي 2012.

7.دنيا شحاتة، مريم وحيد مخيمر، "محركات التغيير في الوطن العربي"، مجلة السياسة الدولية، مصر:مركز الأهرام، العدد 184،2011.

8.سميرة ب، "موجات التغير الإصلاحات السياسية جنب الجزائر الربيع العربي سؤال وجواب "، جريدة صوت الأحرار، 2013.

9.عبد العالي عبد القادر ،" التغيير الجديد في الوطن العربي" ، مجلة المستقبل العربية

10. فهد متولي، "بعد خمس سنوات كيف تعامل الخارج مع ثورات العرب"، مجلة الفكر.

ج-القرارات واللوائح القانونية:

1.بيان رقم 140 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية على مستوى المندوبين الدائمين بشان تطورات الوضع في اليمن.

2.القرار رقم 7298 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية.

3.القرار رقم 7298ا لصادر عن مجلس الجامعة الدول العربية.

4.القرار رقم "6073 الصادر في 12مارس 2011

5.قرار مجلس جامعة الدول العربية، نقلا عن موقع:

http://www.aawsat.com/details.asp

6.المادة 5 من ميثاق جامعة الدول العربية

7.المادة 02 من ميثاق جامعة الدول العربية.

8.المادة 03 من الميثاق

9.المادة 06 من النظام الداخلي لمجلس جامعة الدول العربية.

10. المادة 08 من ميثاق جامعة الدول العربية .

11. المادة 09 من ميثاق جامعة الدول العربية.

12. المادة 11 من ميثاق جامعة الدول العربية.

13. المادة 17 من النظام الداخلي لمجلس جامعة الدول العربية.

14. المادة 18 من النظام الداخلي لمجلس جامعة الدول العربية.

15. المادة 56 من ميثاق جامعة الدول العربية.

خ-الملتقيات والمحاضرات:

1.بوسكين سليم، "التغيير في الوطن العربي بين المحركات والدوافع الموضوعية"، ملتقى وطني بعنوان: أزمة الحكم في الدول العربية، جامعة 8 ماي 1945 ،قالمة،من 22/23 نوفمبر 2015.

2. طه حميد محسن،"دور شباب التغييرت في الدول العربية في إعادة صياغة العلاقة بين الحاكم والمحكوم"، مؤتمر التحولات والتغيرات في الوطن العربي الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي،الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، قاعة المؤتمرات في جامعة العلوم التطبيقية،عمان:2013

3.بوالستي توفيق، "إصلاح أنظمة الحكم العربية"، ملتقى وطني أزمة الحكم في الدول العربية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة من 22 /23 نوفمبر 2015.

4.تقرير الربيع العربي وسيناريو المستقبل، منتدى الأعمال الفلسطينية، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، ديسمبر 2011.

5.جامعة الدول العربية وحقوق الإنسان تحديات على الطريق، مصر: مركز دراسات حقوق الإنسان،2013.

6.بن دادة لحضر، "النظام التعليمي ضمن آليات تحقيق التغيير المنشود في الوطن العربي"، ملتقى وطني بعنوان أزمة الحكم في الدول العربية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 22 و23 نوفمبر 2015.

7.دحامنية علي، "محاضرات في المنهجية"، معهد الحقوق، المركز الجامعي ، الوادي، 2009.

8.محمد موسى ريم، "التوازن العربية ومستقبل التغيير السياسي"، مؤتمر فلا ديلفيا السابع عشر، ثقافة التغيير، كلية الآداب والفنون، جامعة فلاديلفيا 6-8 نوفمبر 2007.

9.عثمان صفاء، "خصائص النظم السياسية العربية بين الايجابية والسلبية"، ملتقى وطني بعنوان: أزمة الحكم في الدول العربية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة ، 22- 23 نوفمبر 2015.

10. حلقة نقاشية لمجموعة من الباحثين، بعنوان "موقف جامعة الدول العربية من الثورات العربية"،العراق: مركز الدراسات الإقليمية،2012

د-**المواقع الإلكترونية:**

1.الباسوسي أحمد زكريا،" مستقبل الدولة العربية الموحدة"، 2014، نقلا عن موقع : https://libdiplomatic.blogspot.com 2014/24/02 بتاريخ 1 ماي 2016 الساعة: 07:04

2.البدراني أدهم، "الربيع العربي أمل لإصلاح جامعة الدول العربية"، 2012، نقلا عن موقع : www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=308782 بتاريخ 12 ماي 2016 على الساعة 15:00

3.بن الذيب بخولة، الربيع العربي وصناعة التغير نقلا عن : saadboulaned.blogsport.com التاريخ: 17مارس 2016 الساعة:10:17.

4.تعديل ميثاق الجامعة والنظام الأساسي لمجلس الأمن والسلم، جريدة الحياة، مصر، 2015 موقع www.alhayat.com بتاريخ 28 مارس 2016 على الساعة00: 7

5.تقارير متخصصة، الجامعة العربية تناقش التعديلات المقترحة على الميثاق الأساسي لعمل الجامعة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2015 نقلا عن
موقع:http://www.cihrs.org، بتاريخ 2015/03/26 سا 10:15.
6.حمد هاشم خالد، إلى الجامعة العربية انها دماء وليست صبغة،2011، نقلا عن موقع http://www.alwahdawi.net/articles.phpid=639 بتاريخ 27 افريل 2016.
7.البرعمي سعيد،" مجلس السلم و الأمن العربي آلية هامة من آليات العمل العربي المشترك،" نقلا عنwww.youm7.com ، بتاريخ 1ماي 2016 ،الساعة:8:18.
8.المنذري سليمان، "تحرير التجارة العربية البينية الاتجاهات الاقتصادية"، 2013، نقلا عن موقع: http://www.ahramorg.eg بتاريخ 20 مارس 2016، الساعة:12:00.
9. صلاح بدر الدين، حول المبادرة العربية اتجاه سوريا، 2011 نقلا عن موقع:
www.mahewarorg-org /s.asp ?aid 28/4/2016 ، 34 : 22.
10. الطويسي باسم، الخوف من الدار والجار، جريدة الغد، 2016
http://www.alghad.com/prints/535081
11. ذهبي عبد الحق، "وسائل تسوية المنازعات في اطار جامعة الدول العربية"،2006،نقلا عن موقع : http://www.ahewar.org/debat/ بتاريخ: 11 ماي 2016 على الساعة:8:00.
12. عبد العاطي محمد، "جامعة الدول العربية المبادئ والأهداف"، 2004، نقلا عن موقع : www.aljazeera.netبتاريخ:1مارس 2016 الساعة12:12.
13. عراف ابراهيم،موقف جامعة الدول العربية من الثورات،2011، نقلا عن موقع: http//www.allafboloys/patccom/blogsbot.com بتاريخ:2 ماي 2016 على الساعة 9:05.
14. العماري وليد، تعامل جامعة الدول العربية مع اليمن يختلف عن سوريا2011، نقلا عن موقع841414/http://www.alalam.ir/news تاريخ 27 افريل 2016، الساعة:14:45.
15. غازي خالد، مصر واسرائيل امام مفترق طرق،2011 نقلا عن موقع:
16. http://www.k-ghazy.com/articles.php?cat=18&id=124 التاريخ 26 افريل 2016، على الساعة: :24:11.

17. كيف نجى الملوك العرب من هزات الربيع العربي نقلا عن موقع
carhegieedownent.org . arabic 11 http التاريخ 2016/04/28 على الساعة 10 سا و5 د.

18. مجاهد الزيات محمد، العلاقات العربية بعد الثورات تحديات جديدة،2013، نقلا عن موقع: http://studies.alarabiya.net/future-scenarioes بتاريخ:25 مارس 2016 الساعة:9:39.

19. محمد الحمد فيصل، "الشرعية السياسية في حقبة الثورات العربية"، أزمات وحلول، نقلا عن: www.ommapharty.comالتاريخ 5 مارس 2016 الساعة:12:20.

20. محمد يسرى، "حول الحكم الجيد"، نقلا عن موقع :
boulemkahel.yolasite.comبتاريخ 1مارس 2016 على الساعة

21. محمود على عبده، الثورة التونسية، الأسباب وعوامل النجاح والنتائج، نقلا عن: http/www.sis.gov-eg التاريخ 27 مارس 2016 الساعة :20:24.

22. مشاورات بين نبيل العربي والابراهيمي حول سوريا، جزايراس وكالة الانباء الجزائرية، نشر بتاريخ:18 ديسمبر 2011 نقلا عن http://www.djazairess.com/aps 276996

23. الكفري مصطفى العبد الله، "جامعة الدول العربية المبادئ والأهداف"، 2003، نقلا عن موقع:www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=12896 بتاريخ 25 مارس 2016 على الساعة 9:33 .

24. سلامة معتز، "التحولات الإستراتجية في النظام الإقليمي العربي رؤية إستشرافية"، 2013، نقلا عن موقع: http://studies.alarabiya.net ، بتاريخ:1ماي 2016، على الساعة:8:10.

25. سلامة معتز، "جامعة الدول العربية وتحديات مابعد الثورات"، 2013، نقلا عن موقع: www.alarabiya.net بتاريخ:10 ماي 2016 على الساعة 11:40.

26. منشاوي ابراهيم، "سؤال المستقبل: جامعة الدول العربية إلى أين؟" ، 2014،نقلا عن : http://www.acrseg.org/2585بتاريخ 5ماي 2016 الساعة:9:36.

27. وادي عبد الحكيم، "الربيع العربي وانعكاساته على الدبلوماسية العربية. الأسباب والمبررات"، 2014، نقلا عن موقع:http://www.ahewar.org/debat ، في 3ماي 2016، الساعة:9:30.

ذ-**المراجع باللغة الأجنبية:**

1. Marc Lynch,The Arab upswing :The unfinished revolution of the new middle-east, New York, Public affair, 2012

2. NGO Law Monitor، strong symbolic importance to all parties. The U.S. government، Online Library

الفهرس

الدعاء
التشكر
الإهداء
خطة الدراسة
مقدمة .....أ-ن
الفصل الأول: جامعة الدول العربية دراسة بين المؤسساتية والوظيفية
المبحث الأول: نشأة جامعة الدول العربية 18
المطلب الأول: الخلفية التاريخية نشأة جامعة الدول العربية.....18
المطلب الثاني: اللجنة التحضيرية وبروتوكولات الإسكندرية 21
المطلب الثالث: اللجنة السياسية وميثاق المشروع 23
المبحث الثاني: مبادئ وأهداف جامعة الدول العربية 26
المطلب الأول: مبادئ جامعة الدول العربية 26
المطلب الثاني: أهداف جامعة الدول العربية 31
المبحث الثالث: أجهزة الجامعة العربية المعنية بتسوية النزاعات.....41
المطلب الأول: مجلس جامعة الدول العربية 42
المطلب الثاني: الأمانة العامة 45
المطلب الثالث: اللجان الدائمة.....48
خلاصة الفصل.....49
الفصل الثاني: أزمات الحكم العربية بعد 2011
المبحث الأول: محركات التغيير في الوطن العربي.....53
المطلب الأول: محركات سياسية.....55
المطلب الثاني: محركات اقتصادية واجتماعية.....59
المطلب الثالث: محركات خارجية.....61
المبحث الثاني: أنواع التغيير في الوطن العربي 63
المطلب الأول: التغيير السلمي 63
المطلب الثاني :التغيير الإصلاحي.....65
المطلب الثالث: التغيير العنفي.....66

المبحث الثالث: موقف جامعة الدول العربية من التغيرات السياسية في المنطقة العربية 68
المطلب الاول: موقف الجامعة من الثورة الليبية 68
المطلب الثاني: موقف الجامعة من االثورة اليمنية 71
المطلب الثالث: موقف الجامعة من الثورة السورية 73
خلاصة الفصل.....75
الفصل الثالث: التحديات والفرص التي تواجه جامعة الدول العربية في إدارة وحل أزمات الحكم في النظم السياسية العربية.
المبحث الأول: التحديات التي تواجه جامعة الدول العربية.....79
المطلب الأول: انتشار الجماعات الإرهابية 79
المطلب الثاني: تحدي التجزئة والتفكك 81
المطلب الثالث: التدخلات الخارجية في شؤون الدول العربية 84
المبحث الثاني: آليات جامعة الدول العربية لإدارة النزاعات العربية 86
المطلب الأول: الآليات المنصوص عليها في الميثاق 86
المطلب الثاني: الآليات غير المنصوص عليها في ميثاق الجامعة 88
المطلب الثالث: الآليات المنصوص عليها في الوثائق الملحقة بالميثاق.....91
المبحث الثالث: أداء جامعة الدول العربية في ظل الأزمات العربية 96
المطلب الأول: اسهامات جامعة الدول العربية في إدارة الأزمات العربية 96
المطلب الثاني: اخفاقات جامعة الدول العربية في إدارة الازمات العربية.....99
المطلب الثالث: مشروعات تطوير جامعة الدول العربية 101
خاتمة.....105
الملاحق.....110
قائمة المراجع
ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

جامعة الدول العربية هي منظمة إقليمية عربية جاء تأسيسها كإحدى المتغيرات الناجمة عن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ونتاج لمشاورات عربية بريطانية وعربية عربية وصولا الى اتفاق سبع دول على تأسيسها وهي العراق السعودية سوريا مصر لبنان اليمن ولقد نص ميثاق جامعة الدول العربية على مجموعة من الأهداف والمبادئ تسعى في مجملها إلى تحقيق الوحدة العربية والمحافظة على الأمن والسلم العربين من خلال إنشاء العديد من المؤسسات والهياكل للقيام بهذه الوظائف.

ولقد مثلت نهاية **2010** وبداية **2011** نقطة تحول فاصلة في تاريخ الجامعة حيث شهدت العديد من الدول العربية بدايات تفكك بنيتها وأنظمتها الدكتاتورية بفعل قيام بعض الدول العربية بانتفاضات شعبية، بداية بتونس تم تلتها مصر وامتدت إلى ليبيا واليمن وسوريا والبحرين.....إلخ، وتركز الهدف الأساسي لها في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعوب العربية، و إسقاط النظم السلطوية بشكل كلي عن طريق التغيير الشامل للنظام سواء بطريقة ثورية عنيفة أو جزئياً من خلال إجبار الأنظمة الحاكمة على إدخال بعض الإصلاحات على المستويات الاقتصادية أو الاجتماعية، ومن هنا كان لزاما على الجامعة كمنظمة اقليمية تمثل الشعوب العربية التدخل لاتخاذ الإجراءات اللازمة إزاء الوضع الحاصل،حيث اختلفت مواقفها في التعامل مع هذه االثوراث من دولة لأخرى ففي مصر وتونس لم تقم الجامعة بأي تحركات اتجاه ذلك، أما في اليمن أوكل الأمر إلى مجلس التعاون الخليجي، وفي ليبيا منحت الشرعية لحلف الناتو للتدخل عسكريا في حين لوحظ بأن هناك تحرك في موقف الجامعة اتجاه الأزمة السورية تمثل أساسا في تجميد عضوية الدولة ومنع وفودها من المشاركة في اجتماعاتها بالإضافة إلى ذلك شهد النظام الإقليمي العربي تحديات أخرى تتمثل في تفكك وانهيار الدولة وانتشار الجماعات الإرهابية التي مهدت الطريق لتدخلات قوى خارجية واتضح عجز الجامعة العربية في التصدي لها في ظل غياب الآليات الفعالية، مما دفع بالعديد من الدول إلى التفكير في تطوير الجامعة وإدخال تعديلات تتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة.

Abstract :

The Arab League is an Arab regional organization which was established as one of the variables resulting from the post-World War II and the product of British-Arab and Arab-Arab consultations and leading to an agreement of seven-nations: Iraq Arabia Syria, Egypt, Lebanon, Yemen on its the establishment. The Arab League Charter stated on a set of goals and principles seeking in their entirety to achieve Arab unity and the preservation of Arabian peace and security through the establishment of several institutions and structures to carry out these functions.

The end of 2010 and the beginning of 2011 has represented a crucial turning point in the history of the league, where many Arab countries saw the beginnings of the disintegration of the structure and systems of dictatorship by some Arab countries popular uprisings, starting in Tunisia followed by Egypt and extended to Libya, Yemen, Syria and Bahrain...etc.

The primary goal focuses in improving social and economic conditions of the Arab peoples , and overthrow authoritarian regimes entirely by the overall change of the system, whether by a revolutionary way violent or in part by forcing the ruling regimes to introduce some reforms on the economic or social levels.

Hence, it was imperative for the league as a regional organization representing Arab nations to interfere to bring measures about resulting situation, holding different positions in dealing with these crises from one country to another. In Egypt and Tunisia, the league did not any moves in that direction, however, in Yemen it entrusted the matter to the Gulf Cooperation Council, and in Libya granted legitimacy to NATO to intervene militarily while it was observed that there is in the League's position towards the Syrian crisis represents essentially freeze the membership of the state and to prevent their delegations to participate in its meetings. In addition, the Arab regional order saw other challenges of the disintegration and collapse of the state and the spread of terrorist groups that paved the way for the intervention of external forces and reveals the inability of the Arab League to face them in the absence of efficient mechanisms, prompting many countries to think about the development of the League and modifications commensurate with the requirements of the current stage.

Univervity of 20 August 1955

Faculty of law and political science

Political science Department

The league of Arabian Countries and leadership
Crisis in the Arabic political organisms after 2011

A complement dissertation in the aim of obtaining a Master degree in political science

In the field of: Territorial studies in the international relations

Realised by : Elhimer Rachida

supervised by: Zitouni Mouhamed

Jury members

Pr.Morad Chahmat	Head	University of 20 August 1955
Pr. Mouhamed Zitouni	supervisor	University of 20 August 1955
Pr.Wissam Mihoub	Debate member	University of 20 August 1955

2015-2016